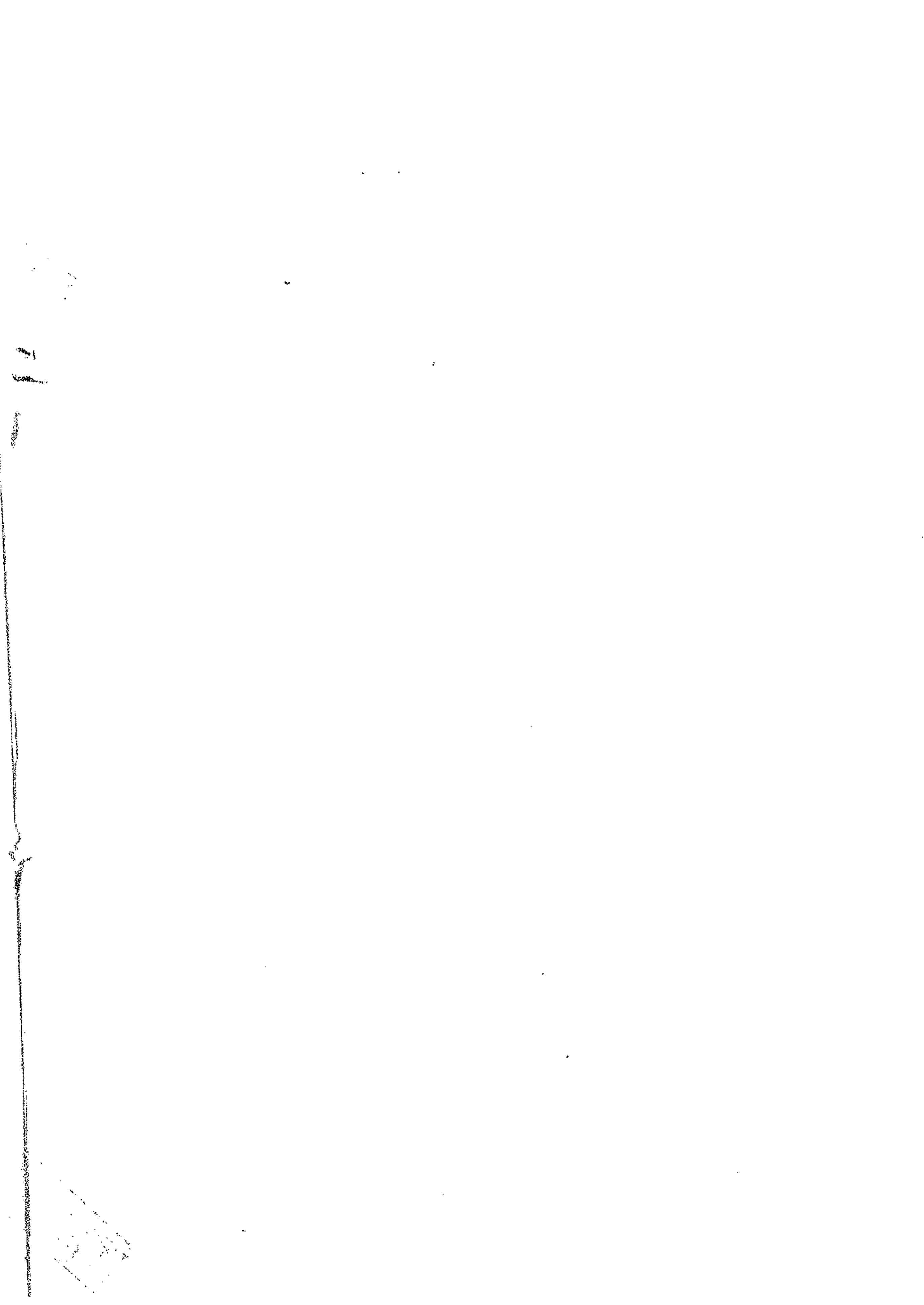
دكتور محمد دويدار
استاذ الاقتصاد السياسى
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

مبادىء الاقتصاد السياسى

الجزء الأول

الاقتصاد السياسى علم اجتماعى - تاريخ علم الاقتصاد السياسى

الاسكندرية
١٩٩٣



كتب للمؤلف

* نماذج تجدد الانتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي (باللغة الفرنسيـــة)، مطبوعات العالم الثالث ، الجزائر ، ١٩٦٤ ، ١٩٧٨ .
* مشكلات التخطيط الاقتصادي ، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة) وكلية التجارة (جامعة الاسكندرية) ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ .
* مشكلات التخطيط الاشتراكي ، دراسة في تطور الاقتصاد المصري ، المكتـب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
* دراسات في الاقتصاد المالي ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندريـــة، ١٩٦٨ . الطبعة الثالثة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٩ .
* دروس في الاقتصاد النقدي ، الجزء الأول : التعريف بالنقود، المكتـــب المصري الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٣، الطبعة الرابعة ، دار الجامعـــات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .
* الاقتصاد السياسي علم اجتماعي (باللغة الفرنسية) ، فرنسوا ماسبيـــرو ، باريس ، ١٩٧٤ (مترجم للغات الايطالية والاسبانية والبرتغاليه)، الطبعة السابعة ، ١٩٨٣ .
* استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
* الفقر في ريف العالم الثالث ، مع آخرين (باللغة الانجليزية)، نيودلهـــي ١٩٨٠ .
* الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية ١٩٨٠ .
* استراتيجية الاعتماد على الذات ، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي مـــن خلال التصنيع ابتداءا من الحاجات الاجتماعية(مع محمد نور الدين ، سلـوى العنتري ، غادة الحفناوي) ، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٠ .
* الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته ، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨١ .
* الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات ، البترول العربي : نعمة أم نقمة ؟ منشأة المعارف باسلاكندرية ، ١٩٨٢ .
* الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ، ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، منشأة المعـــــارف بالاسكندرية ، ١٩٨٢ .

تحت الطبع :

* السياسة الاقتصادية في الثمانينات : تحرير الاقتصاد المصري أم تأكيد السيطرة الاجنبية ؟
* تطور الاقتصاد المصري في ظل الرأسمالية .

تقديـــــم

موضوع دراستنا هو أحد العلوم الاجتماعية، أي أحد العلوم التي تنشغل بالنشاط الانساني في المجتمع . ذلك هو علم الاقتصاد السياسي الذي ينشغل بأحد الأنشطـــة الاجتماعية ، بالنشاط الاقتصادي .

لتكوين فكرة سريعة عن النشاط الاقتصادي يمكنك البدء من الرحلة اليومية التـي تقطعها منذ الاستيقاظ في الصباح الى أن تصل الى قاعة الدرس . فلاعداد نفســـك تحتاج الى العديد من المواد التي تستخدمها في الاغتسال . ولتناول طعام الافطـــار تستعمل أدوات لتجهيزه وتستعمل ادوات اخرى عند تناول الطعام الذي يتكون مـــن مواد غذائية بعضها زراعي وبعضها تم تحويله . ثم انك تستعمل بعض الملابس . وفي الطريق الى قاعة الدرس قد تستعمل احدى وسائل المواصلات . ثم انك تصل الى قاعة الدرس وتجدها قائمة ، ومجهزة بما هو لازم لتلقي العلم . خلال هذه الرحلة تستعمل الكثير من الادوات وتؤدى لك الخدمات ، كخدمة المواصلات وخدمة التعليم .

ابتداء من رحلتك هذه نستطيع ان نتتبع رحلات افراد ومجموعات أخرى فـــي المجتمع ، انما رحلات تتمثل في جهود أثمرت الادوات والخدمات التي استعنت بها في رحلتك اليومية . فابتداء من مادة غذائية تتناولها في طعام الافطار ، كالخبـــز مثلا ، تستطيع أن تتصور رحلة الخباز الذي قام بتحويل الدقيق الى خبز ، كمـــا تستطيع ان تتصور رحلة الفلاح الذي يمارس سلسلة من العمليات تنتهي بالحصـــول على كمية من القمح . وابتداء من الحلة التي ترتديها تستطيع ان تتصور رحـــلات العديد من الافراد والمجموعات التي قامت بتحويل الصوف الى خيوط ، بصبـــغ الخيوط ، بتحويلها الى نسيج ، بتجهيز هذا النسيج ، ثم بتحويله أخيرا الى حلة . كل هذه رحلات يومية ، ولكنها تثمر ما تقوم انت باستعماله في رحلتك اليومية . هذه الرحلات انما تمثل نشاطات يقوم بها افراد المجتمع لانتاج ما هو لازم لمعيشتهم وهي تكون في مجموعها النشاط الاقتصادي . وهو نشاط كما نرى محوره الانتاج وتوزيع

الناتج ، ليس بالنسبة له فقط وانما بالنسبة للمجتمع ، لا في داخله فحسب وانما كذلك في علاقاته بالمجتمعات الاخرى المكونة لاجزاء المجتمع العالمي .

هذا النشاط الاقتصادي هو جزء من واقع المجتمع ، جزء من حياته مرتبط تمام الارتباط بالاجزاء الأخرى . فالفلاح المنتج للقمح (ممارسا بذلك نشاطا اقتصاديا) هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطا اجتماعيا في داخل أسرته أو في علاقته بالاسر الأخرى ، هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطا سياسيا في حالة انتمائه الى حزب سياسي ، هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطا فنيا (ان كان يستطيع ان يعزف الناي مثلا على شاطئ الترعة وهو عائد في العشية) . فالفرد ذاته ، وانما في انتمائه الى فئة أو طبقة اجتماعية ، هو الذي يمارس ، جماعيا مختلف أوجه النشاط الاجتماعي .

هذا النشاط الاقتصادي حاول الانسان ان يكتشف اسراره ، أن يعرفه ، أن يكون أفكارا خاصة به ، بطبيعته ، بالكيفية التي يسير بها ، بنتائجه ، وباستمراره من فترة لأخرى : وهو في محاولته كشف أسرار النشاط الاقتصادي انما يبذل جهدا آخر يتمثل في نشاط فكري ، نشاط يبذله اتباعا لسبل معينة ، توصله الى هدفه ، الى الأفكار الاقتصادية ، الى النظريات الاقتصادية . هذه النظريات اذا توافرت فيها شروط معينة تكون علمية وتمثل جزءا من العلم ، علم الاقتصاد السياسي ، محل اهتمامنا .

ومن الطبيعي أن نبدأ دراستنا للاقتصاد السياسي بجزء أول يهدف الى تقديم الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي . ويكون هذا التقديم بتعريفه وبالتعرف على علاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى ، ولا يكتمل تقديم علم الاقتصاد السياسي الا بالتعرف عليه في تكونه التاريخي . فقد تكون هذا العلم بفضل جهود أعداد كبيرة من المفكرين في مجتمعات مختلفة في أزمنة مختلفة . ومن دراستنا لتاريخ العلم سنرى أنه لا توجد نظرية اقتصادية تفسر النشاط الاقتصادي لكل

المجتمعات ولكل الأزمنه ، وذلك لاختلاف الشكل الاجتماعي وقوى الانتاج المستخدمة في النشاط الاقتصادى من مجتمع لآخر ومن فترة تاريخية لأخرى ، أى لاختلاف مـا يسمى بطرق (أو اساليب) انتاج المنتجات وتوزيعها بين أفراد المجتمع من تكوين اجتماعي لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى في تاريخ المجتمع الواحد .

لكي يكتمل تقديم الاقتصاد السياسى اذن كعلم اجتماعى سنقدم :

- في باب اول ، الاقتصاد السياسى كعلم بالحالة التى يوجد عليها فى يومنا هذا ،
- وفي باب ثان ، تاريخ علم الاقتصاد السياسى ، أى تاريخ عملية تكوين وتطـور المعرفة محل دراسة . اذ لكى ينضبط فهمنا لحاضر هذه المعرفة يتعيـن أن يمتد اهتمامنا ليغطى نشأتها وتطورها في الماضى ،
- وفي باب ثالث ، علم الاقتصاد السياسى كعلم طرق الانتاج ، أى علم الأشكـال الاجتماعية التاريخية للانتاج والتوزيع.

وقبل أن نتعرض لهذه الأبواب تباعا من المفيد ان نبدى ملاحظة تتعلق بتوجيهات تخص الطريقة التى يمكن اتباعها فى دراسة الاقتصاد السياسى. هذه الطريقة تفرضهـا طبيعة العلم الذى نقوم بدراسته . فهو شأنه فى ذلك شأن كل العلوم ، علم تراكمـى بمعنى انه يبنى نفسه على اساس من نفسه : فالأفكار التى تتبلور وتتحدد فى مرحلـة أولى تمثل اساس الأفكار التى تتبلور وتتحدد فى مرحلة ثانية ، وعلى أساس هـذه الأخيرة نبنى نظريات أخرى، وهكذا . ازاء ذلك لايكون أمامنا من سبيل الا استيعـاب الموضوعات المختلفة موضوعا بعد موضوع دون تخطى أى من النقاط التى نتعرض لها . اذ لا ينجم عن هذا التخطى الا الصعوبات ، نصادفها عندما نحاول فى مرحلة تاليـة دراسة موضوع يرتكز على الموضوع الذى تخطيناه . يتعين اذن أن نستوعب كل فكـرة نتعرض لها .

ولكي يمكن أن نستوعب لابد ان نحاول دائما فهم كل فكرة لا ان نحفظها عن ظهـر قلب . اذ فيماعدا ما يخص المصطلحات الفنية يمثل الحفظ عن ظهر قلب أقصـر

سبيل الى التهلكة في دراسة علم كعلم الاقتصاد السياسي. ولفهم الأفكار لابد من دراستها نقطة بنقطة. فقراءة كتاب في الاقتصاد السياسي كما نقرأ قصة بوليسية لابد وأن تؤدي بنا الى لا شيء.

والدراسة لا تعني دراسة ما يرد بهذا الكتاب أو بغيره ، فحسب ، بل لابد من القراءة والاطلاع والقيام ببعض عمل البحث . وهنا يلزم لمن يريد أن تكون معرفته الاقتصادية معقولة ألا يقتصر على المراجع العربية ، وانما عليه أن يرجع الى المراجع الاجنبية ، لتسهيل ذلك حرصنا على ان نعطي للمصطلحات الاقتصادية مقابلها باللغتين الانجليزية والفرنسية وان نلحق بالكتاب قائمة بالمراجع مقسمة حسب أجزائه .

على أن هدف الدراسة يتعين ألا يقتصر على مجرد الاستيعاب البسيط بل يجب أن يتعداه الى الاستيعاب الناقد . الناقد للمنهج وللأفكار . وللتوصل الى هذا الاستيعاب الناقد لابد أن يكون لنا منهج ناقد يدفع بروحنا الى أن تكون دائما نافدة ويحمينا من وثنية الفكر أيا كان مصدره .

في دراستنا هذه نستخدم في التحليل الاقتصادي بعض الأدوات الفكرية التي تبلورت في مجال فروع أخرى للمعرفة . اذ نستخدم أدوات رياضية واحصائية كما نستخدم أفكارا ديموجرافية (خاصة بالسكان) . وبخصوص الأدوات الرياضية نسارع بالقول بأن دراسة الاقتصاد السياسي لا تستلزم ممن يقوم بها أن يكون متخصصا في الرياضيات ، فأكثر فروع المعرفة الاقتصادية استخداما للأدوات الرياضية لا يتطلب معرفة رياضية تزيد على تلك التي يتحصل عليها من يتم دراسته الثانوية ، ويكفي لفهم الأفكار الواردة في دراستنا هذه أن تكون لدينا معرفة بعدد من الأدوات الرياضية : فكرة الدالة والعلاقات الدالية ، والمعادلات الآنية والتعبير البياني عنها ، المماس والمشتقة والتعبير البياني عنها ، المصفوفات . كما يلزم أن نكون على دراية

باللغة الاحصائية العادية ، وكلها أدوات يمكن للقارىء أن يسلح نفسه بهـــا بجهده الفردى دون عناء كثير .

محمد نويـــدار

الباب الأول

الاقتصاد السياسي كعلم

يتحدد كل علم بموضوعه [١] ومنهجه [٢] في تفاعلهما العضوي ، وتحديد معالم هذا المنهج وذلك الموضوع انما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم كمجموعة من النظريات : فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه ويأخذ محتواه (أي الافكار المستخلصة) شكل الصياغة العملية .

والاقتصاد السياسي ، محل اهتمامنا ، لا يمثل استثناءا على ذلك . فهو في حالته الراهنة ، أي في وقت دراستنا هذه ، علم من العلوم الاجتماعية . وحالته الراهنة هذه تمثل نتيجة عملية تاريخية تكون في خلالها موضوع ومنهج العلم ومجموعة الأفكار ، أي النظريات ، المكونة له .

ويوجد الأصل اللغوي لاصطلاح " الاقتصاد السياسي Political Economy économie politique " في الكلمات الاغريقية "Oikos", politikos "nomos" التي تعني على التوالي " منزل " ، " اجتماعي " و " قانون " .

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح ، أي كلمتي " اقتصاد " و " سياسي " ، في الاستعمال دفعة واحدة . فاصطلاح الاقتصاد يأتينا من ارسطو طاليس ، الذي قصد باستعماله " علم قوانين الاقتصاد المنزلي " أو " قوانين الذمة المالية المنزلية " اي العلم الذي ينشغل بالشئون المالية للمنزل ، ولم يستعمل اصطلاح " الاقتصاد السياسي " الا في بداية القرن السابع عشر ، وهو ما تحقق في فرنسا على يد انطون دي مونكريتان الذي نشر في عام ١٦١٥ كتابا بعنوان " مطول في الاقتصاد

---

(١) Object , Objet .

(٢) Method . Méthode .

السياسي " قاصدا بصفة " السياسي " أن الأمر يتعلق " بقوانين اقتصاد الدولة" [١] ، أي المجتمع بأكمله ، وليس العائلة وحدها [٢]٠

وتبع ذلك انتشار استعمال الاصطلاح " الاقتصاد السياسي " للتعبير عن فرع المعرفة النظرية لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور ٠ هذا الفرع هو الذي يسمونه حاليا في العالم الأنجلوسكسوني " الاقتصاد" [٣] Economics .

---

(١) والواقع ان ذلك يمثل الفضل الوحيد لانطوان دي مونكريتيان Antoyne de Montchrétien (اقتصادي فرنسي ، ١٥٧٥ - ١٦٢١) ٠ اما عن كتابه فـان شومبيتر يصفه بأنه " حقير الشأن ٠٠ وفاقد لكل اصالة " ص ١٦٨ من كتابه : History of Economic Analysis .

(٢) اما في انجلترا فقد بدأ استخدام اصطلاح " الاقتصاد السياسي " تحت التأثير الفرنسي ٠ فقد استعمل W.Petty (١٦٢٣ - ١٦٨٧) هذا الاصطلاح وان لم يكن قد عنون به ايا من كتبه في معرض الكلام عن مصدر القيمة يقول . بتي أن" هذا لا ينتهي بي الى النظر في أهم مسألتين الاقتصاد السياسي ، أي مسألة اقامة معادلة او مساواة بين الأرض والعمل " ٠ انظر ذلك في كتابه" Political Anatomy of Irland ص ٢٠٤ وكان جيمس ستيوارت James Stewart أول من استخدم الاصطلاح في انجلترا في عنونة كتابه الذي ظهر في عام ١٧٦٧ بعنوان " بحث في مبادىء الاقتصاد السياسي "٠ انظر شومبيتر ، المرجع السابق الاشارة اليه ٠ ص ١٧٦ واستعمل كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) نفس الاصطلاح في كتاباته ، ويستعمله الاقتصاديون الماركسيون الـى الآن٠ انظر على سبيل المثال : M,Dobb , Political Economy and Capitalism , Routledge and K . Paul , London,1940.

(٣) منذ ان عنون الفريد مرشال Alfred Marshall (وهو اقتصادي اكاديمـي انجليزي ، ١٨٤٢ - ١٩٢٤) كتابا اصدره في ١٨٩٠ بمبادىء الاقتصـاد Principles of Economics ، بدأ اصطلاح " الاقتصاد" Economics ينتشر في البلدان الانجلوسكسونية ليحل محل اصطلاح الاقتصاد السياسي الذي ظل يستعمل حتى وبليام استانلي جيفونس W.S. Jevons (اقتصـادي انجليزي ، ١٨٣٥ - ١٨٨٢) الذي عنون كتابه الذي نشر في ١٨٧١ بنظريـة الاقتصاد السياسي The Theory of Political Economy انظر شومبيتـر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٢١ - ٢٢، وكذلك أوسكار لانج الاقتصـاد ==

هذا فيما يتعلق بالأصل اللغوى لاصطلاح " الاقتصاد السياسى " فماذا عن تعريف الاقتصاد السياسى من الناحية الابستمولوجية ؟ من وجهة النظر هذه يمكن من تعريف الاقتصاد السياسى بأنه علم القوانين التى تحكم العلاقات الاقتصادية أو

= ص ١٥ ، ١٦ .

الآن وبعد ما يزيد على نصف قرن بدأ هذا الاصطلاح L'Economique فى الانتشار فى فرنسا .

ويرى روبرتسون D.H.Robertson (وهو اقتصادى اكاديمى انجليزى معاصر) ان الاصطلاح الجديد Ecomomics يأتينا بشيئين جديدين :

- ان النهاية ics تشير الى ان دراستنا تأمل فى أن تكون علما مثل الطبيعة Physics والديناميكا .... الخ .

- أن عدم استعمال صفة " السياسى Political" توضح لنا أننا نهتم بالنهاية بالفرد وليس بالدولة . انظر ص ١٦ من الجزء الأول من " محاضرات فى المبادئ الاقتصادية Lectures on Economic Principles ... ويرى أن موضوع علم الاقتصاد السياسى يتعلق بكل نشاط اقتصادى للمجتمع ، سواء أكان نشاطا فرديا أم عاما .

والواقع ان أى فرع من فروع المعرفة يكتسب الصفة العلمية لا بما نريده له ولا بما يوضع فى نهاية الاصطلاح المعبر عنه ، وانما هو يكتسب هذه الصفة بعلمية المنهج الذى يستخدم فى استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر محل الاهتمام .

(٤) يرجع ادخال اصطلاح الابستمولوجيا Epistemology,Epistemologie الى الفيلسوف الاسكتلندى J.F. Ferrier فى كتابه Institutes Metaphysies (١٨٥٤)، حيث قسم الفلسفة الى :

- الاونتولوجى Ontology (أو الفلسفة الاولى عند ارسطوطاليس) قاصدا بها فلسفة الوجود بصفة عامة (يرجع استخدام اصطلاح Ontology الى الفيلسوف الالمانى Rudolf Goclenius ، ١٦١٣).

- والابستمولوجيا ، أو نظرية المعرفة ، الخاصة بقدرة الانسان على معرفة الواقع وبمصادر ومناهج وأشكال هذه المعرفة . فى هذا التقسيم تتمثل نقطة البدء لنظرية المعرفة (الابستمولوجيا) فى الموقف الذى يتخذه الباحث من القضية الأساسية فى الفلسفة ، أى قضية العلاقة بين الوعى والوجود ، بين الفكر والمادة، أولا فيما يتعلق بأولوية أحدهما على الآخر ، وثانيا بالنسبة =

العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين افراد المجتمع بوساطة الأشياء المادية والخدمات وهي العلاقات التي تتعلق بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع ، أي اللازمة لمعيشة افرادالمجتمع ، معيشتهم الماديـــــــة

= لكيفية ربط معرفة الكون بالكون نفسه .

يتضح من هذا التقسيم ان اصطلاح الابستمولوجيا يرادف اصطلاح " نظريـــة المعرفة" ، وهو ما ظل سائدا في الفكر الانجليزي .

أما في الفكر الفرنسي ، حيث لم يستخدم الاصطلاح الا في مرحلة لاحقـــــة، فالاتجاه السائد هو نحو التمييز بين اصطلاح (الابستمولوجيا) الذي يقصد بـــه اعطاء " فلسفة العلوم" معنى اكثر انضباطا ، وبين " نظرية المعرفـــــة " فلفلسفة العلوم موضوع اساسي : متى تصبح المعـرفة والنظرية علما ؟ أي البحث في شروط نشأة العلوم وتطورها والابستمولوجيا يعبر بها عن فلسفـة العلوم هذه وانما بمعنى اكثر انضباطا ، فلا يقصد بها الدراسة القاصرة علـــى المناهج العلمية ، ولا تلك التي لا تعدو الدراسة التركيبية للقوانين العلمية وانما الدراسة الناقدة لمبادىء وافتراضات ونتائج العلم المختلفة ، دراســـة تهدف الى تحديد أصلها المنطقي وقيمتها واهميتها الموضوعية(عليه يكون موضوع الابستمولوجيا هو المعرفةالنظرية المكونة لمختلف العلوم بمختلف موضوعاتها) .

اما نظرية المعرفة فهي دراسة للعلاقة بين من يستخلص المعرفـة The Subject ; le sujet وموضوع المعرفة The Object lóbject ، العلاقة بينهما في عملية استخلاص المعرفة مما يمكننا من التعرف على طبيعة المعرفة الانسانية ، على ميكانزم استخلاصها ، وعلـــى أهميتها وحدودها ، على هذا النحو يتم التمييز بين الابستمولوجيا ونظريـة المعرفة وتمثل الاولى بالنسبة للثنائية المقدمة والمساعد الذي لا غنى عنهما حيث أنها تدرس المعـرفة دراسة تفصيلية وبعد ان يتم استخلاصهـــــــا a Posteriori انظر في ذلك :

- A.Lalande ,Vocabulaire technique et critique de la philosophie,P,U.F.1962 p. 2930 294.
- G.Bachelard , La formation de l'esprit scientifique Librairie Philosophique J.Vrin,Paris,1967 .

=

والثقافية (٥) .

لكي يكتمل تعريفنا هذا ، ومن ثم يصبح أكثر وضوحا ، يتعين علينا :

اولا - ان نحدد موضوع الاقتصاد السياسي ، أي مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تمثل المعرفة المتعلقة بها موضوع البحث الاقتصادي .

- أن نبرز ثانيا المناهج المستخدمة في اكتساب المعرفة، أي الطرق المحددة التي تتبع بانتظام للوصول الى اهداف البحث الاقتصادي (٦).

== - P. Bourdieu et autres , le Métier de Sociologue . livre,1 Mouton & Bordas ,Paris,1969,P,25-31.

M,Rosenthal & P.Yudin(eds),a. ictionary of Philosophy, progress publishers. Moscow,1967,p, 144.

(٥) يعرف الفريد مارشال الاقتصاد بأنه" دراسة للبشرية في شئون حياتها العادية" فهو "يفحص ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهة" ص١ من كتابه "مبادئ الاقتصاد" ، ولا يجد روبرتسون هذا التعريف منضبطا وان كان يلقي الضوء على اننا نهتم بالانسان، ونهتم به فيما يتعلق بالبعض فقط من العديد من المشكلات التي يواجهها . انظر مرجعه السابق الاشارة اليه ص١٧ .

أما وفقا لتعريف : L.Robbins, An Eassay on the Nature & Significance of Economics Science P , 15 .

فالاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين الاهداف والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة " . وهذا التعريف يتصور الاقتصاد السياسي كعلم يهتم بالعلاقات بين الانسان والاشياء وليس بالعلاقات الاجتماعية " ، انظر :

P. Sweezy , The Theory of Capitalist Development . P.3

(٦) الفصل بين الموضوع والمنهج لا يبرره الا عدم امكانية تقديم الاثنين معا وفي نفس الوقت . فالواقع انهما لا ينفصلان ، كما سنرى بعد دراسة كل منهما .

- وأن نبين ثالثا علاقة الاقتصاد السياسي بغيره من العلوم الاجتماعية .

تعريفنا للاقتصاد السياسي لا يكتمل اذن ، ولا ينضبط الا اذا عالجنا هذه الموضوعات الثلاث . وهو ما سنقوم به في الفصول الثلاثة المكونة لهذا الباب .

الفصل الأول

موضوع الاقتصاد السياســـــى

موضوع الاقتصاد السياسى هو المعرفةالمتعلقة بمجموع الظواهر المكونــة للنشاط الاقتصادى للانسان فى المجتمع ، أى النشاط الخاص بانتاج وتوزيـــــــع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع . هذا النشاط يتبدى فى شكــل علاقة مزدوجة : علاقة بين الانسان والطبيعة وعلاقة بين الانسان والانسان . لنـــرى هذه العلاقة المزدوجة بشىء من التفصيل .

عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والطبيعة :

من أميز مايفرق الانسان عن غيره من الكائنات أنه كائن يجد نفسه فى موقـــف مواجهة للطبيعة . فالكائنات الأخرى تمثل جزءا من الطبيعة مستكينة لها تعيـــش على ما تعطيه وتنقرض ان لم تعطها واذا ماشلت فى أن تكيف نفسها وفقا للظـروف الطبيعية فى تغيرها المستمر . اما الانسان فكائن مضاد للطبيعة [١] لا يستكين لها ولا يعتمد عليها بلا تفاعل من جانبه .

والانسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجات [٢] لا يمكن اشباعها من ذاتـــه ، وانما لكى يتم ذلك يتعين عليه أن يتوجه الى الطبيعة . للانسان حاجات تدفعه الـــى الحركة فى عالمه الخارجى لاشباعها . فهى حاجات موجهة تمثل فى الانسان أصـــل كل حركة أو دنياميزم .

---

(١) Opposed to Nature: opposé à la Nature .

(٢) Wants, besoins الحاجةاقتصاديا هو شعور بحرمان ووعى بوسيلة القضاء عليه وسعى لتحقيق هذه الوسيلة .

لاشباع هذه الحاجات يضطر الانسان الى بذل جهده ، قواه ، في سبيل الحصول من الطبيعة ، بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها ، على ما يشبع حاجاته ، ما يحفظ وجوده . فدوره في مواجهة الطبيعة ليس سلبيا ان هي أعطته عاش وان بخلت عليه مات ، بل هو يبذل جهدا مستمرا يقصد منه السيطرة على قوى الطبيعة وجعلها اكثر ملاءمة لحياته (٢).

المجهود الذى يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الاخرى في أنه مجهود واع . أي عمل . فالانسان كائن مفكر . فهو يعي تضاده مع الطبيعة ، تضاد يتبلور عند العمل . اذ هو لا يأخذها كما هي وانما يعمل عليها ليجعل منها المشبع لحاجاته . وهو واع عندما يقوم ببذل جهده ، بعمله ، اذ هو يتصور مقدما النتيجة التي سيوصله اليها جهده والكيفية التي يبذل بها هذا الجهد . فهو يدرك مقدما غايته من بذل الجهد ، ويتبع لتحقيق هذه الغاية الوسيلة المناسبة . فالعنكبوت مثلا ينسج نسيجا قد يعجز أمهر نساج عن أن يقوم بمثله . وانما الفرق بين مجهود العنكبوت ومجهود النساج يتمثل في أن الأول يبذل جهده على نحو غريزى دون وعي ، أي دون أي تصور مقدم لما هو مقدم عليه . أما النساج فيتصور مقدما النتيجة التي يراد الوصول اليها : عدد معين من أمتار نسيج معين له متانة معينة ولون معين ، الى آخر ما يحدد مواصفاته . ثم هو بعد ذلك يتبع الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه النتيجة . يبذل جهده في ظل شروط معينة من الانتاج استخداما لفن انتاجي معين (عن طريق استخدام النول اليدوي أو النول الآلي مثلا) . كذلك الشخص المقدم على بناء منزل له ، فهو يتصور مقدما الكيفية التي سيكون عليها المنزل : كيفية تقسيم المساحة الى غرف ، عدد الغرف ، مساحة

---

(١) هذا القول يستبعد الحاجات التي تمدنا الطبيعة مباشرة بوسائل اشباعها دون أن يستلزم الامر بذل جهد انساني ، كالهواء اللازم للتنفس مثلا . وسائل اشباع هذه الحاجات لا يهتم بها الاقتصاد السياسي اذ هي ليست موضوعا لجهد انساني .

كل غرفة ، الكيفية التي تتوفر بها الاضاءة والتهوية لكل غرفة ، كيفية اتصال الغرف بعضها ببعض ، عدد طبقات المنزل ، الى غير ذلك. هذا التصور المقدم لنتيجة نشاط البناء الذي سيقوم به قد يسجل على ورق في صورة رسم للمنزل المراد بناؤه . فاذا ما تحدد الهدف بحث الانسان عن الوسيلة او مجموعة الوسائل اللازم اتباعها لبناء المنزل (٤) .

فالانسان اذن لاشباع حاجاته الموجهة - للابقاء على كيانه ووجوده في تطورهما - مضطر الى أن يقوم بعمل ، موضوعه الطبيعة - بمختلف صورها - ليستخلص منها ما يشبع هذه الحاجات . أي ينتج المواد اللازمة لبقائه . وهو على هذا النحو يتميز عن الكائنات الاخرى بأنه الكائن الوحيد الذي يقوم بانتاج ما هو لازم لاشباع حاجاته . وهو لا يقوم بذلك مرة واحدة أو مرات تعد وانما بصفة مستمرة متكررة ، فالأمر يتعلق اذا بعملية انتاج مستمرة عبر الزمن (٥).

عندما لا تكفي أعضاؤه وقواه الأولية لاشباع حاجاته المتطورة يستخدم الانسان ما يعتبر امتدادا لأعضائه (٦) ، يقوم باستخدام بعض الأشياء من الطبيعة - أولا كما هي وبعد تحويلها في مرحلة تالية - كامتداد وتمكين لقواه وأطرافه الاصلية . كما اذا استخدم الانسان عصا كامتداد لذراعه ليتمكن من اقتطاف بعض ثمار الاشجار اللازمة لاشباع حاجته الى الطعام . وفي مرحلة ثانية يتوصل الانسان

---

(٤) هذه الخصيصة التي يتميز بها عمل الانسان كمجهود واع يتعين أن نستبقيها في ذاكرتنا اذ ستمثل نقطة البدء في تحديد مفهوم التخطيط على اساس أن الخطة هي عبارة عن تحديد هدف يراد تحقيقه في فترة معينة مستقبلة ثم تحديد الوسيلة او مجموعة الوسائل المحققة لهذا الهدف . في هذا المعنى يقول ارسطوطاليس ان " الانسان حيوان مخطط" :

Man is a planning animal .

(٥) Production process , processus de production .

(٦) Implements .

الى انتاج اشياء تمكنه من انتاج ما يعد امتداد لقواه وأعضائه ، أي أدوات [٧] كقيامه بانتاج اداة حادة يستخدمها في قطع بعض فروع الشجر لتهذيبها واستخدامها كامتداد لذراعه للحصول على ثمار الاشجار ، تلك هي ادوات العمل (التي تزداد تنوعا وتعقدا مع تعدد وتطور النشاط الانتاجي للانسان)ينتجها الانسان من الطبيعة لتكمل وتزيد من قواه ، فكأنه جعل من الطبيعة بعض قواه ، عن طريق استخدامه لهذه الادوات يزيد عمله اتقانا وتزيد سيطرته على قوى الطبيعة ، وهو ما يتحقق كذلك بزيادة معرفته لأسرار هذه القوى ،

فجوهر عملية الانتاج اذن هو علاقة بين الانسان والطبيعة ، عمل الانسان لتحويل قوى الطبيعة الى ما يمكنه من اشباع حاجاته ، يتم ذلك باستخدام الانسان - في اثناء بذله لمجهوده - لأدوات عمل من صنعه في سبيل تحويل الاشياء ، موضوع العمل الى منتجات صالحة لاشباع حاجاته ، هذه العملية هي عملية تفاعل نشط ذو تأثير متبادل بين الانسان والطبيعة ، عن طريق عمله يحول الانسان قوى الطبيعة، يخضعها لسيطرته فيجعلها أقل بدائية (طبيعية) وأكثر انسانية ، في نفس الوقت هو يخلق منها أدوات لانتاجه ، ادوات لعمله ، عن طريقها يزيد اتقان عمله ، اتقان مجهودة الواعي ، فكأنه خلق بذلك من الطبيعة شيئا منه هو ، فتحويل الطبيعة تحويل لنفسه ، لامكانياته ، وتوسيع لآفاقه في توسيعه لهذه الآفاق يصطدم بقوى طبيعية جديدة يعمل دائما لاخضاعها لتمكنه من اشباع حاجاته التي تصبح بدورها متطورة ومتغيرة ، وهكذا فالعلاقة بين الانسان والطبيعة مثيرة للتغير والحركة ،

عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والانسان

غير ان الانسان لا يقوم بصراعه هذا مع الطبيعة ، لا يعيش هذا التفاعل

---

(٧) Tooks : a tool is an implement for making implements .

ومن هنا جاء تعريف بعض المفكرين للانسان كحيوان يصنع الادوات :
man is a tool-making animal وهو التعريف الذي اعطاه F.Franklin المفكر الامريكي ، ١٧٠٦ - ١٧٩٠ ،

المتبادل ، وحده ، بل في جماعة ، في مجتمع ، فالانسان حيوان اجتماعي [٨] . فهو لا يستطيع في الواقع ان يحفظ وجوده الا من خلال عمل الآخرين ، فأفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر . ومن ثم نجد أن عملية الانتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية عملية العمل الاجتماعي في محاولته المستمرة للحصول من الطبيعة على المواد اللازمة لاشباع حاجات الجماعة وأفرادها . عمل افراد الجماعة كل من الآخر يمثل التعاون بينهم، وعمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم العمل [٩] الذي بفضله يتخصص الافراد في انواع معينة من العمل .

فيما عدا التقسيم البدائي للعمل بين الجنسين (عمل المرأة في مكان الاقامة وعمل الرجل في النشاطات التي تستلزم البعد عن هذا المكان) والذي يمكن التعرف عليه في كل مراحل التطور الاقتصادي للبشرية ، تقسيم العمل رهين بتحقيق مستوى معين من تطور القوى الانتاجية (بما يتبع ذلك من معرفة فنية) ، أي مستوى معين من انتاجية العمل يمكنه من خلق فائض في المواد الاستهلاكية يسمح لبعض أفراد الجماعة بالتخصص في القيام ببعض النشاطات الاقتصادية كل الوقت وعلى سبيل الاستقلال [١٠] .

---

(٨) Man is a Social animal ; l'homme est un animal social.

(٩) Division of Labour ; division de travail .

(١٠) في جماعة تعيش على جمع الثمار مثلا يكرس كل وقت اعضاء الجماعة لضمان الحصول على ما هو لازم لابقائهم على قيد الحياة . وقد لا تنجح الجماعة حتى بعملها كل الوقت في ضمان ذلك . في هذه الحالة لا يكون في وسع من يتمتع بموهبة خاصة في انتاج ناتج معين (وليكن أداة صيد مثلا) ان يخصص وقتا لتنمية هذه الموهبة ، اذ كل وقته لازم للحصول على وسائل المعيشة لمولبقية افراد الجماعة . أما اذا استطاعت الجماعة ، بفضل اكتشاف النشاط الزراعي مثلا ، أن تنتج في خلال ستة شهور كمية من المواد تكفي لاستهلاكها طوال سنة كاملة استطاع من يتمتع من افرادها بموهبة خاصة (في انتاج أداة زراعية مثلا) ان ينمي هذه الموهبة خلال الستة شهور التي لا يباشر فيها افراد الجماعة نشاطهم الزراعي ===

يترتب على قيام عملية الانتاج على التعاون بين افراد الجماعة وعلى تقسيم العمل بينهم ، أن عمل كل فرد ليس الاجزءا من العمل المشترك لكل افراد الجماعة فهو جزء من العمل الاجتماعي • ومع اضطراد نمو اقتصاد الجماعة الذي يصاحب الاتساع المستمر في حجم الجماعة (العائلة ، القبيلة ، الامة ••••• الخ) وتعقيد تركيب هذا الاقتصاد تزيد درجة تقسيم العمل بين افراد الجماعة مع مايتبعه ذلك من

== في حالة هذه الجماعة الاخيرة نستطيع ان نتصور ان يتخصص عدد من افراد الجماعة في العمل الزراعي طوال السنة (اذا ما سمحت الظروف المناخية بذلك بطبيعة الحال) منتجين بذلك مواد استهلاكية لكل افراد الجماعة ، الامر الذي يعطي العدد الاخر من افرادها فرصة التخصص في انتاج الادوات الزراعية كل وقتهم • هنا يقال انمستوى انتاجة العمل الزراعي يسمح بتحقيق فائض من المواد الغذائية يمثل وجوده الشرط اللازم للتقسيم الاجتماعي للعمل •

وقد تعددت مظاهر تقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادي للانسان ، فيمكن تمييز :

- تقسيم العمل بين الجنسين •
- تقسيم العمل بين عمل يدوي وعمل ذهني •
- تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي بين عملزراعي وعمل صناعي وعمل في الخدمات •
- تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية ، وعلى الاخص ابتداء من المشروع الرأسمالي •
- التقسيم الدولي للعمل الذي يتمثل في تخصص بين المجتمعات - كاعضاء للمجتمع العالمي - في بعض انواع النشاط الاقتصادي • نمط تقسيم العمل الدولي - شأنه شأن اي ظاهرة اجتماعية - لا يمكن ان يكون ثابتا لا يتغير ، اذ لابد ان يتغير مع تطور الاقتصاديات المكونة للاقتصاد العالمي • هذه المظاهر المختلفة لتقسيم العمل تتاح لنا فرصة التعرض عليها من قرب كلما تقدمنا في الدراسات الاقتصادية ، انظر في هذه المظاهر :

M.Weber.The Theory of Social and Economic Organisation, Translated by A.M.Henderson & T.Parsons.TheFree Press Glencoe ,Illinois , 1947,p.218 ff.

تتحدد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الاجزاء المختلفة للعمل الاجتماعي الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية .

على هذا النحو يتبين أن الانتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الانسان والطبيعة وانما هو في ذات الوقت علاقة بين الانسان والانسان . الامر هنا يتعلق بمجموعة العلاقات بين افراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة ، في العلاقات المتعددة التي تنشأ بينهم ممثلة العلاقات الاقتصادية ، أي العلاقات الاجتماعية التي تتم بوساطة الاشياء المادية والخدمات . ومن ثم يمكن القول ان العملية الاقتصادية هي عملية انتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي (مجموع السلع والخدمات المنتجة) في دورانها حول العمل الاجتماعي، حول المجهود الواعي الذي تقوم به الجماعة بقصد ان تستخلص من الطبيعة المواد الصالحة لاشباع الحاجات مستعينة في ذلك بأدوات الانتاج وبخبرتها الفنية في تراكمها المستمر . الغاية النهائية في هذه العملية هو اشباع الحاجات عن طريق بذل المجهود الذي يتبلور في منتجات قابلة لاشباع تلك الحاجات .

واختصارا يمكن القول ان شروط عملية الانتاج ، أيا كان نوع المجتمع الذي تمارس فيه ، تتمثل في :

- القوة العاملة[١١] اي مجموع الافراد الذين يسهمون في النشاط الاقتصادي مزودين بخبرة فنية مكتسبة من خلال التجربة الاجتماعية ، ومتوارثة عبر الاجيال .
- ادوات العمل[١٢] التي تزيد من القدرة المنتجة للقوة العاملة أي من انتاجية العمل (مثال ذلك الآلة التي يستخدمها العامل المنتج للمنسوجات) .
- موضوع العمل[١٣]، أي المواد التي يجري تحويلها بواسطة العمل مستخدما

---

(١١) Labour force ; force de travail

(١٢) Instruments of labour , instruments de travail .

(١٣) Object of labour , objet de travail .

لأدوات العمل (مثال ذلك الخيوط والقوة المحركة المستخدمة في انتاج المنسوجات)

وتمثل هاتان الاخيرتان ، ادوات العمل والمواد موضوع العمل ، ما يسمى اصطلاحا بوسائل الانتاج (١٤) .

تلك هي شروط عملية الانتاج بصرف النظر عن الشكل الاجتماعي الذي تأخذه ، التي تهدف في نهاية الامر الى اشباع حاجات افراد المجتمع .

غير ان مزيد من التدقيق يبين لنا ان هدف النشاط الاقتصادي لم يكن في مختلف مراحل تطوره الاشباع المباشر لحاجات من يقومون بالانتاج .

من وجهة النظر هذه يمكن أن نميز نظريا بين نوعين من الانتاج يعرفهما تاريخ النشاط الاقتصادي للانسان . الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين (أو ما يسمى احيانا بالانتاج الطبيعي) (١٥) وانتاج المبادلة (١٦) اوالانتاج السلعي (١٧) .

---

(١٤) Means of production , moyens de production .

من هذا نرى ان المجتمع يستخدم في اثناء العملية الاقتصادية الموارد الموجودة تحت تصرفه : وذلك بقصد اشباع حاجات افراده . وقد جرت العادة بين الاقتصاديين على تقسيم هذه الموارد الى طوائف ثلاثة :

- الموارد البشرية human resources;ressources humaines , اى القوة العاملة بقدراتها الجثمانية والذهنية ، بمعرفتها وبتكوينها الفني هذه الموارد عادةتسمى بالعمل labour,travail ونحن لا نعتبر القوة العاملة من قبيل الموارد اذهي المحرك الرئيسي لكل العمليةالانتاجية
- هبات الطبيعة ، الارض ، المراعي الغابات ، البحار ، ما يحتضه باطن الارض الظروف المناخية ، التضاريس المواتية ، الى غير ذلك مما يسمى بالموارد الطبيعية ، أو بالطبيعة

Natural resources , ressources naturelles,Nature ,

(١٥) Subsistence production (natural)production:production de biens de subsistance(production naturelle) .

(١٦) Exchange production,production pour l´échange .

(١٧) Commodity production ;production marchande .

في مرحلة تاريخية [١٨] أولى كان الانتاج يتم بقصد الاشباع المباشر للحاجات الانسانية في داخل الوحدة الانتاجية : عائلة ، قبيلة ، أو حتى مجتمع أكبر (مثال ذلك الانتاج الزراعي الذي تقوم به عائلة فلاح لاشباع حاجاتها) في هذه المرحلة كان الانتاج والناتج [١٩] - العمل وناتج العمل - متلازمين في الواقع وفي ضمير ووعي المنتجين ، كان المنتج يعيش على ناتج عمله ، يعيش على المنتجات ، هنا تتحقق الوحدة الاقتصادية ، التي اثير انطلاقها بحاجات المنتجين ، بانتاج منتجات ووضعها تحت تصرف المنتجين انفسهم لكي يتم استهلاكها او استخدامها في عملية انتاج جديدة بواسطتهم .

في مرحلة تالية مرتبطة بوجود فائض اقتصادي [٢٠] أي بقدرة المنتجين على انتاج ما يزيد على ما هو لازم لاشباع حاجاتهم في ظل الظروف الفنية والاجتماعية للانتاج (ووجود هذا الفائض يتوقف على بلوغ مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، من انتاجية العمل) ظهر الانتاج بقصد المبادلة . ظهر اول ما ظهر عند وجود حرفيين يقومون ببعض الحرف الى جانب الانتاج الزراعي او يقومون بحرفهم كل الوقت (هذا مشروط بانتاج فائض زراعي يعيش عليه من يعملون في الحرف الصناعية) هنا بدأ

---

(١٨) الكلام عن مراحل تاريخية متعددة لا يعني امكان وضع حد فاصل بينها وانما يعني غلبة ظاهرة معينة او مجموعة معينة من الظواهر تعطي لمرحلة معينة خصائصها الجوهرية . وسيادة نوع معين من الانتاج في مرحلة تاريخية لا يعني غياب انواع الانتاج السابقة عليه عن تلك المرحلة . ففي ظل الانتاج الرأسمالي - وهو الشكل الاكثر عمومية لاقتصاد المبادلة ، كما سنرى فيما بعد نجد وحدات انتاجية يتم فيها الانتاج بقصد الاشباع المباشر حتى في اكثر المجتمعات الرأسمالية تقدما من الناحية الاقتصادية . هذا القول يصدق على التكوينات الاجتماعية المختلفة . (انظر الباب الثالث من هذا الجزء الاول) .

(١٩) Product ; produit .

(٢٠) سنتناول فكرة الفائض الاقتصادي بدراسة تجعلها اكثر انضباطا فيما بعد .

... يعيش لا على ناتج عمله وانما على عمله الذي يكرسه للانتاج السلعي (٢١) ، أي المنتجات الموجهة للمبادلة المباشرة (أي المقايضة) (٢٢) في مرحلة أولى ثم بواسطة النقود (٢٣) في مرحلة تالية ، عن طريق المبادلة يستطيع المنتج الحصول على السلع اللازمة لاستهلاكه ، فانتاج المبادلة يفترض اذن :

- أن هناك تقسيما اجتماعيا للعمل ،
- أن الانتاج يقوم به الافراد على وجه الاستقلال
- أن الانتاج يقصد المبادلة
- أن الناتج ، الذي يصبح سلعة ، يكون نافعا للآخرين ، اي يمثل قيمة استعمال اجتماعية (٢٤) .

---

(٢١) على هذا النحو يتضح الفرق بين الناتج والسلعة Commodity, marchandise فالسلع هي دائما منتجات ولكنها منتجات انتجت للمبادلة اما المنتجات فليست سلعا دائما ، هذا ويراعى انه اذا كان المنتج يتخلى عن جزء من انتاجه عن غير طريق المبادلة (كما في حالة الفلاح الذي تلزمه علاقته الاقتصادية بأن يتخلى عن جزء من المنتجات عينا) فان الانتاج لا يعتبر انتاج مبادلة وانما هو انتاج لاشباع الحاجات اشباعا مباشرا .

(٢٢) Barter , troc .

(٢٣) Money , monnaie .

(٢٤) Use-Value ;Valeur d'usage هذا ويفرق في انتاج المبادلة بين انتاج المبادلة البسيط او الصغير Simple commodity production; petite production marchande وانتاج المبادلة الرأسمالي ، في الاول يقوم المنتج (الذي عادة ما يمثل وحدة انتاجية صغيرة تمتلك وسائل انتاج محدودة) ببيع السلع التي ينتجها في السوق ويستخدم الايراد المتحصل من بيعها لشراء سلع يقوم هو باستعمالها اما في اشباع حاجاته النهائية (في الاستهلاك) أو في الانتاج ، هنا تتمثل عملية المبادلة في التخلي عن سلعة في مقابل النقود ثم التخلي عن النقود في مقابل سلعة أخرى او ما يعبر عنه : سلعة - نقود - سلعة . اما انتاج المبادلة الرأسمالي فيتم من خلال دورة رأس المال المنتج التي تتم على مراحل ثلاث : في مرحلة اولى يقوم الرأسمالي باستخدام رأس المال النقدي في شراء القدرة على العمل ووسائل الانتاج ، وفي المرحلة الثانية ، مرحلة =

أياً ماكان الامر فلعملية الانتاج ، سواء أكان الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين اوكان انتاج مبادلة شروط تتمثل في القوة العاملة ذات التكوين الفني المعين وفي توفر وسائل الانتاج . هذه القوة العاملة تعمل في جو من المعرفة التكنولوجية يستلزم منها تأهيلا ومعرفة فنية تتفق ونوع ومستوى ادوات العمل التي تستخدمها ، وبصفة اعم نوع ومستوى وسائل الانتاج . هذه القوة العاملة التي تعمل في وسط تكنولوجي معين ووسائل الانتاج التي تستخدمها تمثل اصطلاحا ما يسمى **بقوى الانتاج** (٢٥) الموجودة في المجتمع ، وقد سبق ان رأينا أن عملية الانتاج تتمثل في الصراع الجماعي لافراد المجتمع ضد قوى الطبيعة ، فتنشأ بينهم **علاقات انتاج** او روابط ، **هي روابط اجتماعية** اذ تثور بين افراد المجتمع (أو فئاته او طبقاته) . وهي اقتصادية اذ تتم بوساطة الاشياء المادية والخدمات . وتتم في اثناء الانتاج بوساطة وسائل الانتاج . فهي الروابط التي تحدد موقف كل فرد (أو فئة او طبقة) في مواجهة الاخر ازاء وسائل الانتاج (ما اذا كان مسيطرا عليها بفضل الملكية او مبعدا عنها) . وهذه الروابط تتوافق هي الاخرى مع مستوى تطور قوى الانتاج الموجودة في المجتمع ، التي تكون معها شكلا اجتماعيا لعملية الانتاج (والتوزيع) يميز مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الانساني . بمعنى آخر يلتحم مستوى معين لتطور قوى الانتاج مع نمط معين لروابط الانتاج ليكونا شكلا اجتماعيا متميزا للانتاج يسود المجتمع خلال حقبة من حقبات التاريخ ، هذا الشكل المعين هو الذي يسمى بطريقة الانتاج او بأسلوب الانتاج .

= الانتاج، تستخدم هذه السلع المشتراه لانتاج السلعة التي يقوم الرأسمالي بانتاجها . وفي مرحلة ثالثة يسعى الى بيعها في السوق ليحصل على المقابل النقدي الذي يتضمن الربح . وعليه يكون رأس المال النقدي الذي يحصل عليه في المرحلة الثالثة اكبر من راس المال النقدي الذي تخلى عنه في المرحلة الاولى هنا تتمثل عملية المبادلة في التخلي عن النقود في مقابل سلع ، ثم التخلي عن السلع في مقابل النقود : نقود ـ سلعة ـ نقود (اكبر) .

(٢٥) Prlductive Forces; Forces Productives .

. طرق الانتاج المختلفة ستكون محلا لدراستنا التفصيلية في الباب الثالث من هذا . . . الاول . ولكن المهم الان ان نعي ان العملية الاقتصادية (عملية الانتاج والتوزيع) لا تتم في نفس الاسلوب في المراحل التاريخية المختلفة لتطور المجتمع الانساني بل هي تأخذ اشكالا اجتماعية مختلفة . وعليه ينضبط تعريفنا للعملية الاقتصادية بالكلام عن الاشكال الاجتماعية المختلفة لهذه العملية . اشكال تتحدد بنوع اسلوب الانتاج السائد (من حيث نمط روابط الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج) كما تتحدد بنوع الانتاج من حيث ما اذا كان طبيعيا او انتاج مبادلة .

بتعريفنا للعملية الاقتصادية ، عملية النشاط الانتاجي والتوزيع في اشكالها الاجتماعية المختلفة يتحدد لنا موضوع علم الاقتصاد السياسي . هذا الموضوع هو الافكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التي تحكم مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تكون النشاط الاقتصادي في المجتمع ، وهو نشاط يأخذ شكل عملية ذات بعد زمني ومتكرر عبر الزمن : هذه هي القوانين الاقتصادية . اي العلاقات التي تتكرر باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية ، القوانين الاجتماعية الخاصة بانتاج المنتجات وبالكيفية التي تجد بها هذه المنتجات سبيلها الى ايدي الافراد الذين يستخدمونها لاشباع حاجاتهم . وهو ما يحدث بأشكال تختلف من مرحلة الى اخرى من مراحل تطور المجتمع الانساني .

على هذا النحو يتحقق لنا تحديد معالم موضوع الاقتصاد السياسي ، ولكن تعريف الموضوع ، رغم ضرورته ، لا يكفي لتعريف العلم ، اذ يلزم علينا أن نحدد كذلك معالم منهجه في ارتباطه العضوي بهذا الموضوع ، اي الطرق المستخدمة في البحث عن المعرفة الاقتصادية .

الفصل الثاني

منهج الاقتصاد السياسي (١)

يراد بمنهج البحث ، في أي فرع من فروع المعرفة البشرية، الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما ، للتوصل الى قانون عام . أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي الى كشف حقيقةمجهودلة ، أو البرهنة على صحة حقيقةمعلومة . فالمنهج اذن هو مجموعة الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة . نحن هنا بصدد تتابع في المراحل . أي سبيل يسلكها العقل الى المعرفة . هذا السبيل الذهني لا يمثل مجرد خط سير ، اذ يصطحب خط السير هذا تنظيم فكري Organsiation conceptuelle وعليه يتميز المنهج أساسا بطبيعة الافكار concepts التي تعرض . ومن هنا كان ارتباط المنهج بالموضوع ارتباطا عضويا ، اي تفاعله مع الموضوع ، الذي هو موضوع المعرفة ، أي مجموعة من الافكار Concepts (اذ رغم ان المعرفة العلمية تتعلق بالواقع - الطبيعي أو الاجتماعي - الا انها لا تبدأ الا من تصويرات ذهنية خاصة بهذا الواقع) .

وبصفة عامةلا تختلف الطرق المستخدمة في استخلاص المعرفة الاقتصادية عن طرق البحث العلمي ، وعليه نتعرف على طرق استخلاص المعرفة الاقتصادية هذه بالكلام عن الاقتصاد السياسي كعلم،اذ تحدثنا حتى الآن عن الاقتصاد السياسي كعلم القوانين التي تحكم العملية الاقتصادية . فهل هو حقيقة من قبيل العلم ؟

للاجابة عن هذا السؤال :

- سنبين أولا الشروط الواجب توافرها لامكانية الكلام عن علم ، وفي هذا المجال تتاح لنا فرصة التعرف على منهج البحث العلمي بصفة عامة .

---

(١) The Method of political economy;La Méthode de l´économie politique .

ثم نرى ، ثانيا ، ما اذا كانت هذه الشروط تتحقق بالنسبة للاقتصاد السياسي
واذا كان الجواب بالايجاب امكننا الاستمرار في طرح صفة العلم على الاقتصاد السياسي
وهو ما لا نستطيع فعله ان كان الجواب بالسلب ،

ا - ما هو العلم ؟

بالرجوع الى فلسفة العلم (٢) واستخداما للاصطلاح بمعنى عام يقصد بالعلم مجموع المعرفة الانسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة وبالمجتمع وبالفكر ، والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية ، وذلك استخداما لمنهج البحث العلمي ، وهي معرفة تقصد الى تفسير هذه الظواهر تفسيرا علميا (٣) . اما اذا اخذنا احد فروع العلوم المختلفة فيقصد به " مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر " ٠ ما الذي يمكن استخلاصه من هذه التعاريف

(١) انظر في الموضوع :

A.Danno & S.Morgenbesser (eds),A Philosophy of Science 0 Meridan Books . New York 1960 .

M.Cornforth , Theory of Knowledge , Lawrence and Wishart, London , 1956 .

Ph. Frank,Philosophy of Science,Prentice - Hall Inc.Englewood Cliffs . N.Y. 1962 .

L.Goldman , Sciences humaines et philosophie,P.U.F.,1952.

L.W.R.H.Hully, History and Philosphy of Science .Lancmans, London , 1965 ,

M.Rosenthal and P.Yudin (eds),A Dictionary of Philosophy . Progress Publishers , Moscow , 1967 .

Mony ,Logique et Philosophie des Sciences.Paris, 1960.

(٣) توفيق الطويل ، اسس الفلسفة ٠ دار النهضة العربية، ١٩٦٧ ٠ في مجال التعريف بالعلم يقول توفيق الطويل ان " العلم يعني بملاحظة الظواهر الحسية وتصنيفها والكشف عما يقوم بينها من تتابع ودلالات نسبية، والصعود الى اصدار احكام وصفية على هذه الوقائع (هي قوانين العلم) ٠ واخص ما يميز هذه الدراسة

انه لكي يمكن الكلام عن علم يتعين :

- ان يكون لدينا أولا جسم نظري ، اي مجموعة من الافكار او النظريات تتوافر في

حقها شروط المعرفة العلمية ، بالنسبة لموضوع محدد تحديدا منضبطا .

- يتعين ثانيا ان يحقق لنا هذا الجسم النظري حدا أدنى من اليقينـــــــات

الاساسية .

- التي تسمح لنا ، وهذا ما يتعين وجوده ثالثا ، بتفسير الظواهر محل الاعتبار

والتنبؤ بالاتجاهات العامة لحركتها .

لنرى عن قرب ماذا يعني كل من هذه العناصر .

١ - **يتعين اولا ان يكون لدينا جسم من المعرفة العلمية** . لكي تكون المعرفة علمية، تفرقة لها عن المعرفة العادية التي تكتسب من خلال تجربة الحياة اليومية ، يتعيــن ان يتوافر لها ثلاثة شروط : شرط اول خاص بالهدف من نشاط البحث وشرط ثـــان يتعلق بالسبيل الذي يتبع في نشاط البحث ، وشرط ثالث يخص النتيجة التي ينتهي اليها نشاط البحث :

(أ) يتعين أن يكون هدف النشاط (نشاط البحث) الكشف عن القوانيــــــن الموضوعية التي تحكم الوقائع او الظواهر محل الدراسة ، فيما يتعلق بالوقائـــــع الاجتماعية ، تتمثل العملية الاجتماعية في مجموع النشاطات الاجتماعية لأفراد المجتمع في تكررها المستمر . في ظل ظروف معينة من التطور التاريخي لمجتمـــع معين تتكرر هذه النشاطات بطريقة خاصة تصبح من خصائص المرحلة التطورية التـــي يمر بها المجتمع محل الاعتبار . هذه الطريقة الخاصة لتكرار النشاطات الاجتماعية

== العلمية النزعة الموضوعية Objectivity وهي تقتضي اقصاء الخبـــــرة الذاتية ودراسة الاشياء كما هي في الواقع . ثم النزاهة disinterestedness التي تتطلب التزام حيدة واستبعاد الذات Self-climination بكل مـــا تنطوي عليه من رغبات وميول. وعليه تقوم وظيفة العلم في الكشف عن العلاقـــات الفعلية الثابتة بين الظواهر الجزية (او مجموعة من الظواهر الجزئية) فـــي مكانها وزمانها مع استبعاد العلاقات العرضية الوهمية. المرجع السابق ص ١٣٥ - ١٣٦ ، ١٧٩ .

للأفراد تعطيها نوعا من الانتظام يمكن معه تمييز علاقات متكررة باستمرار بين النشاطات المختلفة [٤]. علاقات مؤداها ان حدوث فعل او مجموعة من الأفعال يترتب عليه حصول نتيجة معينة تقع حتما اذا ما توافرت شروط حدوثها . هذه العلاقات المتكررة على وجه الدوام ـ البعض منها مشترك بين اكثر من شكل من أشكال المجتمع والبعض الآخر (وهو الأهم) خاص بشكل معين من اشكال المجتمع [٥] ـ هي التي يطلق عليها القوانين الاجتماعية . فهي اذن العلاقات التي تتكرر باستمرار بين مختلف عناصر العملية الاجتماعية مكونة على هذا النحو خصيصة لكل متكامل من النشاطات الانسانية من حيث انها تعبر عن العلاقات الداخلية المعنية التي تأخذ مكانا في داخل هذا الكل من النشاطات الانسانية . من اجل ذلك يقال ان هذه القوانين

---

(٤) ترجع النشأة المبكرة لعلم الفلك (وهو العلم الذي يدرس مواقع وحركة وتكوين الأجرام السماوية) في الحضارات المصرية والبابلية ، في نظر L. W. H. Hull الى الحقيقة التي مؤداها ان " السموات واضحة ومثيرة للدهشة ، وان انتظام حركتها لا يمكن ان يغفل عنها الملاحظ" . انظر ص ٥ من كتابه : " تاريخ وفلسفة العلم . كما سنرى فيما بعد ، كان من اللازم انتظار القرن الثامن عشر لكي يفرض انتظام الحركة نفسه على الملاحظ في مجال الظواهر الاقتصادية وهو ما يرجع الى ظهور السوق القومية التي وحدت ونسقت كل النشاطات الاقتصادية للمجتمع التي تصب فيها . كما يرجع كذلك الى بروز النشاط الصناعي كنشاط سائد يتزايد معه معدل تكرار العمليات الاقتصادية .

(٥) في نطاق الظواهر الاقتصادية مثال للقوانين المشتركة بين اكثر من شكل من اشكال المجتمع تلك المتعلقة بالتبادل والتداول النقدي وذلك رغم ان طريقة عملها تختلف من مجتمع الى آخر . ومثال القوانين الخاصة بشكل معين من اشكال المجتمع قانون الربح وقانون تحدد الاجر في المجتمع الرأسمالي وقانون الانتاج لاشباع الحاجات الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي ، وذلك على النحو الذي سنفصله فيما بعد .

ذات طابع موضوعي [٦] ، أي انها تكون خصيصة حقيقية أو عينية للعملية الاجتماعية ، ويعبر عن هذه الطبيعة الموضوعية للقوانين الاجتماعية احيانا بالقول بأن الظواهر الاجتماعية تحكمها قوانين موضوعية ، كما يعبر عنها بالحديث عن عمل هذه القوانين في اثناء سير العملية الاجتماعية [٧] .

(ب) يتعين ثانيا لكي تكون المعرفة علمية ان نستخدم في عملية استخلاصها منهج البحث العلمي ، هذا المنهج يتلخص :

- اولا في وصف وتقسيم [٨] الظواهر محل البحث العلمي ، هذه العملية التي تستند الى الملاحظة والتجربة العلميتين لموضوع البحث هي أول خطوة نحو فهم

---

(٦) Objective laws, lois objectives يراعي الفرق بين القوانين الموضوعية للعملية الاجتماعية وبين قوانين العلوم الاجتماعية ، الفرق بين الاثنين هو الفرق بين العملية الاجتماعية الحقيقية وبين المعرفة العلمية المتعلقة بهذه العملية ، بين الواقع والنظرية العلمية ، هذا الفرق سيتضح لنا بعد انتهائنا من دراسة منهج الاقتصاد السياسي .

(٧) مثال قانون يحكم ظاهرة طبيعية نجده بالنسبة لظاهرة الغليان ، اذ يؤدي الوجود الجماعي لعدد من العوامل : سائل ، وليكن الماء النقي ، حرارة وضغط جوي يؤدي هذا الوجود الجماعي عند نقطة معينة (عند درجة حرارة ١٠٠ مئوية وضغط ٧٦٠ مم زئبق ، عند سطح البحر) الى تحقيق اثر (نتيجة) معين : تحول الماء من الحالة السائلة الى الحالة الغازية . هنا نكون بصدد مجموعة من الشروط وأثر توجد بينها علاقة (بين مجموعة الشروط من جانب والاثر من جانب آخر) ، لكي يتحقق الاثر لابد من تجمع الشروط . فالعلاقة شرطية . ولكن اذا تجمعت الشروط فان الاثر متحقق بالضرورة . فالعلاقة ضرورية . هذه العلاقة هي التي تعكس القانون الذي يحكم الظاهرة . وهذا هو الذي يدفعنا الى الكلام عن القانون الموضوعي كعلاقة شرطية ضرورية .

كذلك نستطيع ان نضرب مثلا بظاهرة اقتصادية ، ولتكن ظاهرة الربح ، فالربح نوع من الدخل (النقدي) لكي يتحقق لابد من تجمع عدد من الشروط : انتاج مبادلة حيث وسائل الانتاج تملكها طبقة غير الطبقة العاملة وحيث العمال مفصولين عن وسائل الانتاج الامر الذي يؤدي بقدرتهم على العمل الى ان تصبح سلعة تباع لمن يملكون وسائل الانتاج اذا ما تجمعت هذه الشروط تولد الربح في اثناء الانتاج

(٨) Systematic description and classification .

مجموع الظواهر محل الاهتمام . ويراد بالملاحظة العلمية [٩] " توجيه الذهن والحواس الى ظاهرة اومجموعة من الظواهر الحسية ، رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها توصلا الى كسب معرفة جديدة ، وتقوم طريقة الدراسة على وصف الظاهرة ومراقبته سيرها عمدا ، وتقرير حالتها باختيار الخصائص التي تساعد على فهم حقيقتها ومعرفة كل الظروف التي اوجبت وجودها (اى عللها) والنتائج التي ينتظر ان تصدر عنها (معلو لاتها) [١٠] . أما التجربة العلمية [١١] فهي اكثر من الملاحظة، هي " ملاحظة مستثارة " فالباحث في حالة الملاحظة يرقب الظاهرة ويسجل حالتها من غير ان يحدث فيها تغيرا ، اما في حالة التجربة فانه يلحظ الظاهرة التي يدرسها في ظروف هيأها هو وأعدها بارادته تحقيقا لاغراضه في تفسير هذه الظاهرة . فالباحث يعدل من ظروفها او يغير في تركيبها حتى تبدو في انسب وضع صالح لدراستها .

- ثانيا في القيام باستخلاص القوانين والمبادىء العلمية عن طريق الاستقصاء [١٢] ، أي

---

(٩) Scientific observation

(١٠) توفيق الطويل ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(١١) Experiment, experimentation

لتوضيح الفرق بين الملاحظة والتجربة : تسجيل حركات الكوكب جوبيتر مثلا هو من قبيل الملاحظة البسيطة ، اذ ان الملاحظ لا يستطيع ان يسيطر على هذا الكوكب اما الباحث الذي يراقب ما يحدث لمادة ما اذا ما قام هو بتسخينها تدريجيا فانه يقوم بتجربة . شأنه في ذلك شأن الكيميائي الذي يريد ان يعرف أثر غاز ما على الارنب ويلاحظ نتائج ذلك ، ولا ينتظر حتى تواتيه فرصة يدخل فيها الأرنب الى مكان مملوء بالغاز ليتبين اثر الغاز على رئتيه ، توفيق الطويل ، ص ١٦٢ فالفرق بين الملاحظة والتجربة هو ذلك الذي يوجد بين الانصات السلبي الى الطبيعة وبين طرح الاسئلة عليها . انظر Hull المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٣ .

(١٢) Investigation .

تحليل موضوع البحث عند مستوى معين من التجرد (١٣) (التجريد بخطوته التصورات الذهنية للملموس (١٤) الى المجرد ، ثم من المجرد الى الملموس بعد اعادة تصوره في الذهن) (١٥) . هنا نكون بصدد طريقة الاستقصاء بطبيعتها الاسقرائية الاستقتاجية (١٦)

---

(١٣) Abstraction .

(١٤) Le concret pensé .

(١٥) Concret figuré تتاح لنا قبل نهاية هذا الفصل التعرف على التجريد والدور الذي يلعبه في البحث الاقتصادي . المعرفة المستخلصة هنا تقوم على الشك وتنتج عن المنهج التجريبي والاستدلال العقلي التجريدي . عن هذا المنهج يقول دافيد هيوم D. Hume " عندما نبحث في مكتباتنا ، مقتنعين بهذه المبادىء ، ما الذي يجب علينا عمله ؟ اذا امسكنا بأي مؤلف في الدراسات اللاهوتية او في الميتافيزيقيا المدرسية مثلا فلنطرح الاسئلة الآتية : هل يحتوي على اي استدلال مجرد بالنسبة للكمية او العدد ؟ لا . هل يحتوي على اي استدلال تجريبي متعلق بالواقع او الوجود ؟ لا . ألقه في النار ، لانه لا يمكن ان يحتوي الا على سفسطة أوهم " . من كتابه An Enquiry Concerning Human Understanding اقتطفها جون لويس John Lewis في كتابه Science,Faith and Scepticism ص ٢٢ - ٢٣ .

(١٦) الاستقراء Induction والاستنباط من طرق الاستخلاص المنطقي L inférence والاستقراء هو من قبيل الاستدلال الصاعد الذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية الى القواعد العامة (القوانين) فهو انتقال من جزئيات الى حكم عام ، فنتائج الاستقراء أعم من مقدماته . ومعيار الصدق في الاستقراء هو اتساق نتائجه مع خبرتنا في العالم الحسي . نكون بصدد طريقة الاستقراء عندما يوصلنا البحث في طبيعة جزئيات عديدة الى معرفة حقيقة عامة . فعندما نتحقق من خلال التجربة والبحث من ان مياه الكثير من البحار مالحة وان مياه العديد من الانهار عذبة فاننا نستخلص الحكم العام الذي مؤداه أن ماء البحر مالح وان ماء النهر عذب . اما الاستنباط deduction فهو عملية استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام الى الخاص ، اذ يبدأ بوضع مقدمات عامة ويهبط منها متدرجا الى افراد تندرج تحت هذه المقدمات . أي أن النتيجة متضمنة في المقدمات . فنتائج الاستنباط اخص من مقدماته ومعيار الصدق فيه هو اتساق نتائجه (منطقيا) مع مقدماته . مثال ذلك ان نبدأ من المقدمة (الحكم العام) ان كل انسان فان . وبما ان سقراط انسان ، اذن فهو فان =

واستخدام هذه الطريقة يمكننا التوصل - من خلال عملية التحليل - الى أفكـــار أومقولات (١٧) تتعلق بموضوع البحث العلمي ، وذلك بشرط ان نحلله في حركتـه عبر الزمن .

- ثالثا : استكمالا للخطوة الثانية يقوم الباحث ببناء الفروض على اساس هــــذه المقولات بقصد تفسير ما لوحظ من خصائص الظاهرة محل البحث والعلاقة بيــــن عناصرها (وذلك في حركتها) ثم استنتاج خصائص اخرى لم تكن محلا للملاحظة الاولى . هذه الفروض ترتكز على الملاحظة والتجبة . ويتعين الا تتنافى مع الحقائق المقــررة والقوانين العلمية والحقائق المسلم بها . هذه الفروض لا يستطيع الباحث بنائها الا

== (الحكم الخاص) .

هذا وقد عرف تاريخ المناهج صراعا بين الاستقراء والاستنباط كطريقتيــن للاستدلال اعتقد انهما متضاتين . هذا الصراع انما يدخل في اطار نقاش أوســع بين التجريبيين Empirists من امثال فرانسيس بيكون Fr,Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وكونديساك E.Condiliac (١٧١٥ - ١٧٨٠) والعقلانيين Rationalists مـن امثال ديكارت R.Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠) وليبنز G.Leibniz (١٦٤٦ - ١٧١٦) .

والواقع ان تصورهما على هذا النحو هو خلق لمشكلة زائفة . فهاتين الطريقتين ليستا بالمتضادتين . وانما هما متكاملتان ، يكون استخدامهما معا كطــرق استدلال علمي ، على ان يتم ذلك بوعي بمكانهما السليم في مراحل منهج البحـــث العلمي ، على النحو الوارد في المتن . انظر في ذلك :

- A.LAlande,Vocabulaire technique et critique de la Phiolosphie,P.U.F.Paris,1962,p.506 et 204.
- Les Théories de l´Induction et de l´exptrimentation, Libraire Boivni .
- F.Engels,Dialectique de la Nature.p.228 .

(١٧) Categories.

[illegible]

[illegible] الفروض البحثية ، أو هو الانتقال [illegible]
[illegible]) التي [illegible] ، أو وفقاً لديكارت [illegible] الإنسان
من أدراك الأفكار البسيطة والحقائق التي يتقدم بها من قضية إلى أخرى [illegible]
[illegible] في ذهن [illegible] على [illegible]
والحدس يقتصر على تصور موضوعه (دون أن يصدر عليه حكماً) " . توفيق الطويل : المرجع السابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

على هذا النحو لا يستبعد منهج البحث العلمي الاستعانة بالحدس والتخيل ، إنما هي استعانة قاصرة على مرحلة بناء الفروض ، وبشرط أن تكون [illegible] قابلة للاختبار ، واتباع منهج البحث العلمي بمراحله المعروفة القائمة على الشك ونبذ الاستدلال العقلي أو التجريبي ، [illegible] البحث العلمي يرفض "الحدوس الحدسية" أي التصورات التي تقوم [illegible] الحدس كمنهج لاستخلاصها ، وفقاً لمنهج ديكارت) .

(١٩) Imagination

(٢٠) هذا ويتعين عدم الخلط بين الفروض التي يقوم بصناعتها الباحث كمرحلة من مراحل البحث العلمي ، والمصادرات Postulates;postulats التي هي من قبيل المسلمات التي يبدأ منها العالم في الرياضيات ، وهي قضايا يفترض العالم صحتها منذ البداية مجرد افتراض بغير برهان على صوابها ، وذلك لاستخدامها في استخلاص النظرية الرياضية ، والتسليم بها يؤدي الى التسليم منطقياً بالنتائج التي يستنبط من هذه البداية المفترضة (كالقول بأن الخطان المستقيمان يتقاطعان في نقطة واحدة) . أما الفروض التي يبنيها الباحث وفقاً لمنهج البحث العلمي فهي أولاً لا تمثل نقطة البدء ، وثانياً لا تكون صادقة إلا بعد التثبت من صوابها بالخبرة الحسية . والمصادرات تختلف عن البديهيات ، أو الأوليات Axioms - التي هي الأخرى من مسلمات المنهج الرياضي وهي قضايا بديهية واضحة بذاتها لا تحتاج لبرهان ، تسمى بالحدس (كالقول بأن الكل أكبر من الجزء) . كما يتعين عدم الخلط بين الفروض العلمية والفروض الفلسفية والدينية ، والفرق بين الاثنين يكمن في أن العلم يخضع افتراضاته للاختبار التجريبي على عكس الحال في النوع الأول من

- رابعا : تتمثل المرحلة الاخيرة في منهج البحث العلمي في تحقق [٢١] من (أو اختبار) صحة نتيجة عملية استخلاص المعرفة هنا يسعى الباحث الى تمحيص النظرية المستخلصة المفسرة للظاهرة محل الدراسة ، لمعرفة مدى صوابها أو خطئها وذلك قبل ان تستخدم هذه النظرية هاديا للعمل . والتحقق يتم أولا نظريا بالتأكد من عدم وجود اي تناقض منطقي بين اجزاء النظرية وثانيا بمواجهتها بالواقع .

(ج) يتعين ثالثا لكي تكون المعرفة علمية ان تكتسب المعرفة المستخلصة انضباطا ينتج عن معرفة المظاهر الكيفية والكمية (القابلة للقياس) للظاهرة محل الدراسة . وذلك لان الكيف والكم لا ينفصلان رغم تضادهما ، اذ الامر يتعلق في الواقع بمظهري الظاهرة محل الدراسة . معرفة طبيعة الظاهرة لايمكن ان تتم بالتضحية بأحدهما . ولكن دراسة المظاهر الكمية لا يمكن ان تكون الا على اساس معرفة كيفية للظاهرة ، اذ هذه الاخيرة ضرورية لنفس تحديد الظاهرة - في تصورنا الفكري - التي نريد التعرف على مظاهرها الكمية . فالكيف هو طريقة الكينونة . فهو يمثل الشرط ، او الاساس الذي سيكون استمراره او تكراره محلا لتحديد كمي لتحديد قابل للقياس ممثلا لمقادير ، لكميات اهمال الكيف لايمثل - كما يظن البعض - الموضوعية في التحليل ، وانما هو - كما يقول كارل مانهايم [٢٢] - نفي للخصيصة الجوهرية لموضوع المعرفة [٢٣] . من ناحية اخرى في التضحية بالمظاهر

== الافتراضات (غير العلمية) . انظر جون لويس ، المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢١) Verification .

(٢٢) K.Mannheim, Ideology and Utopia: An Introduction to the knowledge. Routledge & Kegan London 1936, p. 42 .

(٢٣) في هذا المعنى يقول برتراند رسل ان العلم لايقتصر بأي حال من الاحوال على ما هو قابل للقياس . فالقوانين الكيفية يمكن ان تكون علمية شأنها في ذلك شأن القوانين الكمية . انظر جون ليوس ، المرجع السابق . ص ٢٥ - ٢٦ .

الكشف هو هدف معرفتنا من الارتباط [illegible] لا على تعميمها اما أوضاعها [illegible]
المعروفة [illegible] على الوقائع والمعطيات [illegible]

[illegible] التي تكون المعرفة من قبيل المعرفة [illegible]
[illegible] العلم اي الهدف الى كشف القوانين الموضوعية التي تحكم
الظواهر يتبلور في قوانين علمية (نظرية) تتصف بالتجريد والعموم . الفرق بين القوانين الموضوعية للظواهر وبين القوانين العلمية هو الفرق بين الظواهر في واقعها وبين المعرفة المتعلقة بها ، بين الواقع والنظرية العلمية . القوانين العلمية هي انعكاس للقوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر المكونة للواقع محل الدراسة ، هي انعكاس لهذه القوانين ، ليس في كل تفاصيلها وانما انعكاس لما هو جوهري في العلاقة اي انعكاس للعلاقة على مستوى معين من التجريد النظري . بيد انها ، اي القوانين العلمية ، اكثر من ذلك ، اذ يتعين ان تفسر الواقع . ولكي يفسر الواقع لابد للعلم من ان يغامر بالتوغل خلف الواقع الملاحظ الى الحقيقة التي تفسره ، عن طريق ارجاعه على النحو الاكمل الى التركيب الكلي الذي هو جزء منه ، بمعنى آخر لكي نتمكن من تفسير الظاهرة لابد من تعديها الى الكل الذي تنتمي اليه وتعد جزءا منه .

مجموع القوانين العلمية المتعلقة بنوع معين من الظواهر (ولتكن الظواهر الاقتصادية مثلا) هو الذي يكون العلم الذي يهتم بهذا النوع من الظواهر (24) . ولكي يحق لنا الكلام عن هذا المجموع كعلم لابد من توافر الشرطين المتتابعين .

---

(24) انظر : Lalande المرجع السابق ، كذلك :
J.Gould & W.L.Kolb(eds).The Dictionary of the Social Science.(YNCSO).Tavistock Publication ,London.1964, p. 620 .

٢ - يجب ثانيا لكى يمكن الكلام عن علم ، أن يتعلق الأمر بموضوع محـــــدد .
وموضوع المعرفة العلمية بصفة عامة هو التصويرات الذهبية Les representation Figurées للظواهر (او الوقائع): الطبيعية ، عندما تكون بصدد علوم الطبيعة والاجتماعية فى حالة العلوم الاجتماعية اوالانسانية . وفى هذه العلوم الاخيرة ينصــب موضوع المعرفة على السلوك الانسانى (العلاقات الاجتماعية) وبما ان الانسان هــو الذى يستخلص المعرفة ، نكون بصدد وحدة من يستخلص المعرفة ، وموضــوع المعرفة (٢٥) .

٣ - يلزمنا اخيرا لكى يمكن الكلام عن علم ، أن يكون لدينا حدا ادنى من المعرفــة اليقينية الاساسية يمكننا من تفسير الظواهر محل الاعتبار ، ومن التنبوء بالاتجاهات العامة لحركة هذه الظواهر . لماذا نفسر ونتنبأ ؟ لكى نعمل ونتصرف . ولكــن التصرف ينتمى الى دائرة ما يجب اتخاذه لتغيير الواقع وهنا تكمن فى نهاية الأمـر وظيفة العلم . فهو يساعدنا على ان نرى فى الظواهر الروابط التى كانت خافيــة علينا من قبل ، يساعدنا على ان نرد الآثار الى مسبباتها ، يساعدنا على أن نحـل المنتظم والضرورى محل التحكمى والعرضى . فى كلمة واحدة يساعدنا العلم على أن نفهم الكون لكى نتصرف فيه بذكاء وفعالية بقصد تغييره .

بعد أن حددنا العناصر التى بمكننا وجودها الجماعى من الكلام عن علم يتعين علينا الان أن نرى الى اى حد يتوافر ذلك فى حق الاقتصاد السياسى .

٢ - هل الاقتصاد السياسى علم ؟

يكون الاقتصاد السياسى علما اذا ما تجمعت بالنسبة له العناصر المكونــة للعلم والتى انتهينا توا من الكلام عنها :

---

(٢٥) L'unité du sujet et de l'object .

أ - بالنسبة للموضوع ، للاقتصاد السياسي موضوع محدد تحديدا منضبطا ، فالأمر يتعلق كما رأينا من قبل ، بالعلاقات الاجتماعية التي تأخذ مكانا بوساطة الاشياء المادية والخدمات وهو ما يميزها عن غيرها من العلاقات الاجتماعية كالعلاقات في داخل الاسرة والعلاقات السياسية ، وغيرها .

والظواهر الاقتصادية التي يتعلق بها موضوع علمنا ، تحكمها قوانين موضوعية تمثل خصيصة حقيقية لهذه الظواهر ، يزيد على ذلك ان هذه القوانين مستقلة عن ارادة انسان بمعنى آخر ، هذه القوانين تحكم الظواهر الاقتصادية دون اعتداد بارادة الافراد ولا بوعيهم او عدم وعيهم بهذه القوانين . مرد ذلك :

- أولا ، ان الظروف الاجتماعية التي تباشر فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادي ظروف محددة تاريخيا : فكل جيل يتلقى من الاجيال السابقة تراثا من قوى الانتاج ، من المعرفة العلمية والفنية المتراكمة عبر الاجيال ، ومن العلاقات الاقتصادية . كل ذلك يمثل بالنسبة لهذا الجيل نقطة البدء في عملية الانتاج . يضاف الى ذلك أن عملية الانتاج هي في ذات الوقت عملية للانتاج ولتجدد الانتاج . بمعنى ان الانتاج في خلال فترة معينة ، ولتكن السنة الحالية ، يحقق في نفس الوقت شروط الانتاج في الفترة التالية ، ولتكن السنة المقبلة . وهو ما يعني ان الانتاج في خلال فترة ما يعتمد على تحقق شروطه اثناء الفترة السابقة . ابتداء من هذه الطبيعة نستطيع ان نرى ان ما يتلقاه كل جيل يمثل بالنسبة له الظروف التاريخية التي تحدد القوانين الاقتصادية السائدة في ظل هذه الظروف .

- مرد ذلك ثانيا ، ان النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي هي محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابكة الامر الذي يعطي لهذه النتيجة الاجتماعية تفردا عن كل عمل من الاعمال الفردية التي ساهمت في تحقيقها فيما لو أخذ هذا العمل على حدة . فرغم ان كل من قام بجزء من النشاط قد ساهم في تحقيق النتيجة الكلية ، الا ان هذه الاخيرة تبرز كنتاج لتفاعل النشاطات المختلفة للأفراد

والمجموعات الاجتماعية ، وهو ما يعطي هذه النتيجة استقلالا معينا عـــن ارادة (٢٥) . بهذا المعنى يقال ان القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الافراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادي في المجتمع .

ولكن اذا كانت القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية مستقلة عـــن ارادة الانسان فان طريقة ادائها (٢٦) ليست بالحتم كذلك . فمن وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية (٢٧) استقلالا عن ارادة الانسان وقوانيـــن اقتصادية تعمل بطريقة واعية (٢٨) ، بالنسبة للنوع الثاني ، وكما هو الحـــال بالنسبة لقوانين الظواهر الطبيعية ، يستطيع الانسان ان يسيطر على طريقـــة أداء القانون الذي يحكم الظاهرة بعد اكتشافه له : فباكتشاف الانسان لقانـــون الغليان تمت سيطرته عليه : فيستطيع توفير الشروط (السائل ، الحـــرارة ، والضغط الجوى) الضرورية فى كل حالة يريد فيها تحقق النتيجة بل اكثر من ذلك ، فهو يستطيع ان يتصرف في كيفية تجميع هذه الشروط فيستطيع مثلا ان يحول السائل الى غاز عند درجة حرارة ادنى اذا ما رفع من الضغط الجوى ، وهكذا ، كذلك اذا مـــا اكتشفنا ان هناك علاقة بين القوة الشرائية للمستهلكين ، وثمن سلعة معنية ، وأثمان السلع الاخرى التي يشتريها المستهلكون - من جانب - وبين الكمية التي يطلبهـــا المستهلكون من هذه السلعة (الاولى) ، من جانب اخر ، علاقة مؤداها ان هـــذه العوامل تحدد تلك الكمية يكون في استطاعتنا ان نؤثر على الكمية المطلوبـــة بفعل واع يتمثل في تغيير احد هذه العوامل (كأن نزيد من القوة الشرائيـــة للمستهلكين مثلا لكي تزداد الكمية المطلوبة) .

---

(٢٦) Mode of action , mode d'action .

(٢٧) Spontaneous . Spontané .

(٢٨) Conscious ; Conscient , intentioné .

عليه نستطيع ان نقول بصفة عامة ان اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية يمكننا من ان نتصرف بوعي بتوفير الشروط اللازمة لتحقيق النتيجة المرغوبة . في هذه الحالة يقال ان طريقة اداء القوانين الاقتصادية واعية .

لم يبق للانتهاء من موضوع الاقتصاد السياسي الا ان نبرز ان لهذا الموضوع ، بوصفه التصورات الذهنية للعلاقات الاجتماعية المكونة لعملية النشاط الاقتصادي ، طبيعة تاريخية . اذ حيث ان الموضوع اجتماعي لايمكن ان يكون جامدا لا يتغير (حتى ظواهر الطبيعة هي في الواقع في تغير مستمر) فالظواهر الاقتصادية في تحول مستمر في حركة لا تنقطع . فالانتاج الزراعي الذي تقوم به عائلة الفلاح في ريفنا المصري في القرن السادس الميلادي مثلا ، حيث الهدف المباشر من الانتاج هو اشباع حاجات افراد العائلة ومن يلزمون في مواجهتهم بالتخلي عن جزء من الناتج (مالك الارض التي يزرعونها مثلا) وحيث يتم الانتاج بفضل عمل افراد العائلة بمعرفتهم الفنية المحدودة . مستخدمين لادوات انتاج بسيطة ، هذا الانتاج الزراعي يختلف كيفيا عن الانتاج الذي يتم في وقتنا هذا في مزرعة متسعة المساحة يملكها فرد ملكية خاصة . هذ الفرد قد لايسهم في عملية العمل وانما يستخدم العمال الاجراء يبيعون له قدرتهم على العمل في مقابل اجر نقدي ، ويستعملون في اثناء عملية الانتاج وسائل انتاج حديثة متطورة يملكها مالك المزرعة . وذلك لانتاج سلع توجه الى السوق حيث يبيعها مالك المزرعة بقصد الحصول على الربح النقدي الذي انتج في عملية الانتاج . النوع الاول من الانتاج الزراعي يمثل ظاهرة اقتصادية تختلف عن الظاهرة التي يمثلها النوع الثاني ، ويكون القانون الموضوعي الذي هو من طبيعة الظاهرة الاولى مختلفا عن ذلك الذي يحكم الظاهرة الثانية .

فالظواهر الاقتصادية اذن تختلف من تكوين اجتماعي الى آخر وهي ظواهر نوعية تاريخية .

يتضح الآن ان موضوع الاقتصاد السياسي محدد تحديدا منضبطا . من حيث انه

[illegible] الظواهر الاقتصادية [illegible]

[illegible] الظواهر [illegible]

[illegible]

[illegible] علم الاقتصاد [illegible]

[illegible]

٢ - يستخدم الباحث الاقتصادي المنهج العام للبحث العلمي الذي سبق التكلم عنه ولكنه يجد نفسه في موقف اقل تميزا بالنسبة للباحث الذي ينصب نشاطه على الظواهر الطبيعية وهو ما يرجع الى عدم امكانية الالتجاء الى التجربة على نطاق واسع في مجال الظواهر الاجتماعية (بالمقارنة بالظواهر الطبيعية) ، اذ يكاد يستحيل على الباحث الاقتصادي ان يتوصل الى استبعاد كل القوى غير تلك التي يريد عزلها لبحثها، جاعلا منها موضوعا لملاحظته .

ومن هنا لزوم الالتجاء الى التجريد وبهذا المعنى يقال ان التجريد يلعب في مجال البحث الخاص بالظواهر الاقتصادية الدور الذي تلعبه التجربة في البحث المتعلق بالظواهر الطبيعية ، وهو على هذا النحو يلعب دورا ذي اهمية خاصة ، الأمر الذي يلزم معه أن نرى عن قرب دور التجريد في منهج الاقتصاد السياسي .

في عملية الاستقراء التي تمثل مرحلة من مراحل المنهج الذي يتبعه الدارس للظواهر الاقتصادية لا يمثل التجريد الا خطوة واحدة - اذ الواقع ان هذه العملية تتلخص في خطوتين : من "التصورات الذهنية للملموس" الى المجرد كخطوة أولى، ومن المجرد الى "الملموس بعد اعادة تصوره في الذهن" كخطوة ثانية ، والعبرة [illegible] جزءا من العمل الاجتماعي ، فالواقع [illegible]

[illegible] التي يحدث فيها هذه [illegible]

[illegible]

[illegible]

مباشرة للملموس (اى الواقع المراد دراسته) اى من مقولات موجودة فعلا تخص هذا الملموس فى شكل مقولات عملية او ايديولوجية او دينية او شبه عنصية وعلمية . من هذه التصويرات ننتهى - عن طريق التجريد - الى مفاهيم اقل تعقيدا ، وعليه يتسم الانتقال - فى مخيلة الباحث - من التصوير الذهنى للملموس الى مستويات اكثر تجريدا . فكيف يقوم الباحث بالتجريد ؟ الهدف من هذه الخطوة الاولى ، اى من التجريد هي عزل ما هو جوهرى فى موضوع المعرفة معبرا عنه (اى عن هذا الموضوع) بالتصوير الذهنى الذى بدأنا منه . بمعنى آخر الهدف من هذه الخطوط هو التجريد من كل من ما هو ثانوى فى موضوع المعرفة. عملية العزل هذه تتم فى مخيلة الباحث عن طريق تصوره لموضوع المعرفة وكأنه قد تخلص الا من جوهره . وما يعد من جوهر موضوع المعرفة لا يتحدد بطريقة تحكمية . وانما يتوقف على الهدف من التحليل من ناحية وعلى الشروط الموضوعية لمحل الدراسة من ناحية اخرى . فالتجريد يتم اذن بناء على الملاحظة المقارنة لموضوع المعرفة وعلى تحليله .

ما يبقى بعد التجريد يتعين ان يمثل صورة بسيطة وعميقة للخصائص الرئيسية لموضوع المعرفة ، اى صورة بسيطة وعميقة لجوهر الظاهرة التى ندرسها .

فاذا ما رفعنا الجوهر - جوهر الظاهرة موضوع البحث - الى مستوى معين من التجريد نستطيع ان نقوم بتحليلها للتعرف على طبيعتها اى لاستخلاص افكار خاصة بها هذه الافكار المستخلصة انما تتوافق مع هذا المستوى من التجريد بمعنى انها افكار استخلصت عند هذا المستوى من التجريد . فاذا ما اردنا ان نتبين مدى صحتها لزم عليها الا نفصلها عن مستوى التجريد الذى استخلصت عنده . هذه نقطة هامة يتعين الا تغيب ابدا عن الذهن .

والخطوة الثانية فى عملية الاستقصاء - استخلاصا للمعرفة الاقتصادية - تتمثل فى الانتقال من المجرد الى الملموس بعد اعادة تصوره فى الذهن de l´abstrait au concrel pensé وهى تمثل عودة فى مخيلة الباحث

[illegible] التي تم التجريد منها اثناء الخطوة الاولى من خطوات [illegible]

الاستقراء . بفضل هذه الصورة [illegible] نزولا من [illegible] تجريد الى مستوى اقل تجريدا

و التي يمثلها العناصر التي كان قد تم التجريد منها في الخطوة الاولى قد تتعرض الانعكاس

التي حصلنا عليها [illegible] مستوى معين من التجريد للتحليل اذا ما انتقلنا الى مستوى

ادنى منه . وهكذا حتى نصل الى الملموس . وقد [illegible] في الذهن [illegible]

نظريا . هنا لم نعد بصدد المقولات التي بدأنا منها عملية الاستقراء وانما بصدد

افكار تمثل المعرفة العلمية الناتجة عن هذا الاستقراء . بصدد افكار نظرية [illegible]

للحياة الاقتصادية . هذه الافكار تكون في ذات الوقت معرفة ملموسة . فهي مقولات

نظرية تتعلق بواقع الظواهر الاقتصادية محل البحث .

هذا والمهم ان نعي ان التحليل النظري الذي نقوم به [illegible] عملية الاستقراء ،

يتعين ان يعتبر موضوع المعرفة في تطوره ، في تحوله وتغيره المستمرين .

اختصارا تتلخص عملية الاستقراء بالنسبة للظواهر الاقتصادية :

- في صعود من الواقع الملموس le concret - réalité مستعملا بمساعدة

المقولات الموجودة من قبل ، الى المجرد .

- في تحليل المجرد والملموس لموضوع المعرفة معتبرا في حركته المستمرة

وباستخدام للافكار النظرية .

- ثم في نزول ثاني من المجرد الى الملموس نزولا قد يعرض الانعكاس

[illegible] العناصر الواقع التي تم التجريد منها

[illegible] .

- [illegible]

نقطة البدء في عملية الاستقصاء بل هو الملموس وقد اعيد بناؤه في الذهن اي اعيد انتاجه بواسطة الفكر ، فهو الملموس فكرا Concret - Pensé وبهذا تكون المعرفة العلمية قد استخلصت .

وفيما يخص طرق الاستخلاص المنطقي تتسم عملية الاستقصاء هذه بطابع استقرائي - استنباطي . حيث يلعب الاستنباط دورا اقل اهمية من دور الاستقراء .

فاذا ما استخلصت الافكار النظرية يتعين - كما سبق ان رأينا - ان نقوم بالتحقق من صحتها . في مجال المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يكون التحقق - بعد ازالة التناقض المنطقي بين اجزاء النظرية - بمواجهة النظرية المستخلصة بالواقع احصائيا عندما يتعلق الامر بالمظاهر الكمية القابلة للقياس أو تاريخيا أو على النحوين معا .

فاذا ما استخلصت المعرفة الاقتصادية وجب تقديمها الامر الذي يلزم معه اتباع طريقة معينة للتقديم (٢٩) اي لتقديم المعرفة الى من يتوجه اليهم الباحث بمعرفته .

---

(٢٩) انظر في منهج الاقتصاد السياسي Méthode de Présentation
O G.G. Granger , Méthode économique . P.U.F. 1955 .
- A.Marchal , Méthode scientifique et science écononomique, 2 tomes Génin . 1952 et 1955 . B . Nogaro , La Méthode en économie politique Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence , 1971. O- Lange . Economie politique . ch 2.
- M.Dowidar Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste , ch 3 ÷ J.Schumpeter Economic Doctrine and Method , Allen & Unwin , London . 1954 .
- M.Dobb Scientific metnod and thge Criticim of Economics, Science & Society Vol 3 No, 3, 1939 O M . Dobb .Marxism and Social laws , Monthly Review ,Vol.ii No.7 ,1959 ÷ J.Piaget (direction) . Logique et Connaissance Scientifique,Encyclopédie de la Pléiade , 1967, =

لم يبقى لكي ننتهي من منهج الاقتصاد السياسي الا ان نضيف ان جزءا من المنطق الاستنباطي يشغل مكانا خاصا في ادوات ، او تكنيك ، التحليل الاقتصادي [٣٠] ذلك هو المنطق الرياضي [٣١] وهناك اتجاه في الكتابات الاقتصادية الى المغالاة الـ...

Surtout P . 1019 0 1057.- La Science économique, in.A. Tendances principales de la recherche dans les science sociales et humaines. lere Partie.Mouton UNESCO Paris La Haye , 1970 .

(٣٠) نقصد " بالتحليل" عملية التوصل الى نظريات اى الى تعميمات مجردة ، فالنظريات هي اذن النتائج النهائي للتحليل في عملية التحليل التي تهدف الى استخلاص مقولات نظرية تستخدم الادوات او التكنيك (الاستقرائي ، الاستنباطي وخاصة بيانها ، الاحصائي ، الخ)

(٣١) يعتبر G.Ceva (وهو ايطالي اهتم في القرن الثامن عشر بالمشكلات النقدية) N.F.Canard (وهو استاذ فرنسي في العلوم ١٧٥٨ - ١٨٣٣) رواد الاقتصاديين الرياضيين ، انظر : Dictionaire des sciences Economiques .J.Romeuf (ed) Tome L.P. 196 - 7

ويذهب شومبيتر الى غير ذلك ، اذ يتعلق الامر بالنسبة لهذين المؤلفين وغيرهما الى بعض التكنيك الرياضي في التحليل الاقتصادي وليس باستخدام المنطق الرياضي نفسه ويقول شومبيتر ان اول من بين ما يمكن أن تؤديه الرياضيات للتحليل الاقتصادي هما : AA.Couront (مفكر ورياضي فرنسي ١٨٠٠ - ١٨٧٧) وذلك في مؤلفه Recherches sur les prinicpes methématiques de la théorie de la richess.

الذى نشر في ١٨٣٨) و J.H,Von Thunen (مزارع الماني ١٧٨٣ .....) وذلك في كتابه The Isolated state الذى نشر اول جزء منه في ١٨٢٦) انظر كتاب شومبيتر : تاريخ التحليل الاقتصادي ص ٤٤٩، ٩٥٥، ٩٦٠،

انظر كذلك المقال التالي وهو في غاية الافادة في مجال التحليل الكمي ،

J.J.Spengler,Quantification in Economics : Its History, in, D.Lerner (ed) Quantity and Quality , The Free Press of Glencoe ,New York ,1961.

خاصة ص ١٥٤ - ١٦٤ .

وفيما يتعلق بموقف كارل ماركس من استخدام الرياضيات في التحليل الاقتصادي نستطيع من قراءتنا لخطاب ارسله الى انجلز بتاريخ ٣١ مايو ١٨٧٥ ان نرى أنه

استخدام هذا التكنيك في التحليل الاقتصادي ٠ ازاء هذا الاتجاه يتعين علينا ان نحمي من الآن الاستعمال السليم للادوات الرياضية حتى نتفادى استخدامها في غير موضعها

بما اننا نلجأ الى الرياضيات كشكل للاستدلال الاقتصادي ، وبما ان هذه هي اداة التعبير الكمي ، فان الاستعانة بالتكنيك الرياضي في التحليل الاقتصادي لا يكون الا بالنسبة للتعرف على المظاهر الكمية للظواهر الاقتصادية ٠ وبما ان معرفة هذه الظواهر لا تكون ممكنة الا على اساس المعرفة الكيفية للظاهرة وجب ان يكون التحليل الكمي الذي نستخدم فيه الادوات الرياضية مسبوقا بتحليل كيفي للظاهرة الاقتصادية ايا ما كان الامر يتعين الا ننسى اننا نشتغل باستدلال اقتصادي في شكل رياضي ، اذ يتعين الا يحل الاستدلال الرياضي محل الاستدلال الاقتصادي بأية حال من الاحوال والا ادى ذلك الى زيف في التحليل وعرقل من تطور المعرفة الاقتصادية (٣٢) ٠

== ماركس بدأ هو في نهاية حياته فكرة معالجة نظرية الدورات الاقتصادية معالجة رياضية ، انظر : M.Dowidar,Les Schémas de reproductionP128

(٣٢) فهم الاستعمال السليم للادوات الرياضية يجنب الاقتصاد السياسي مصير علمي الطبيعة والفلك عند الاغريق ٠ ومثلهما في تاريخ الفكر الانساني يفيد كمثل الافادة في هذا المجال ، فقد كانت المعرفة الخاصة بالاحياء والطب عند هيبوقراط Hippocrate وارسطو - وكانت علاقتهما بالرياضيات محدودة للغاية ، وهو ماكان يعد استثناءا بالنسبة لحال فلاسفة الاغريق ٠ وكانت هذه المعرفة اكثر تقدما بكثير من المعرفة الخاصة بالطبيعة والفلك ومرد ذلك ان اثر الرياضيات على ارسطو كان غائبا بالنسبة للاحياء والطب بينما ورث في مجال الطبيعة والفلك تقاليد من سبقوه بما فيها تقليد كثرة الالتجاء الى الرياضيات ٠ في هذه الآونة شغلت الرياضيات ذهن الرجال عن الملاحظة والتجربة ووجهتهم الوجهة التي مؤداها ان المعرفة يمكن أن تستنبط ابتداء من مبادئ بديهية او مسلمات ، انظر : L.W.Hull تاريخ وفلسفة العلم ص ٥٦ ٠

هذا لايعني اننا نتجاهل ما حققته الرياضيات وهي خلق انساني من تطورات هائلة الآن ، تطورات تجعل من الممكن استخدامها على نطاق واسع وعلى نحو مستمر في التحليل الاقتصادي وانما ذلك مشروط بأن نعطيها مكانها السليم (الوارد تحديده في المتن) في مناهج الاستدلال الاقتصادي انظر في ذلك : =

هذا وتظهر فائدة الادوات الرياضية على وجه خاص عندما تستعمل في بنـــاء النماذج الاقتصادية (٣٣) .

== R. Nemchinov, The use of Mathematics in Economic, Oliver & Boyd , London , 1964.

(٣٣) economic models: modéles économiques ويمكن أن نميز بيـــن معنيين لاصطلاح "النموذج" كما يستخدم في التحليل الاقتصادي :

أ - بمعنى واسع يستخدم الاصطلاح للتعبير عن كل بناء نظري يقصد به فهم أو شرح طريقة اداء او ميكانيزم النظام الاقتصادي عن طريق اخذ النظام ككل مترابطـــة اجزائه ومعتمدة كل منها على الاخر، وذلك بقصد التعرف على كيفية تحديـــد اثر التغير في عنصر او اكثر على عناصر النظام الاخرى او على النظام بأكملـه . والنموذج يمثل على هذا النحو تصويرا مجردا للواقع ، ومن ثم كان دائما افقـر من الواقع ، وهو بهذا المعنى يشمل المظاهر الكيفية والكمية للظواهـــر الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي محل الدراسة .

ب - وقد بدأ الاصطلاح يأخذ معنى خاصا في الفكر الاقتصادي المعاصر وخاصة في مجال التحليل الكمي Quantitative analysis; analyse quantitative يقصد به كل بناء نظري يهدف الى وصف عمل النظام الاقتصادي عن طريــــق التعبير عنه بمجموعة من المعادلات الاتية : تمثل علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام في مظهرها الكمي وهي العلاقات التي تحدد عمل النظـــام . بناء نموذج بهذا المعنى يفترض وجود جسم نظري من التحليل الاقتصـــادي واستخدام لغة رياضية للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصـــر النظام الاقتصادي في صورته النظرية المبسطة . بمعنى اخر ، بناء النموذج على هذا النحو يتم عن طريق تزويج التحليل الاقتصادي مع وسائل التعبير التي تتميز بتجريد وتعميم بالغين ، وهي الوسائل الرياضية (اذا تم التـزاوج بين التحليل الاقتصادي والتحليل الاحصائي واستعملت اللغة الرياضية فـــي التعبير كنا بصدد نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي Econometrics; L´Econométrie) وعليه يظهر النموذج ككل مكون من عناصر تسمـى المتغيرات Variables يربطها ببعضها البعض عدد من العلاقـــات . هذه المتغيرات تمثل التعبير الكمي عن العناصر المكونة للظاهرة الاقتصادية المدروسة والمسببة لتغيراتها قد تكون خارجية Endogenous يعتبرهـا الباحث خارج النظام الاقتصادي محل البحث فقيمها تتحدد مستقلة عن هـذا النظام، وقد تكون داخلية Endogenous تتحدد قيمها كنتيجة لأداء =

بالنسبة للمنهج اذن يتضح ان الباحث الاقتصادى يستخدم كقاعدة عامة بالنسبة لموضوع سبق بيان انه محدد تحديدا منضبطا منهج البحث العلمى مع اعتماد خاص على التجريد الذى يحل محل التجربة فى دراسة الظواهر الاقتصادية • كما انه يستطيع الاستعانة بالادوات الرياضية عند دراسة المظاهر الكمية لهذه الظواهر بشرط ان تكون هذه الدراسة مسبوقة بدراسة كيفية للظاهرة •

هذا بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسى ومنهجه ، ماذا عن حال المعرفة الاقتصادية الحالية ؟

٣ - يعطينا الاقتصاد السياسى بحالته الراهنة حدا ادنى من المعرفة اليقينية التى تصلح اساسا لتفسير الظواهر الاقتصادية (المكونة لطرق الانتاج المختلفة) والتنبؤ المعقول بحركاتها المستقبلة • الامر هنا يتعلق بمجموع القوانين الاقتصادية النظرية (او النظريات الاقتصادية) التى توجد تحت تصرفنا والخاصة

== النظام نفسه • هذا وتعبر المعادلات المكونة للنظام عن انواع مختلفة من العلاقات •

فقد تكون المعادلة تعبيرا عن علاقة تعريفية Definition equation كما اذا قلنا ان الدخل = الادخار + الاستهلاك • وهو ما يعنى ان الدخل يتحلل الى الادخار والاستهلاك • فى هذه الحالة يستحسن استخدام العلامة بدلا من علامة التساوى •

- وقد تعبر المعادلة عن علاقة فنية كدالة الانتاج التى تعبر عن العلاقة الفنية او التكنولوجية بين كمية المدخلات Inputs المستخدمة فى الانتاج وكمية الناتج Output ك = د(ع ١ ، ع ٢ ، .... ع ن) •
حيث ترمز ك لكمية الناتج ، ع ١ للعنصر الاول من عناصر الانتاج ، ع ٢ للعنصر الثانى • وهكذا •

- اخيرا قد تعبر المعادلة عن علاقة من العلاقات السلوكية behaviour relations مثال ذلك دالة الاستهلاك فى نموذج كينز Keynes س = د (ل)، حيث س ترمز للاستهلاك ، ل للدخل •

بالاشكال التاريخية المختلفة للعملية الاقتصادية ، والتي قد تم التحقق من صحتهـا علميا . (وهو مايستبعد النظريات التي يستبعد صحتها بمواجهتها بالواقع الاقتصادى في حركته التاريخية . والتي يرد عدم صحتها الى سوء تصور اصحابها لموضوع ومنهج العلم في ارتباطهما العضوي) .

وبما ان موضوع الاقتصاد السياسي اي التصويرات الذهنية المتعلقة بالعمليـة الاقتصادية في شكل من اشكالها المختلفة : طابع تاريخي ، فان قوانينه النظريـة يكون لها هي الاخرى هذ الطابع التاريخي (مع التحفظ الخاص بأن بعض القوانيـن الاقتصادية ترتبط بأكثر من شكل من اشكال المجتمع) وعليه لا نستطيع ان نتكلم عـن قوانين اقتصادية الا في اطار هياكل اجتماعية متميزة كيفيا .

يترتب على ذلك ان الاقتصاد السياسي اي مجموع القوانين (النظرية) الخاصة بعملية الانتاج والتوزيع في اشكالها الاجتماعية المتغيرة ، يكون علما ذا طابـع تاريخي . فليس هنالك علم اقتصاد صالح لكل اشكال المجتمع . اذ لا يمكن ان نتوقـع ان تكون القوانين الاقتصادية في مجتمع يسود فيه الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين هي نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع يسود فيه انتاج المبادلة . كمـا لا يمكن ان نتوقع ان تكون القوانين الاقتصادية في مجتمع تقوم فيه روابط الانتاج (فـي ارتباطها بمستوى قوى الانتاج) على الملكية الفردية لوسائل الانتاج هي نفـس القوانين الاقتصادية لمجتمع تقوم فيه هذه الروابط على الملكية الجماعية لوسائـل الانتاج. حقيقة انه توجد بعض الظواهر الاقتصادية المشتركة بين اكثر من شكل مـن الاشكال التاريخية للمجتمع الانساني - يقابلها قوانين اقتصادية (نظرية) مشتركـة بين هذه الاشكال التاريخية للمجتمع (كقوانين التداول النقدي مثلا) - ولكن القوانين الاقتصادية التي تميز كل شكل من الاشكال التاريخية للمجتمع ، وهي ما يمكن تسميتها بالقوانين النوعية ، اهم بمراحل من هذه القوانين المشتركة عند التعرف على طبيعة العملية الاقتصادية في شكل معين من هذه الاشكال . هذا ونأمل ان تصبح هذه النقطة

اكثر وضوحا عند دراستنا لفكرة طريقة الانتاج (٣٤) .

نخلص من ذلك بأن الاقتصاد السياسي علم له ذاتيته ، وبأن هذه الذاتية محددة على نحو يحول بيننا وبين خلط الاقتصادي السياسي بغيره من فروع المعرفة العلمية . بيد أن الذاتية لا تعني استقلال الاقتصاد السياسي عن هذه الفروع وخاصة تلك المتعلقة بالظواهر الاجتماعية الاخرى . لان الانسان ، الذي يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بنشاطه الاقتصادي ، يجمع بنشاطه في المجتمع كل مظاهر الحياة الاجتماعية . هذه الذاتية - لا الاستقلال - يمكن ان تتميز في مواجهة العلوم الاجتماعية الاخرى . وعلى الاخص علم الاجتماع ، وعلم السكان وعلم الجغرافيا البشرية .

سنحاول في الفصل القادم ان نتبين مكان الاقتصاد السياسي بالنسبة لفروع المعرفة العلمية هذه .

---

(٣٤) انظر الباب الثالث من هذا الجزء

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي وفروع العلوم الاجتماعية الاخرى

ليس تقسيم نشاطات الانسان عادة بالعمل المثمر ، اذ لايوجد بين هذه النشاطات خطوط واضحة تحدد نطاق كل منها وتفصل احدها عن الاخر . فالشخص الذي يمثل عضوا في اسرة يسهم في ذات الوقت في النشاط الاقتصادي كعامل في مصنع مثلا . وقد يكون عضوا في تنظيم نقابي اوحزب سياسي مشاركا بذلك في النشاط السياسي كما انه قد يهوى القيام ببعض النشاط الفني وهكذا . الامر الذي تكون معه كل هذه النشاطات متداخلة . ينبني على ذلك انه لا يمكن دراسة اي مجال لنشاط الانسان دون الرجوع الى المجالات الاخرى ، وهو ما ينطبق من باب اولى على العلوم الاجتماعية التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي للانسان . وهي بوصفها علوم تمثل فروع المعرفة التي تهدف الى فهم العلاقات بين افراد (وفئات وطبقات) المجتمع في تغيرها عبر الزمن (التاريخ ، الاقتصاد السياسي الجغرافيا ، علم الاجتماع ، علم النفس ، الديموجرافيا .. الخ [(١)] . ومع ذلك ولتسهيل عملية البحث العلمي وجد مع الزمن تقسيم مجرد للعلاقات الاجتماعية بمقتضاه تؤخذ كل طائفة من العلاقات الاجتماعية منفردة لينصب عليها موضوع فرع من فروع العلوم الاجتماعية .

انطلاقا من هذه الفكرة الاساسية لن يكون هدفنا في هذا الفصل تعريف العلوم الاجتماعية الاخرى في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي ، وانما ايضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بين الاقتصاد السياسي وبعض فروع العلوم الاجتماعية الاخرى نأخذ على سبيل المثال وهي علم الاجتماع والديموجرافيا ، وعلم الجغرافيا .

---

(١) وهي على هذا النحو تتميز عن العلوم الطبيعية، الكيمياء ، الطبيعة، الاحياء ، الجيولوجيا ، الفلك ..... الخ .

١ - الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

يعرف البعض علم الاجتماع انه " الدراسة الساعية لان تكون علمية لما هو اجتماعي (اي للوقائع الاجتماعية) بصفته هذه ، سواء على المستوى الأولي للعلاقات بين الاشخاص او على مستوى المجموعات الكبيرة ، الطبقات ، الامم ، الحضارات او بصفة عامة المجتمعات الكلية ، اذا ما استخدمنا تعبيرا اصبح جاريا " [٢] ولكن اذا - اردنا تعريف علم الاجتماع تعريفا علميا قلنا انه علم القوانين العامة لتطور المجتمع الانساني [٣] .

---

(٢) R.Aron,Les Etapes de la Pensée Sociologiqye,EditionsGallimard1967p16

(٣) بما ان علم الاجتماع ما يزال محلا للخلاف (بالنسبة لموضوعه ومنهجه . انظر A Dictionary of Social Science المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٧٦ - ١٧٩) يكون من المناسب ان نرى التعاريف المختلفة التي تعطى له اولا . تسند ابوة هذا العلم الذي يبدأ في احضان فلسفة التاريخ الى عبدالرحمن ابن خلدون (الفيلسوف العربي الذي عاش من ١٣٣٢ الى ١٤٠٦م) والف "المقدمة (انظر فيما يلي الفصل الاول من الباب الثاني) وجيامباتستا فيكو Giambattista Vico (استاذ القانون بنابولي - ايطاليا . عاش من ١٦٦٨ الى ١٧٤٤ . ومؤلف العلم الجديد Scienza Nuova ويرى هذا الاخير الذي يعتنق على خلاف فلاسفة القرن الثامن عشر منهجا تاريخيا . ان المجتمع الانساني الذي هو من صنع الانسان ، يمكن فهمه والتعرف عليه، هذا المجتمع يمثل كلا غير ساكن . وانما في حركة مستمرة . وحركة التاريخ هي التي تحدد المؤسسات الاجتماعية . هذا الكل (اي المجتمع) في حركته هو محل اهتمام " العلم الجديد " انظر : T.G. Bergin & Fisch . The New science of Giambattista Vico,Anchor Books, Doubieday & Co: New York , 1961.

اما بالنسبة لأوجست كومت A.Comte (فيلسوف فرنسي ١٧٩٨ - ١٨٥٧) فعلم الاجتماع هو " الدراسة الوضعية لمجموع القوانين الاساسية الخاصة بالظواهر الاجتماعية" وهي تنقسم الى جزئين: جزء خاص بتحديد القوانين الساكنة . وهي القوانين المتعلقة بشروط وجود المجتمع . وجزء خاص =

فموضوع علم الاجتماع يتعلق اذن بالظواهر الاجتماعية بوصفها هذه، وذلـــك في حركتها الكلية ، اما الفروع الاخرى من العلوم الاجتماعية فموضوعها يتعلـــق بظواهر هي اولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك طائفة من الظواهر الاجتماعيـــة : ظواهر اقتصادية في حالة علم الاقتصاد السياسي ، ظواهر سلوك الافراد في متضمناته الذهنية في حالة علم النفس .... وهكذا .

فبينما يهتم الاقتصاد السياسي بطبيعة وتطور طائفة معينة من الظواهـــر الاجتماعية هي الظواهر الاقتصادية التي تكون الاساس الاقتصادي للمجتمع . ممثـــلا

== بتحديد القوانين الديناميكية ، اى تلك المتعلقة بشروط الحركة المستمرة للمجتمع . انظر A.Cuviller,Manuel de Sociologie,P.U.F.TomeI.1967P16,17 وكذلك R.Aron المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٠٤ - ١٠٥ ويعـــرف G.Gurvitch علم الاجتماع بانه العلم " الذى يدرس الظواهر الاجتماعية الكلية في مجموع مظاهرها وفي حركتها بأخذها في انماطها الديالكتيكيـــة الميكرو - اجتماعية (النمط الوحدى) Micro-sociaux والمجموعيـــة M.arco-sociaux والكلية Globaux وهي في اثناء تكوينها واختفائها " .
واخيرا يعطينا C.W.Mills التعريف التالي في كتابه :
Sociological Imagination.Oxford University Press NewYork.959
" The study of historical life as occuring within and subject to the pressures of the complex whole of society as consitituted by its gignly structrual and organised of the complex
انظر في الاتجاهات الحالية في علم الاجتماع في اصلها التاريخي :
Paul Lazarsfield, La Sociologie,in,Tendances Principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines . Mouton . Unesco Paris - la Haye ,1970,p. 69 - 197 .

بذلك علما اجتماعيا يخص هذا الجانب من حياة المجتمع ،يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته ، آملا بذلك أن يكون علم حركة التكوينات الاجتماعية ، أي تحول المجتمع من شكل الى آخر . ومن ثم تتحدد أهمية أحدهما بالنسبة للآخر :

- بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي ، ومن ثم بتأثير الأساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي .

- وكذلك العلاقة بين الاثنين اكثر ما تظهر في علم الاجتماعي الاقتصادي Sociologie économique . وهو فرع خاص من علم الاجتماع فاذا كان التحليل ينشغل ، وفقا لكولم D.Colm [(٤)]، بمعرفة الكيفية التي يسلك بها الافراد (الطبقات) في كل لحظة والآثار التي تترتب على هذا السلوك ، فان علم الاجتماع الاقتصادي يحاول الاجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الافراد (والطبقات) الى ان يسلكوا على النحو الذي يسلكون عليه . من هنا يزودنا علم الاجتماع الاقتصادي بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي (وهو الذي يتعلق به موضوع الاقتصاد السياسي) .وعليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادي ، " أن يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية ، وهو ما يعطي الاقتصاد السياسي فعالية وقدرة اكبر على التصرف " [(٥)]

٢ - الاقتصاد السياسي والديموجرافيا

الديموجرافيا [(٦)] فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان : حالتها وحركتها

---

(٤) شومبيتر : تاريخ التحليل الاقتصادي ص ٢١ .

(٥) Ch.Bettehleim,Economie Politique et sociologie economique,Annales Juillet-september1948,p.267et sqq

(٦) يوجد الاصل اللغوي للاصطلاح في الكلمة الاغريقية " Demos " مع المقطع " graphia " . ولهذه الكلمة معنيان في اللغة الاغريقية : فهي تعني أولا البلد ، أو الارض المسكونة بالسكان، وتعني ثانيا : السكان انفسهم بتعريفهم الاثنولوجي (اى معرفين من ناحية الجنس ، وعلاقتهم =

عبر الزمن ، وما يزال الخلاف قائما بالنسبة للمظاهر السكانية التي يتعيـــــن أن تقتصر على التحليل العددي (المظاهر الكمية) لحالة وحركة السكان (٧) .

- بينما يرى آخرون ان تحتوي الديموجرافيا بالاضافةالى التحليل الكمي تحليلا كيفيا يشتغل بكيف الافراد من الناحيةالجسمانية والذهنية والفكرية وكذلك بالنسبة لطبائعهم وأخلاقهم (٨) .

= بالأجناس الاخرى ، وخصائصهم) . وهذا المعنى الثاني هو الذي يعنينا هنا . أما المقطع " Graphia " فانه يدل على "العلم الوصفي " . فاذا ما أخذنا اصطلاح الديموجرافيا بمعناه الحرفي فانه يعني " العلم الوصفي للسكان " . هذا وقد استخدم هذا الاصطلاح للمرة الاولى بواسطة Achille Guillard في كتابه : Eléments de statistique humaine ou démographie comparée,Paris 1855 cf.A.Landy,Traité de démographie,Payot,Paris,1945,P.7 et seqq.

(٧) في هذا الاتجاه نجد التعريف الذي تعطيه الموسوعة الكبرى (Grande Encyclopédie,Tome14P70) للديموجرافيا " كعلم يعالج بمساعـــدة الاحصاء الحياة الانسانية منظورا اليها بصفة أساسية من زاوية الميلاد والزواج والوفاة . ومن زاوية العلاقات التي تنشأ كنتيجة لهذه الظواهر ، وكذلك من زاوية الحالة العامة للسكان التي تترتب عليها " .

في نفس الاتجاه كذلك نجد تعريف Wolf في موسوعة العلـــــوم الاجتماعية (Encyclopedia of Social Sciences) اقتطفت في مقـــــام Sociologie et démographie,Population,1956,No 1.P. 84 - 85.

وكذلك تعريف Villey في :

Lecons de démographie ,I.Editions Montchrestin , 1957,p.17.

(٨) على هذا النحو يعرف Guillard الديموجرافيا " بالمعرفة الرياضيـــة للسكان بحركتهم ، لحالتهم الجسمانية والمدنية والفكرية والأخلاقية " . أنظر Landry ، المرجع السابق الاشارة اليه ، وانظر كذلك تعريف :

L.Bucet,cours de démographie.Les Cours de Driot,1965-1966,p. 3.

في الواقع يوجد بين الكيفي والكمي علاقات تأثير متبادل تستلزم أن نأخذ في الاعتبار على الأقل عددا من المظاهر الكيفية وذلك لكي تنضبط معرفتنـــا الكمية نفسها . فالخصائص الكيفية تؤثر على العدد عندما تباشر مفعولها =

أما فيما يتعلق بالمنهج فيستخدم في البحث الديموجرافي كل السبل التي يتبعها العقل في استخلاص المعرفة ، مع اضافة ان الطريقة الاحصائية تلعب دورا له أهمية خاصة في هذا البحث .

هذا بالنسبة لتقديم الديموجرافيا . وقد رأينا عند تعريف موضوع الاقتصاد السياسي ان الانسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي ، اذ يمثل ما يقوم به من عمل محور عملية الانتاج في المجتمع . فاذا ما كان الأمر كذلك فان العوامل الديموجرافية تؤثر دون شك على النشاط الاقتصادي ، اذ هي تحدد له شروطه الأساسية القوة العاملة كما وكيفا ، وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي .

من ناحية اخر تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيرا عميقا على كيفية توزيع السكان كميا وكيفيا [٩] توزيعا جغرافيا ، وعلى الكثافة السكانية وعلى أشكال التجميع

== كما هو الحال بالنسبة للخصائص الجسمانية بالنسبة للمواليد او الوفيات . وكذلك يؤثر العدد على الخصائص الكيفية لأفراد السكان عن طريق تحديده لشروط الحياة لهؤلاء الأفراد . مثال ذلك الآثار التي يمكن أن تكون لعدد أفراد الاسرة على تكوين أطفالها ومن ثم على كيفهم .

(٩) وذلك عن طريق زيادة عدد افراد المجموعة البشرية في المكان الموجودين عليه ، من ناحية ، وعن طريق اثارة انتقال السكان الى مكان آخر ، من ناحية اخرى . (تم ذلك في أوربا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عن طريق خلق مستعمرات جديدة انتقل اليها جزء من سكان أوربا) .

الانساني ، وهي تؤثر كذلك على الموقف من الانجاب ، كما تؤثر العوامل الاقتصادية عن طريق تحديدها للشروط المادية للحياة، على المواليد والوفيات ومتوسط العمر ، الى غير ذلك (١٠) .

٣ _ الاقتصاد السياسي والجغرافيا

الجغرافيا (١١) هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان ، أي كبيئة طبيعية للجنس البشري (١٢) . أما الجغرافية البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعي والمناخي ، وبما أن هذه البيئة هي في الواقع ولحد كبير ، من خلق الجماعات البشرية الماضية والحاضرة يتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا البشرية في العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية والبيئة وتشكيل أحدهما بواسطة الآخر (١٣) .

والنقطة التي يلتقي عندها هذين الفرعين من فروع المعرفة (الاقتصاد السياسي والجغرافيا) هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي (١٤) (والوحدات

---

(١٠) هذا وقد كانت النظرية السكانية تمثل في البداية (من وبليام بتي الى مالتس انظر ما يأتي في الباب الثاني من هذا الجزء) بابا أساسيا في مؤلفات الاقتصاد السياسي، ثم ترك بعد ذلك الاهتمام بالدراسات السكانية للاحصائيين .

(١١) يوجد الاصل اللغوي للاصطلاح في الكلمة الاغريقية ge والمقطع graphia وهذه الكلمة تعني الارض . ويدل هذا المقطع على اننا بصدد علم وصفي . فاذا ما أخذ الاصطلاح بمعناه الحرفي فانه يدل على " العلم الوصفي للأرض " .

(١٢) لا يوجد علم آخر يهتم بالبيئة بصفتها هذه : فرجل الجيولوجيا يدرس صخور القشرة الارضية . ورجل الارصاد الجوية يهتم بالمناخ والطقس . ورجل النبات يهتم بحياة النباتات . ويهتم رجل الحيوان بحياة الحيوانات . اما رجل الجغرافيا فهو في حاجة الى نتائج كل علم من هذه العلوم ليستطيع أن يتعرف على المسرح الذي يعيش عليه الانسان ويلعب دورا . هذا المسرح ككل ملموس وحي . انظر : L.D.Stamp,Modern Geographical Ideas , in Outline of modern knowledge,W.Rose(ed),V.Gollaoz,London,1931P.813 et sqq.

(١٣) P,George,Georaphie de la population et démorraphic.population,1950

(١٤) The location of economic activity,la localisation de l´activité économique .

الانتاجية لهذا النشاط) . الأمر هنا يتعلق بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان (١٥)
هنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي .
فهو يمدنا بمعلومات عن مصادر المواد الأولية ، عن مصادر الطاقة المحركة وعن
التجمعات السكانية (مصدر القوة العاملة بكمها وكيفها) . من ناحية اخرى تساعد
المعرفة النظرية الخاصة بالنشاط الاقتصادي على فهم أحد العوامل ، ان لم يكن
أكثرها ، تشكيلا للوسط الجغرافي : ألا وهو النشاط الاقتصادي للمجتمعات . هذه
المعرفة لا يستغني عنها اذن الباحث في مجال الجغرافيا البشرية (١٦) .

* * *

من هذا يتضح ان الواقع الاقتصادي مرتبط ارتباطا ديالكتيكيا بالواقع غير
الاقتصادي ليكونا كلا عضويا يمثل الحياة الاجتماعية في وسطها الجغرافي . يترتب
على ذلك أن **الاقتصاد السياسي الذي يهتم بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية
يتعين أن يدرس ، رغم ذاتيته ، في ارتباطه الوثيق بغيره من فروع العلوم
الاجتماعية .**

* * *

---

(١٥) Space economy: L'analyse économique dans l'espace .
انظر على سبيل المثال وخاصة فيما يتعلق بالدراسة النظرية للتحليل
الاقتصادي للمكان بالنسبة للنشاط الزراعي : J.H.Von Thunen,
Isolated State, Pergamon Press., London , 1966.

(١٦) هذا النوع من الدراسة يتم في اطار ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التي
تنشغل بأشكال الانتاج وأشكال توطن النشاط الاقتصادي في المكان وأشكال
استهلاك المنتجات المختلفة في العالم بأسره فهي تهتم :
- بالتوزيع الكيفي والكمي للتجمعات البشرية على الكرة الارضية .
- بدراسة اشكال الانتاج والاستهلاك في ارتباطه بالانتاج بهذه التجمعات
البشرية وفقا للهيكل الاقتصادي لكل تجمع منها ، وكذلك العلاقات التي تنشأ
بين هذه التجمعات بما تستتبعه هذه العلاقات من تنظيمات ونشاطات نقل
وما يلحق بها . انظر في ذلك :
P.George , prçcis de gérographie économique.P.U.F, 1962.

وهكذا يتم لنا تعريف الاقتصاد السياسي ، العلم الذى نقوم بدراسته : عن طريق تحديد معالم موضوعه ومنهجه فى ارتباطهما العضوى ، هذا العلم هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية بما بينها من اعتماد متبادل يتعين ألا يغيب عن أذهاننا فى دراستنا لعلم الاقتصاد السياسي . تكوين علمنا هذا ، أي التمهيد لميلاده ثم مولده وتطوره ، لم يتم بين عشية وضحاها . وانما من خلال عملية تاريخية دارت - وما زالت تدور - بين استمرار وانقطاع وتقدم من خلال التناقضات ، تقدم لا يجرى بأية حال على نحو خطي لا يعرف الانكسارات . التعرف على الملامح العريضة لهذه العملية التاريخية يزيد من انضباط تحديدنا لآفاق العلم ويسمح لنا بأن نألف من الآن أسماء كبار مفكريه . تحقيق هذا التعرف هو ما نسعى اليه فى الباب التالى .

R.Courtin & P.Maillet ,Economie géographique , Dalloz , 1962 .

الباب الثانى

تاريخ الاقتصاد السياسى

لا نهدف لدراستنا في هذا الباب أن تكون تتبعا مفصلا للفكر الاقتصادي في تاريخه الطويل ، الأمر الذي لا يمكن أن يتم الا في دراسة منفصلة تأخذ ما تستحقه من جهد ووقت (١) . مانسعى الى تقديمه هنا لا يتعدى لمحة في تاريخ علم الاقتصاد السياسي ذات هدف محدود ، تمكننا من البداية :

- من التعرف على المراحل المختلفة لتاريخ العلم الذي ننشغل به .
- وتشير لنا الى القضايا الاساسية التي شغلت اذهان المفكرين الذين بنوا العلم مفسحة المجال لبلورة موضوع العلم ورسم مناهجه وتراكم المعرفة النظرية المكونة له .

الذي يهمنا اذنا هو تاريخ العلم وليس تاريخ الفكر الاقتصادي على اطلاقه . وقد تحقق للعلم وجود معترف به من خلال عملية بطيئة تغطي الفترة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر حتى النصف الاول من القرن التاسع عشر (٢)

---

(١) تتميز الكتابات المتعلقة بتاريخ الفكر الاقتصادي بثراء نسبي ، بالاضافة الى مؤلفات المفكرين الذين بنوا علم الاقتصاد السياسي والتي سنتعرف عليها في هذه الدراسة . لتاريخ العلم يمكن الرجوع الى المراجع التالية :
H.Bartoli, Histoire de la pensee econpmoique , les Cours de Droit, 1959 - 1960 -J.Denis,Histoire de la pensée économique.Thémis,1970 - Ch.Gide & Rist,Histoire des doctrines économiques - O.Lange , Economie Politique ,P.U.F., 1962(Ch.VI,VII,P. 389) .
هذا الكتاب صدر باللغةالعربية منترجمة راشد البراوي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦.

(٢) شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ١٥٠.

ولكن الفترة السابقة عليها شهدت ، مع نشوء طريقة الانتاج الرأسمالية ، تحولا في الفكر الاقتصادي مهد لميلاد العلم ميلادا صاحب هذه الطريقة في الانتـــاج ٠ اهتمامنا أساسا بتاريخ العـلـم وكون ميلاده مصاحبا لطريقة الانتاج الرأسماليـة يبرر لنا ان نميز في تقديمنا لهذه اللمحة التاريخية بين مرحلة سابقة علــى الرأسمالية شهدت فكرا اقتصاديا (اذ منذ انشغال الانسان بمعرفة وسطـــه الطبيعي والاجتماعي وجد فكر اقتصادي) ٠ والمرحلة الرأسمالية التي يرتبـط بها علم الاقتصاد السياسي ٠ في فترة اولى من هذه المرحلة الأخيرة ولد علـــم الاقتصاد السياسي بعد ان مهد السبيل لهذا الميلاد ثم تطور في فترة تالية تطورا استمر الى وقتنا هذا الذي يسجل مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ٠

وعليه نقدم هذه اللمحة التاريخية في فصول ثلاثة :

- في فصل اول نلقي نظرة سريعة على الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة على الرأسمالية ٠
- وفي فصل ثان نرى مولد علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية ٠
- وفي فصل ثالث نتتبع تطور العلم في المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول الى الاشتراكية ٠

الفصل الأول

الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة على الرأسمالية

في أثناء هذه المرحلة - التي تغطي العصور القديمة والعصور الوسطي - لم يكن للفكر الاقتصادي وجود مستقل ، وانما نجده في أحضان أشكال أخري للفكر : في احضان الفلسفة في الفكر الاغريقي ، في أحضان الفكر اللاهوتي في العصور الوسطي الأوربية ، وفي أحضان دراسة التاريخ وفلسفة التاريخ عند المفكرين العرب في القرن الرابع عشر .

١ - العصور القديمة

في الكتب المقدسة للعصور القديمة يتمثل الفكر الاقتصادي في انطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع في تلك الأزمنة ، هي انطباعات ايديولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي . عليه يكون من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان[١] .

وعند الاغريق (خاصة عند أفلاطون ٤٢٧ - ٣٤٧ قبل الميلاد وأرسطو ٣٨٤ - ٣٢٢ قبل الميلاد) وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة . اذ مثل الاستدلال الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع . المجتمع المنظم في صورة **دولة المدينة** City-State (تتميز بصغر مساحتها وصغر حجم سكانها وقيامها حول القلعة التي عادة ما كانت تبني علي مرتفع ، واشتمالها علي ميدان عام للاجتماعات العامة) . وهو تنظيم فرضته جغرافية اليونان ونوع التنظيم القبلي الذي كان غالبا من قبل[٢] ؛ ويجد اساسه في **طريقة الانتاج** التي كانت سائدة آنذاك وخاصة في القرنين الخامس والرابع (قبل الميلاد) في بلاد الاغريق بصفة عامة وفي أثينا بصفة خاصة . أي في الزمان والمكان اللذان شهدا فكر

---

(١) القاريء للتوراة أو الانجيل يستطيع أن يجمع معلومات عن أحداث المجتمع ، انطباعات تعطي فكرة عن نوع الحياة . فمن قصة يوسف مثلا نستطيع أن نستخلص كيف أن فرعون الذي كان يملك الأرض ويحصل في مقابل ذلك علي خمس المحصول كان يحتكر الاتجار في الحبوب . وفي وقت المجاعة كان الناس يشترون الحبوب بالنقود . فان نفذت نقودهم حصلوا عليها مقايضة بالتخلي عن خيولهم وقطعانهم . أنظر :

Ch 27, the Genesis. The Egyptians sell their land. The Holy Bible. Cambridge Univeristy Press, P 43.
J.F. Bell, A History of Economic Thought. The Boland press. New York. 1953. p. 13 et sqq — E. Roll, ch. I.

(٢) أنظر في تفصيل هذا التنظيم القبلي وفي وصف عملية التحول من هذا الذي لم يعرف الدولة (المكون من مجموعة قري بينها قرية مركزية يقيم بها رئيس القبيلة ، صاحب السلطة المشخصة ، وكل قرية مكونة من عشائر) الي مجتمع دولة المدينة :
G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society, Lawrence & Wishart, London, Vol. I. 1961, p. 351 – 359.

أفلاطون وأرسطو طاليس[٣]. النشاط الزراعي يتم في ظروف طبيعية صعبة : التربة فقيرة ، الأمر الذي يستلزم زراعتها سنة وتركها دون زراعة أخري . وهي نادرا ما تكون مستوية ، وهو ما يدفع الي عمل المصاطب تزرع أساسا بأشجار العنب والتين والزيتون . بالنسبة لنوع **الوحدة الانتاجية في الزراعة** يمكن تمييز ثلاثة أنواع : وحدات كبار الملاك ويملكون الأرض الأكثر خصوبة ، وتزرع بالحبوب وتربي عليها الماشية والخيول وهم لا يسهمون في عملية العمل وانما يستخدمون **العبيد** والعمال الأجراء الذين يخضعون لسيطرة المالك رغم أنهم أحرار . هذه الملكيات الكبيرة لا تغطي الا نسبة صغيرة من مساحة الأرض المزروعة . غالبية هذه الأرض تزرعها وحدات صغار الملاك . عددها كبير . تحتوي نصف السكان أو يزيد . المساحة التي تقوم عليها كل وحدة صغيرة وغالبا مجزئة . يتم الانتاج بفضل عمل أفراد الأسرة وعمل ما تملكه من **عبيد** مستخدمين في ذلك وسائل الانتاج البسيطة . هؤلاء الملاك الصغار يجدون أنفسهم تحت سيطرة من يجاورهم من ملاك كبار (وهؤلاء هم الصفوة في الريف وحتي في المدينة) رغم كونهم مواطنين . الي جانب هذين النوعين من الوحدات الانتاجية كانت توجد الوحدات التي يستغلها الأفراد استخداما **لعبيد الدولة** heilos [٤] في مقابل حصولها علي جزء من المحصول عينا . وقد تقوم الدولة (في سبرطة) . وهنا هي فقط هذا الحق - بتحرير عبيدها . في هذه الحالة يقوم كل منهم بزراعة قطعة من الأرض . يزرعها كما يشاء . وله حرية تكوين أسرة تفلح معه الأرض يلتزم بأن يتخلي للدولة عن حصة من الناتج تتحدد لمدي الحياة . وله حرية التصرف فيما يبقي له .

هذه الزراعة لا تستطيع أن تغطي احتياجات السكان وخاصة من الحبوب . ومن ثم كان الالتجاء الي الخارج (صقلية ، ايطاليا ، مصر ، سواحل البحر الأسود) وقيام **التجارة الخارجية** التي تركزت في المدن وخاصة الموانئ . وقد ازدهرت في أثينا لتصبح نشاطا أساسيا يقوم به أساسا أشخاص لا يتمتعون **بصفة المواطن ويرتكز علي رأس مال المقرضين** . عن طريق التجارة الخارجية كان يتم تزويد السكان بثلثي أو ثلاثة أرباع ما يستهلكونه من الحبوب .

---

(٣) استعنا في تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الأغريقي في هذه الآونة بالمراجع التالية :

A Aymard & J. Auboyer, Histoire Général des Civilisations, L'Orient et la Crece Antique, P.U.F., 1961. p. 321 – 334 — G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society: The First Philosophers, Lawrence & Wishart, London, 1961 – 207 — A.G. Mazour & J.M. Peoples, Men and Nations. A World History, Harcourt, Brace & World, Inc, New York, 1968, Chs. 5 & 6, p. 82 – 122 — M.L. Finley; Classical Greece, in Second International Conference of Economic History, Vol. Mouton. Paris — La Haye, 1965, p. 11 – 35 — E. Will, La Grece archaique,

(٤) helots, ilotes (hilotes) هؤلاء كانوا يلزمون بالقيام ببعض الخدمات المنزلية وبخدمة المحاربين أثناء الحرب ولم يكن يحق لهم حمل السلاح . وكان للمواطنين حق قتلهم اذا قابلوهم أثناء الليل .

لكي تستورد الحبوب لابد من التصدير. تصدير بعض السلع الزراعية. كالخمور والزيوت. ولكنها لا تكفي. من هنا كان الالتجاء الي النشاط الصناعي ليزود التجارة بعدد من السلع : الأواني ، الأسلحة قطع العملات المعدنية. ومن ثم كان توسع النشاط الصناعي وما يستلزمه من نشاط استخراجي. يقوم بهذا النشاط وحدات حرفية وورش صغيرة مملوكة ملكية خاصة. عدد الوحدات الحرفية كبير. يقوم الحرفي مع أفراد عائلته بالعمل. يعاونه في ذلك **العبيد**. كما أنه قد يستخدم بعض العمل الأجير. يتم الانتاج في منزل الحرفي بناء علي طلب مسبق من جانب العملاء ، الذين كثيرا ما يزودون الحرفي بالمواد الأولية. تقوم الورش الصغيرة كذلك بالانتاج الصناعي. أكبر ورشة كانت تستخدم ١٢٠ عامل (في صناعة الدروع). العمل يقوم به العمال الأجراء **والعبيد**. هذا النشاط الصناعي كان يعتمد في كثير من مواده الأولية علي التجارة الخارجية.

أما **النشاط الاستخراجي**. ومثله ما كان يتم في منطقة لوريون (التابعة لأثينا) في المناجم المملوكة للدولة. حيث تعهد الدولة بامتياز الاستغلال الي أفراد يملكون رأس المال ، علي أن تحتكر لنفسها التعامل في الفضة المستخلصة مع الرصاص المخلوط بالفضة المستخرجة من المناجم. هذا النشاط الاستخراجي يقوم علي عمل **العبيد** الذين يملكهم صاحب الامتياز أو يستأجرهم من مالكيهم.

في هذا الاقتصاد ، الذي يرتكز عليه المجتمع الأغريقي ، انتشرت المبادلة والمبادلة النقدية. بل أكثر من هذا أن النقود ، التي أخترعت في البداية لتسهيل عملية التبادل : لتستخدم في البيع من أجل الشراء ، أصبحت تستخدم في اطار هذا الاقتصاد لغرض جديد : الشراء من أجل البيع. في هذه الحالة يكف جسم النقود عن أن يكون وسيلة لتحقيق غاية (هي الحصول عي السلع) وانما يصبح غاية في ذاته.

من هذا نستطيع أن نستخلص **التركيب الطبقي للمجتمع الأغريقي**. في أعلي الهرم الاجتماعي توجد الطبقة الارستقراطية ، كبار الملاك ، من « الريعيين » الذين يعيشون علي دخل لم يسهموا في عملية انتاجه. يحتقرون العمل اليدوي ويحكمون مجتمع المدينة. يرتبط بهذه الطبقة بقية المواطنين ، المكونين لطبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ، لهم حقوق سياسية وحق تولي الوظائف العامة (أي المشاركة في ادارة المدينة). يلتصق بهذه الأخيرة الأجانب metoikos [٥] ، وهم أحرار ولكنهم لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولا يحق لهم تملك العقارات. وقد لعبوا دورا هاما في التجارة والمهن الأخري في المدينة (سيطروا

---

(٥) métèques

علي النشاط التجاري في القرن الرابع قبل الميلاد) وكذلك في الحياة الأدبية . وقد تعدي دورهم هذا نسبتهم العددية في مجموع السكان . وفي النهاية يرتكز هذا الهرم الاجتماعي علي العبيد ، اذ عليهم يقوم الانتاج الزراعي والصناعي ونشاط التعدين والأشغال العامة للدولة . وهم يقومون بالأعمال المنزلية وبخدمة المحاربين في وقت الحرب . هذا الدور هو الذي يفسر كيف أن تجارة العبيد أصبحت احدي النشاطات الاقتصادية المربحة . ومن هنا صح القول بأن **المجتمع الأغريقي** (وخاصة في القرن الخامس ق . م .) **مجتمع قائم علي العبودية** . وذلك رغم أن بعض المؤرخين ، في حرصهم علي تقديم المجتمع الاغريقي القديم في صورة وردية ، يقللون من أهمية العبودية كأساس لهذا المجتمع[٦] .

هذا التنظيم لعملية الانتاج القائم علي عمل العبيد ينطوي في ثناياه علي حدوده ، أي حدود امكانياته في التطور ، كتنظيم يجرد المنتجين المباشرين (العبيد) من كل دافع الي زيادة وتحسين الجهد اللازم لاستغلال وسائل الانتاج المستحدثة (عن طريق الاكتشاف أو النقل) استغلالا يمكن من زيادة انتاجية العمل علي نحو يمكنها من الاستجابة لحاجات المجتمع (وخاصة الطبقة المالكة) المتزايدة . بل علي العكس يتجه ميلهم الي تحطيم وسائل الانتاج كرد فعل لما يخضعون له من استغلال وقهر .

في هذا المجتمع وجد **الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة** ، اذ ندر أن نوقشت المشكلات الاقتصادية بوصفها هذه . بل دارت الأفكار المتعلقة بها - شأن كل الفكر الأغريقي - حول المشكلات الملموسة لحياة الانسان . وقد كانت هذه المشكلات الأخيرة تجد مركزها في فكرة دولة المدينة "Polis" . من هنا كان **الفكر الاقتصادي بكليته في خدمة**

---

(٦) ارتكاز الانتاج علي عمل العبيد (وكونهم بالتالي أساس الهرم الاجتماعي) هو الذي يفسر تبرير أرسطو للعبودية كتنظيم اجتماعي ، وهو يقيم هذا التبرير علي حجة اقتصادية حين يقول « البعض يعتبر أن سلطة السيد لا تستند علي أساس طبيعي وبحسبي أن الطبيعة قد خلقتنا كلنا أحرارا وأن العبودية لا يوجدها الا قانون الأقوي وأنها في ذاتها . وباعتبارها مجرد أثر العنف ، غير عادلة . من وجهة النظر الاقتصادية ، الاحظ انه من غير الممكن أن نعيش عيشة مرضية ، أو حتي مجرد أن نعيش دون ما هو ضروري . وكما انه لا يمكن تحقيق الهدف المحدد لأي نشاط دون أدوات ، فان الاقتصاد يحتاج الي الأدوات لتحقيق اهدافه . ويوجد نوعان من الأدوات ، أدوات جامدة وأدوات حية . فبالنسبة للملاحة تمثل الدفة الأداة الجامدة والقبطان الأداة الحية . ويمثل العامل في كل أنواع المهن نوعا من الأداة . وما هو معين هو في الواقع أداة وجود ، ومجموع الممتلكات هي أدوات مجمعة ، والعبد من بينها يتمثل في أداة حية مملوكة تفوق كل الأدوات الأخري . فلو كان في استطاعة كل اداة أن تنفذ من نفسها ارادة أو فكر السيد ... لما احتاج المهندس الي العمال ولا السيد الي العبيد » . كما أن أرسطو يضيف في تبرير العبودية حجة فلسفية : « كل من ليس لديه ما يقدمه الا خير من استعمال جسمه وأعضائه مدان بواسطة الطبيعة للعبودية . وخير له أن يخدم من أن يترك لنفسه . وفي كلمة ، كل من ليس عنده من الروح والوسائل ما يمكنه من عدم الاعتماد علي الغير هو بطبيعته عبد . وهم من هؤلاء الذين لا يملكون الا الغريزة ، أي الذين يشعرون جيدا بالعقل لدي الآخرين ، ولكنهم لا يستعملونه أنفسهم » . السياسة . الكتاب الأول ، الباب الأول .

السياسة بالمعنى الواسع للكلمة[٧] .

في اطار الفكر الاغريقي ينفرد أرسطو طاليس بمقدرة فائقة على التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية . وهو يري « الوقائع الاقتصادية والعلاقات التي توجد بينها في ضوء ايديولوجية رجل يعيش ويكتب لطبقة مترفة (لا تعمل) ومثقفة ، لطبقة تحتقر العمل والتجارة وتحب الفلاحين الذين يغذونها وتكره مقرضي النقود الذين يستغلونها »[٨] .

ويرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات واشباعها . والأموال (أي المنتجات) هي التي تحقق هذا الاشباع . وطرق الحصول على الأموال هي الزراعة وتربية المواشي والصيد بمختلف أنواعه وحتي قطع الطريق (الذي يعتبره نوعا من الصيد) وكذلك الصناعة واستخراج المعادن . هذه كلها تعتبر من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال[٩] . الي جانبها توجد التجارة ، وهي ليست بالنسبة لارسطو من قبيل النشاط الطبيعي (ومن ثم وجبت ادانتها)[١٠] .

فيما يتعلق بوحدة القيام بهذه النشاطات (الوحدة الانتاجية) ينطلق أرسطو من الوحدات العائلية التي تكتفي ذاتيا ، أي تقوم بالانتاج اللازم لاشباع حاجاتها (الانتاج الطبيعي)[١١] . ثم يقدم تقسيم العمل كأساس للمبادلة العينية ، المقايضة[١٢] ، ثم المبادلة

---

(٧) Platon, The Republic (H.D.P. Lee), The Penguin Classics London, 1959 — Aristote, La Politique, traduit par J. Tricot. Librairies Philosophique, J. Vrin, Paris, 1962, Les Economiques même traducteur et même maison d'édition, 1958; Ethique de nicomaque, traduit par J. Voilquin, Garnier, Flammanion, Paris 1963 — A. Wolf. A Philisophic and Scientific Retrospect, in An Outline of Modern Knowledge, op. cit., p. 9 & sqq — B. Russell, History of Western Philosophy, 10th edition, Allen & Unwin, London, 1967, Book one, Part 2.

(٨) شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٦٠ .

(٩) أرسطو ، السياسة ، الجزء الأول ، الكتاب الأول ، الفصل الثامن ، ص ٥٠-٥٥ . أنظر كذلك Les Economiques ص ٦٠ .

(١٠) أرسطو ، السياسة ، المرجع السابق ، ص ٥٥ و ٦٥ حيث يقول : « ان التجارة ليس فيها شيء طبيعي ، فهي نتيجة المبادلة » . ادانة النشاط التجاري هذه يمكن لنا فهمها اذا ما تذكرنا أولا أن النشاط التجاري كان يمارسه أساسا الأجانب الذين لا يتمتعون بصفة المواطن ، وأنه كان يرتكز على رأس مال القرضين ، واذا ما تذكرنا ثانيا أن أرسطو كان يعيش ويكتب للطبقة الارستقراطية التي تكره التاجر مقرض النقود لأنه يستغلها

(١١) المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(١٢) لم تظهر عملية مبادلة السلع في داخل الجماعات البدائية ، وانما ظهرت على حدود هذه الجماعات ، عندما ندر من نقاط التقاء مع جماعات أخري . أي أن المبادلة بدأت بين الجماعات البدائية (التي تختلف الظروف الطبيعية التي تقوم في ظلها بالنشاط الانتاجي) وليس في داخل الجماعة نفسها . هنا بدأت المقايضة التي سرعان ما تحقق آثار في داخل الجماعة نفسها وتؤدي الي تفككها . وفقا لأرسطو ، « كان كل أفراد الجماعة البدائية يملكون كل الأشياء ملكية شائعة (ومن ثم لا مبادلة ، م.د) . فاذا ما انقسموا لعائلات متميزة احتفظوا بالملكية الشائعة لعديد من الأموال وقاموا بتقسيم الأموال الأخري التي تكون وفقا للحاجة محلا للمبادلة بينها » . السياسة ، ص ٥٧ .

النقدية ، أي تبادل السلع بوساطة النقود[١٣] .

فاذا ما تعلق الأمر بانتاج المبادلة النقدية ، بانتاج السلع التي تتبادل في السوق ، نرصد أن هذه السلع في السوق بأثمان يتعين تفسيرها والتعرف على تحديدها . في هذا المجال يحدثنا أرسطو عن قيمة السلع[١٤] (والقيمة هي خصيصة اجتماعية تجعل السلعة محلا للمبادلة م.د.[١٥] . وهنا نجده يفرق بين قيمة الاستعمال[١٦] (التي هي خصيصة موضوعية في السلعة تجعلها صالحة لاشباع حاجة معينة ، م.د.) وقيمة المبادلة[١٧] (وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة ، رابطة بين قيمتين ، م.د.) . ثم هو يقول بفكرتين متضاربتين . مؤدى الفكرة الأولى أن قيمة المبادلة تشتق بطريقة أو بأخرى من قيمة الاستعمال . يضاف الى ذلك « أنه من الضروري أن نجد مقياسا مشتركا » بين الأشياء المتبادلة . « وهذا المقياس المشترك هو بالضبط احتياج أحدنا الى الآخر ، وهو ما يبقي على وجود الحياة الاجتماعية[١٨] . وفقا للفكرة الأخرى التي نجدها عند أرسطو يتم تصور تبادل

---

(١٣) أرسطو ، السياسة ، ص ٥٧ . هذا وتجدر الملاحظة أن الأبواب الخمسة الأولى من كتاب آدم سميث الذي يظهر من بعد في القرن الثامن عشر الميلادي (في انجلترا) تمثل تطويرا لهذا الخط في الاستدلال العقلي . هذا ومن المفيد من الآن أن نتصور العناصر التي تتكون منها كل معاملة نقدية ، ولنتمثل في بيع منزل : هناك أولا متبادلان (البائع والمشتري) تقوم بينهما علاقة اجتماعية بمقتضاها يتخلى البائع للمشتري عن كمية من السلعة (المنزل في هذه الحالة) ، أو ما يسمى بتدفق عيني real flow: flux réel . في مقابل ذلك يتخلى المشتري للبائع عن كمية من النقود (عدد من وحدات النقود) ، أو ما يسمى بتدفق نقدي monetary flow: flux monétaire العلاقة بين مقدار التدفق العيني (وحدة واحدة في مثلنا هذا ، المنزل) وبين مقدار التدفق النقدي وليكن ٣٠٠٠ جنيه ، تدل على ثمن الوحدة من السلعة محل التبادل ، ثلاثة آلاف جنيه في مثلنا هذا .

(١٤) بما أن الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي هو اشباع الحاجات فان المنتجات التي تنتج عن هذا النشاط تتمتع دائما بقيمة في الاستعمال ، أي بصلاحية لاشباع حاجة معينة ، فهي منتجات نافعة . هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي تدخل في انتاج الناتج والى خصائص العمل الفردي الملموس الذي قام بانتاجه . هذه الخصائص مجتمعة تجعل الناتج صالحا لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات (فالقلم الرصاص مثلا يصلح للاستعمال في الكتابة لأنه يصنع من مادة من طبيعتها أن تترك أثرا على الورق ولأنه أنتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفنيتين) ما يعطيه الشكل الذي يجعله ملائما للامساك به بقصد الكتابة) . وتمثل المنتجات قيمة استعمال في ظل كل أشكال الانتاج : الانتاج الطبيعي وانتاج المبادلة . ولكن منذ أن يبدأ انتاج المبادلة تصبح المنتجات سلعا ، اذ تبدأ في أن يكون لها ، الى جانب قيمة الاستعمال ، قيمة ، أي قابلية لأن تكون محلا لعلاقة مبادلة بين أفراد المجتمع . في هذا المجال تكون قيمة الاستعمال شرط القيمة : اذ لكي يمكن للسلعة أن تكون محلا للمبادلة لا بد أن تمثل قيمة استعمال اجتماعية ، أن تكون نافعة اجتماعيا ، أي أن تكون نافعة للآخرين . في اقتصاد المبادلة تكون السلعة في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة . ولكن أحدهما نقيض الآخر ، أو أن ينفي أحدهما الآخر : ان أنت استعملت السلعة كقيمة استعمال (في استهلاكك الخاص ، كما اذا استخدمت الفحم في التدفئة المنزلية أو في الانتاج باستخدامه في توليد الطاقة الانتاجية في مصنع) فانك تكون قد استبعدت امكانية استخدامها كقيمة ، أي أن تقوم بدور في التبادل . من [illegible]

(١٥) م.د. ترمز لاسم المؤلف أي محمد دويدار .

(١٦) use-value; valeur d'usage

(١٧) exchange-value; valeur d'échange

(١٨) الأخلاق ، ص ١٣٤ .

السلع كتبادل بين الأعمال . فلكي تقوم علاقة مبادلة بين المهندس المعماري وصانع الأحذية « يتعين أن يحصل المهندس من صانع الأحذية على عمله ، وأن يعطيه عمله كمقابل »[١٩] . أيا ما كان فكر أرسطو بالنسبة لمصدر القيمة فمن الواضح أنه اكتشف في قيمة المبادلة (كتعبير عن قيمة السلع ، م.د.) علاقة تساوي . ولكنه لم يتعد ذلك الى الكشف عن حقيقة هذا التساوي[٢٠] .

تلك هي الحدود التي لا يتخطاها أرسطو في مجال القيمة والثمن . فلا نوجد عنده نظرية للثمن (الذي هو التعبير النقدي عن قيمة المبادلة م.د.)[٢١] . ومع ذلك فهو يتعرض لحالة الاحتكار الذي يعتبره وضعا من أوضاع السوق يسيطر فيه بائع واحد للسلعة[٢٢] .

أما فيما يخص النقود فهي بالنسبة لأرسطو وسيط في المبادلة[٢٣] يوفر علينا مضايقات المقايضة ، أي المبادلة العينية . ولكن لكي تقوم بوظيفتها كوسيط في المبادلة يتعين أن يكون للنقود خصيصة السلعة ، أي أن تكون ذاتها لها قيمة استعمال وقيمة مستقلة عن وظيفته النقدية ويمكن مقارنتها بغيرها من القيم (فالفضة مثلا قبل أن تكون نقودا هي سلعة لها قيمة استعمال ، اذ يمكن استعمالها في صناعة الأواني والمجوهرات والأسنان الصناعية ، ولها قيمة تستقل عن وظيفتها النقدية) . ويضيف أرسطو باختصار أن بعض السلع ، كالمعادن ، أكثر صلاحية من غيرها للقيام بدور الوسيط في المبادلة . بالاضافة الى هذه الوظيفة يعترف أرسطو للنقود بوظيفتين أخريين[٢٤] . وظيفتها كمقياس للقيم[٢٥] ، اذ يعبر عن قيمة مبادلة كل سلعة بعدد من وحدات النقود ، وعليه يمكن للنقود التعبير عن ثمن أية سلعة ، ووظيفتها

---

(١٩) نفس المرجع ، ص ١٣٣ . أنظر كذلك H. Denis ، تاريخ الفكر ، ص ٥٣ .

(٢٠) اذا كان أرسطو قد اكتشف في قيمة المبادلة (وهي شكل القيمة) علاقة تساوي ولم يكتشف حقيقة هذه العلاقة فان ذلك يعني أنه لم يستطع التوصل الى أن شكل قيم السلع (أي قيمة المبادلة) انما يعبر عن كل أنواع العمل كمكافىء للعمل الانساني ، وبالتالي كأنواع في العمل لها نفس الاستحقاق . يفسر ذلك بأن المجتمع الأغريقي ، الذي عاش فيه أرسطو ، كان مجتمعا عبوديا يرتكز على عدم المساواة بين الرجال وبين قوة عملهم . واذا تمثل سر التعبير عن القيمة في أن كل أنواع العمل متساوية ومتساوية لأنها ترد في النهاية الى العمل الانساني بصفة عامة ، فان هذا السر لا يمكن اكتشافه قبل أن تسيطر فكرة المساواة بين أفراد المجتمع على عقول الناس . الأمر الذي لا يتحقق الا في مجتمع يتطور فيه الجزء الأغلب من ناتج العمل في شكل سلع (أي منتجات معدة للسوق) وتصبح به بالتالي العلاقة بين الأفراد ومالكي السلع هي العلاقة الاجتماعية السائدة . وهذا لا يتحقق تاريخيا الا في المجتمع الرأسمالي .

(٢١) وان شئنا أن نكون أكثر دقة قلنا أن الثمن هو (الشكل المتحول للقيمة ، أي قيمة المبادلة) حيث تظهر قيمة مبادلة السلع في عملية التداول .

(٢٢) أرسطو ، السياسة ، ص ٧٠ .

(٢٣) means of exchange: intérmediaire d'échange

(٢٤) أرسطو . السياسة ، ص ٥ . والأخلاق ، ص ١٣٢ - ١٣٦ .

(٢٥) measure of value: mesure de la valeur

كمستودع للقيم[٢٦]

أخيرا يتعرض أرسطو لمشكلة الفائدة[٢٧] (وهو ما يحصل عليه مقرض النقود زيادة علي المبلغ الذي يقرضه ، م.د.) . وهو يقبلها كواقع عملي . ولكنه يدين كل قرض بفائدة ويعتبره من قبيل الربا ، وذلك لأن « النقود لا تلد »[٢٨] . غير أن أرسطو لا يطرح علي نفسه السؤال الآتي : لماذا رغم ذلك تدفع الفائدة في واقع الحياة الاجتماعية ؟ عدم طرحه لهذا السؤال ومن ثم عدم الاجابة عليه يدفعنا الي القول بأنه لا يوجد نظرية في الفائدة في فكر أرسطو[٢٩] . ونلاحظ كذلك علي هذا المفكر أنه يخلو من نظرية في التوزيع[٣٠] . أي نظرية تشرح الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج الاجتماعي (أي مجموع ما ينتجه المجتمع في فترة انتاجية معينة) بين مختلف أفراد (أو طبقات) المجتمع ، أو إن شئت نظرية تشرح الكيفية التي يتحدد بها نصيب كل طبقة اجتماعية في نتيجة عملية الانتاج .

(٢٦) stock of value; stock de valeur يتعين علي كل مجتمع أن يحتفظ بكمية من الموارد أو الاحتياطي لتستخدم في اشباع الحاجات في حالة ما اذا تعرض المجتمع لكارثة تمنعه من الانتاج أو الحصول علي ما يحتاجه : كارثة طبيعية كفيضان أو عدم نزول الأمطار ، أو كارثة اجتماعية كحروب أو حرب أهلية . كي تخصص كمية من هذا المخزون لمواجهة حاجة المجتمع الي زيادة انتاجه في المستقبل ، وذلك عن طريق استخدامها في بناء طاقة انتاجية جديدة (بناء سد لتخزين مياه الري ، أو رصف طريق أو بناء مصنع الي غير ذلك) . تكوين هذا الاحتياطي يمثل الوظيفة الأساسية للفائض الاقتصادي الاجتماعي . في المجتمعات التي تنتج أساسا قيم استعمال (أي حيث يسود الانتاج الطبيعي) يتكون هذا الاحتياطي من منتجات يقوم المجتمع بتخزينها . أما في المجتمعات التي تقوم بانتاج المبادلة ـ والمبادلة النقدية ـ علي نطاق واسع ، تأخذ القيم المخزونة شكلا نقديا . وتخول كمية معينة من النقود لمن يحوزها أن يحصل علي مقابل لها من السلع العينية ، أي من القيم المخزونة .

هذا وتبقي للنقود وظيفة رابعة (لم يتكلم عنها أرسطو) ، منشقة في الواقع من وظيفتها كوسيط في التبادل ، وهي وظيفتها كوسيلة للدفع العام ، كوسيلة تستخدم في تسوية المدفوعات ، الديون ، أثمان السلع والخدمات ، كلها تسوي عن طريق النقود .

وسنري فيما بعد أن النقود تزود راس المال بشكل من الأشكال التي يأخذها في عملية التداول (وخاصة في الاقتصاد الرأسمالي) .

(٢٧) interest; intérêt

(٢٨) « أشد ما يكره بحق هو ما يجري في العمل من أقراض بفائدة . وذلك لأن الكسب المتحقق منه انما يأتي من النقود نفسها ، وهو ما لم يعد يتفق مع الغرض الذي خلقت من أجله . فالنقود قد خلقت لتستخدم في المبادلة ، بينما تؤدي الفائدة الي تكاثر في كمية النقود نفسها .. فالفائدة هي نقود ولدتها النقود . وعليه تعتبر هذه الطريقة الأخيرة في اكتساب النقود أكثر ما تكون مخالفة للطبيعة » . أرسطو ، السياسة ، ص ٦٥ ـ ٦٦ .

(٢٩) لكي يمكن الكلام عن نظرية في الفائدة يتعين علينا :

أولا : أن نطرح سؤالين عن « لماذا » و « كيف » : لماذا تدفع الفائدة ؟ وكيف تتحدد ومستواها عبر الزمن ؟

ثانيا : أن نعطي اجابة (يمكن التحقق من صحتها) لكل من هذين السؤالين .

(٣٠) theory of income distribution; théorie de la répartition des revenus

٣ — العصور الوسطى الأوروبية :

في القرون من التاسع حتى الخامس عشر الميلادية ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي الاقطاعي[٣١] . يسمى هكذا كل تكوين اجتماعي يرتكز على طريقة للانتاج يكون فيها من يزرع الأرض ، وقد كف عن أن يكون عبدا ، خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا انتاج عمله ولا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة ، أي سلعة .

تتميز طريقة الانتاج هذه ، التي بدأت في فرنسا ثم انتشرت في انجلترا وباقي مجتمعات أوروبا :

- بأن العلاقات الاجتماعية للانتاج تدور أساسا حول الأرض التي تصبح البلورة المادية للملكية العقارية ، اذ هي ترتكز على اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي .

- بأن لم يقوموا بالعمل في الانتاج الزراعي حق استعمال الأرض وشغلها . أما حق ملكيته فهو على درجات هرم من السادة حيث يوجد بعضهم فوق بعض ، دون أن يكون لأي منهم حقا مطلقا على الأرض ، وانما ليكون لكل منهم حقا على ناتج الأرض وعلى ما يورثه من هم دونه في هذا السلم الهرمي ، وهو حق تحدده التقاليد والعادات .

- كما تتميز ثالثا بأن هذا الأساس الاقتصادي يقابله شبكة من الروابط الشخصية : جزء من العاملين (أغلبيتهم ، في الفترات التي سادت فيها هذه الطريقة في الانتاج) لا يتمتع بكامل حريته الشخصية ، فهم ليسوا من العبيد (اذ أشخاصهم لا تملك) ولكنهم أقنان[٣٢] . مرتبطون بسيدهم في مرحلة أولى وبالأرض التي يستغلونها في مرحلة ثانية . حتى بين السادة يرتبط نظام الملكية بنظام من الواجبات (وعلى الأخص الواجبات الحربية) يتحمل بها كل منهم في مواجهة من هو أعلى منه .

---

(٣١) استعنا في تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الاقطاعي في أوروبا في هذه الأونة بالمراجع الآتية :

E. Perroy (et autres), Histoire Générale des civilisations, Tome III. Le Moryen Age. P.U.F., 1961, p. 237 – 290 — E. Lipson, The Economic History of England, Vol. I. The Middle Ages, Adam & Charles Black, London, 1945 — H. Heaton, Histoire économique de l'Europe, Des origines à 1750, A. Colin, Paris, 1950, P. 59 et sqq — G.W. Southgate, England Economic History, J. Dent & Sons, London, 1950, Ch. I – IV — C.J. Hayes & F.F. Clark, Medieval and Early Modern Times, Macmillan, New York, 1966, p. 89 & sqq — E.J. Hobsbawm (ed.) K. Marx Precapitalist Economic Formations, Lawrence & Wishart, London, 1964 — Ch. Parain et P. Vilar, féodalité française et mode de production féodal, in, Sur le féodalisme, Editions Sociale, Paris, 1971, p. 13, ss

الى أنه لم يبدأ الاقطاع ، في كل بلدان أوروبا في نفس الوقت . كما أن كل مظاهر قيامه أو انهياره لم تحدث في مختلف بلدان هذه القارة في نفس الوقت ولا بنفس الشكل .

(٣٢) Serfs ويطلق على النظام نفسه the serfdom; le servage

وكذلك يتميز التنظيم السياسي لهذا المجتمع . فالدولة موجودة وجودا غير متمركز يقوم على ما يتمتع به ملاك الأرض من ذاتية كبيرة في ممارسة السلطة . فهذه تمارس من شخص في مواجهة الآخر . و « العدالة » يحكم بها السيد الأكبر على تابعيه من السادة . ويحكم بها الشريف على فلاحيه . ومن ثم يرتبط الحصول على الاستقطاعات الاقتصادية بالجهاز القضائي - السياسي أوثق ارتباط .

وتجد طريقة الانتاج هذه جذورها في المجتمع القديم حين بدأ كبار ملاك الأراضي (أفراد الطبقة الأرستقراطية) يقاومون سلطة روما عن طريق الاقامة في ملكياتهم العقارية villas[٣٣] وتوسيع هذه الملكيات بالسيطرة على الملكيات الأصغر والمزارع المهجورة . أما من يملكون الوحدات الصغيرة فكانوا أفقر من أن يقاوموا تحصيل الضريبة الرومانية أو جارهم القوي أو الغزاة الجرمانيين . ومن ثم بحثوا عن الحماية لدى مالك كبير يتخلون له عن أرضهم وعن جزء من حريتهم فتنتقل الملكية اليه وتبقى الأرض معهم يستغلونها هم وأبناؤهم في مقابل التخلي عن جزء من الناتج طالما ظلوا مخلصين للسيد المالك[٣٤] ثم بدأ كبار ملاك الأراضي يدركون أن هذا النوع الجديد من الاستغلال أكثر أرباحية لهم ، اذ يزيد انتاج هؤلاء على انتاج العبيد (نسبة لأن هؤلاء لديهم أي دافع للانتاج) كما أنهم يتولون اعالة أنفسهم . في هذا النظام توجد جذور نظام الاقنان . غير أن هذا لا يعني أن القن وجد كنتيجة للتحرر التدريجي للعبد وانما يعني أن فلاحي أوروبا الأحرار الذين كانوا يقومون بالانتاج استقلالا على ملكياتهم الصغيرة ، باخضاعهم أصبحوا هم هذا المركز (colonat) الذي وجد في المجتمع العبودي القديم . وهم لم يوجدوا فيه عن طريق الغزو المفاجيء وحده . كما أنه لم يأتهم عن طريق تطور من جانب واحد ابتداء من مركز تبعية قديم (العبودية أو الـ colonat في العصور القديمة) ، وانما نتج عن تقابل عفوي (تحقق تحت الضغوط المتداخلة للوقائع والفعل البطيء أو العنيف للطبقات المسيطرة) لاتجاهات مراكز شخصية status personnels مختلفة جدا نحو حالة واقعية (حالة القن) تتمثل في النهاية وتدريجيا في مركز قانوني موحد . **فالقانون لا يسبق الواقع ، وهو يبلوره ولا يخلقه** . وقد تم ذلك في اطار الحياة الجماعية لأفراد القرية التي احتفظت بأرض الرعي المشتركة ، بالغابة المشتركة ، بالأرض غير المزروعة المشتركة وبمظاهر أخرى لحياتها الجماعية[٣٥] .

---

(٣٣) Ch. Parain, p. 14

(٣٤) سموا هؤلاء بالمستأجرين المقيمين Coloni

(٣٥) وعليه « يتعين الا نعتقد أن تطور مستمرا ومن جانب واحد قد تم من عبودية العصور القديمة الى نظام الاقنان . ومن هذا الأخير الى الحرية . فقد ولد نظام الاقنان (أو تحققت له السيطرة) من الاخضاع التدريجي للفلاح الحر أكثر منه من التخفيف من حالة العبودية . ويتوقف التخفيف من حدة نظام الاقنان هذا واختفاؤه على الشروط الموضوعية لكل منطقة وعلى حدة الصراع بين الطبقات وما انتهى اليه هذا الصراع . كما أن اختفاء المركز القانوني للاقنان قد يترك خلفه أعباء كثيرة وارتباطات عديدة يتحمل بها الاقنان هي في الواقع من نتاج طريقة الانتاج الاقطاعية » . Ch. Parain, p. 22

ويتميز صعود طريقة الانتاج هذه بتحول كبير (رغم بطئه) في قوي الانتاج ، وهو [illegible] تأثير الهجرات التي شهدتها الفترة السابقة من الشرق (بما فيه الصين) نحو [illegible] والتجارة التي لم تنقطع مع مدن البحر الأبيض المتوسط والغزو العربي لجنوب أوروبا . ففي اطار فنون الانتاج الزراعي تمثل هذا التحول في استخدام أحسن للقوة المحركة للمياه والهوائية (في تشغيل طواحين القمح ومعاصر الزيتون) الأمر الذي يؤدي الى تحرير الأيدي العاملة المنزلية وامكان استخدامها في أعمال أكثر انتاجية . وكذلك استخدام وسائل جديدة تمكن من استغلال أحسن لقوة الجر الحيوانية . كما شهدت أدوات العمل تحسنا تمثل في احلال أدوات حديدية محل الأدوات الخشبية (مما يزيد من انتاجية العمل الزراعي) . وكثر استخدام المحراث الثقيل ذي العجلات وذي القلاب مما يمكن من اعداد أحسن للتربة . وادخلت محصولات جديدة مثل الشوفان oats, avoine الذي يستخدم في غذاء الانسان كما يستخدم في علف المواشي ، وخاصة كعلف للخيول يحسن من نوعها ويوسع من تربيتها ، الأمر الذي أدي الي بدء استخدام الخيول (في نهاية القرن الحادي عشر) محل الثيران في الجر . كما حلت الدورة الزراعية الثلاثية (سنة تزرع الارض فيها قمحا ، ثم تزرع شعيرا في السنة التالية ، ثم تترك للراحة في السنة الثالثة)[٣٧] محل الدورة الزراعية الثنائية (سنة زراعة وسنة راحة) .

كل هذا أدي الي زيادة انتاجية العمل الزراعي . هذه الزيادة تعني انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج كمية معينة من الناتج . وهو ما يؤدي الي أن يقل عدد العمال الذين يحتاجهم الشريف للعمل علي أرضه كعبيد أو كعمال سخرة . الأمر الذي يخفف من عبء السخرة التي يتحمل بها الفلاحون ، كما أن زيادة انتاجية العمل الزراعي علي الأرض التي يزرعها الفلاحون لأنفسهم ونقص عدد ساعات عمل السخرة الذي يلزمون بادائه يؤديان الي تحسن ملموس في المستوي الغذائي ، وهو ما يدفع السكان نحو الزيادة . هذه العوامل يتعين استبقاؤها في الذهن لفهم التحول الذي أصاب طريقة الانتاج الاقطاعية نفسها .

هذا عن طريقة الانتاج الاقطاعية بصفة عامة ، ما هي الصورة التي كانت توجد عليها الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) في ظل هذا التكوين الاجتماعي ؟ اذا كان من اللازم أن نرسم الخطوط العريضة لهذه الوحدة وجب أن نحذر التعميمات البسيطة التي تدفع الي الاعتقاد بأن الوحدات الاقتصادية كانت متشابهة تماما ، اذ كانت هناك اختلافات كبيرة بين

(٣٦) J. Bernal, Science in History Watts, London, 1957. p. 35 & sqq.

(٣٧) الواقع أن أرض الوحدة الاقتصادية كانت تقسم وفقا لنظام الحقول المفتوحة الثلاثي three-field system الي ثلاثة حقول كبيرة يزرع كل منها في سنتين متتاليتين قمحا ثم شعيرا ثم يترك خاليا في السنة الثالثة . وعليه تكون أرض الوحدة الاقتصادية في سنة واحدة موزعة بالثلث بين زراعة القمح وزراعة الشعير دون زراعة .

الوحدات . ولكنها اختلافات لا تغير من الحقيقة التي مؤداها أن الطابع التنظيمي العام للوحدات الاقتصادية (الاجتماعية) كان اقطاعيا .

كانت الوحدة الاقتصادية (الاجتماعية الريفية تتمثل في « الاقطاعية » أو « الضيعة » manor, manoir . وهي وحدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الانتاج الطبيعي وتهدف - على الأقل في المراحل الأولي - الي الاكتفاء الذاتي . والاقطاعية هي مزرعة محصنة تحتوي الأرض المزروعة وأرض الرعي المشتركة وأرض الغابات المشتركة . وهي مكونة في الأغلب من الأحيان من قرية ، أو أكثر في حالات قليلة . يتوسط الاقطاعية قصر الشريف الذي يتملك الأرض ملكية مقيدة بدرجته في السلم الهرمي للملكية الاقطاعية . ويقيم في أكواخ القرية الصغيرة من يقومون بالنشاط الانتاجي . وهم العبيد (وعددهم كان في النقصان مع مرور الوقت) والاقنان (ويمثلون الأغلبية) والفلاحون الأحرار (وهم أقليه محدودة كانت تملك مساحات صغيرة من الأرض) . وعادة ما كانت القرية تضم بعض الحرفيين ، كالحداد والنجار وصانع الأواني ، الي غير أن هذا لا يستبعد قيام عائلة الفلاح ببعض الانتاج الحرفي . بل عادة ما كانت الوحدة العائلية الفلاحية تقوم بالنوعين من النشاط الانتاجي : النشاط الأولي ، من زراعة ورعي وصيد وخلافه ، بصفة غالبة ، والنشاط الصناعي التحويلي لمنتجات النشاط الأولي ، كطحن الحبوب وعصر الزيوت وحفظ المأكولات ونسج الأقمشة . وكان يوجد بالاقطاعية طاحونة مائية أن وجدت بالقرب من نهر أو طاحونة هوائية إن بعدت عنه . كما كانت تحتوي على كنيسة ومنزل للقس ان نطابقت الوحدة الاقتصادية مع وحدة التقسيم الكنسي لأرض أوروبا الاقطاعية .

وكانت أرض القرية المزروعة تقسم - في مرحلة أولي - بين أرض تزرع لحساب الشريف مباشرة demesne, domaine seigneurial وأرض يزرعها الفلاحون لحسابهم في صورة **وحدات انتاجية صغيرة** . هذا الجزء الثاني من الأرض تفلحه عائلات الفلاحين كل يزرع قطعة أرض صغيرة استقلالا ولحسابها . ولكن الأعمال الزراعية الأساسية (وقت الزرع والحصاد) عادة ما تتم جماعيا . عائلة الفلاح كوحدة انتاجية لا تملك الا البسيط المحدود من أدوات العمل . فأهم هذه الأدوات يملكها الشريف سيد الأرض (كالطاحونة ومعاصر الزيوت) . والبعض منها (كالعربات مثلا) تملكه عائلات القرية جماعيا .

في مقابل استغلال هذه القطعة الصغيرة **تلزم عائلة الفلاح** بالعمل طوال بعض أيام الأسبوع (ثلاثة في المتوسط) على الأرض التي تزرع لحساب سيد الأرض . على هذا النحو

يقتضي الشريف ريع الأرض التي تستغلها عائلة الفلاح في صورة عمل [٣٨] يسخر له أفراد العائلة . أي أنه يقتضيه بالاكراه المباشر . بالاضافة الي ذلك ، كان علي الفلاحين - في مواجهة الشريف - التزامات أخري : يتخلي الفلاح عن جزء من المحصول للشريف . كما يتنازل له عن بعض من الحيوانات التي يقوم بتربيتها الأسماك التي يصيدها . وعلي الفلاح كذلك أن يطحن حبوبه في مطاحن الشريف ، ويخبزه خبزه في مخبزته ويصنع بيرته في أواني التخمير المملوكة للشريف ، وهو ، في سبيل ذلك ، يعطي الشريف جزءا من المحصول . كل هذه الالتزامات يتحمل بها الفلاح قنا كان أو حرا ، الا أنها كانت أكثر ثقلا بالنسبة للاقنان . وعليه يكون وقت عمل المنتج المباشر (عائلة الفلاح) موزعا بين عمل (زراعي في الحقل ، وصناعي في المنزل) يبذله خلال عدد من أيام الأسبوع علي الأرض التي يزرعها لحسابه بفضله يتوصل الي المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته علي العمل ، وعمل بلا مقابل يبذله في مكان آخر ، علي الأرض التي تزرع لحساب الشريف ، وخلال زمن آخر ، عدد من أيام الأسبوع ، يتبلور في كمية من الناتج يحصل عليها الشريف .

من هذا يتضح أنه وان كانت الاقطاعية - وهي ملكية كبيرة - تمثل الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) الا أن الانتاج يقوم علي الوحدة الانتاجية الصغيرة (عائلة الفلاح) ، وهي وحدة تختلف عن الوحدة الزراعية الصغيرة التي عاصرت تحلل المجتمع البدائي في مرحلة الانتقال الي المجتمع العبودي (حيث سادت في هذا الأخير وحدة الاستغلال الزراعي الكبير القائمة علي عمل العبيد) . اذا تتميز الوحدة الصغيرة في ظل الاقطاع بارتفاع نسبي (ومحدود) في مستوي فنون الانتاج . في هذه الوحدة تكاثفت أدوات الانتاج التي ظهرت في نظام وحدات الاستغلال الزراعي الكبير في العصور القديمة (كالطاحونة المائية ، المعصرة وغيرها) مع مزايا وحدات الاستغلال الصغيرة حيث يوجد لدي المنتج المباشر (علي عكس العبد) الدافع للانتاج والقدرة علي اتخاذ المبادرة ، نقول تكاثفت أدوات الانتاج تلك مع هذه المزايا لزيادة انتاجية العمل الزراعي . وبما أن أدوات الانتاج هذه (بالاضافة الي ما استحدث من أدوات تحت تأثير الهجرة من الشرق والغزو العربي لجنوب غرب أوروبا) تتعدي امكانيات القائمين باستغلال الوحدات الصغيرة فاننا نجدها مجمعة في يد الشريف سيد الأرض علي نحو يجعل منه نوعا من المنظم والسيد للعملية الانتاجية ولكل الحياة الاجتماعية . وهو ما يصدق علي المرحلة الأولي في سيادة طريقة الانتاج الاقطاعية .

في مرحلة ثانية تؤدي زيادة انتاجية العمل الزراعي [٣٩] الي انقاص عدد ساعات عمل

---

(٣٨) Labour-rent: rente en travail

(٣٩) أنظر ص ٧٢ وما بعدها .

السخرة اللازمة لفلاحة الأرض التي تزرع لحساب الشريف ، كما تؤدي الي زيادة الانتاج علي الأرض التي يزرعها الفلاحون لحسابهم . وكذلك ، من خلال زيادة المواد الغذائية ، الي زيادة الانتاج الصناعي المنزلي الذين يقومون به في اطار العائلة . امكانية زراعة الأرض التي تزرع لحساب الشريف بوقت عمل أقل (لو وجد الدافع لذلك من قبل من يبذل الجهد) وزيادة انتاجية العمل الزراعي علي الأرض التي تزرع لحساب الفلاحين يجعلان من الأفضل للشريف أن يتخلي عن كل الأرض المنزرعة لتزرعها عائلات الفلاحين لحسابهم علي أن يحصل هو علي جزء من المحصول (يفوق ما يحصل عليه من سبيل زراعة مساحة من الأرض لحسابه عن طريق تسخير الفلاحين لذلك بعض الوقت) ، أي أنه يحصل علي **ريع الأرض في شكل عيني**[٤٠] . من هنا يظهر الي جانب الريع في شكل عمل الريع العيني الذي ما يلبث أن يصبح الشكل الغالب للريع .

في هذه المرحلة نجد المنتج المباشر (عائلة الفلاح) وفي حيازته كل شروط العمل ، ما عدا الأرض التي تمثل في هذا المجتمع وعاء عملية العمل (وهي بصفتها هذه الشرط الوحيد الذي يواجه المنتج **كملكية منفصلة عنه ، ومستقلة عنه ، ومشخصة في الشريف**) . وهو يقوم بالعمل ، كل العمل ، علي الأرض التي يستغلها . ولم يعد يقم بعمل علي أرض الشريف (اذ يقوم الفلاحون بزراعة كل أرض الاقطاعية المزروعة لحسابهم) . هنا يتصرف المنتج في كل وقت عمله ، رغم أن جزءا من وقت العمل هذا يذهب الي الشريف . كل ما في الأمر أنه لم يعد يذهب مباشرة (في صورة عمل سخرة علي الأرض التي كانت مزروعة لحساب الشريف) وانما في صورة غير مباشرة (في صورة جزء من المحصول ، من الناتج العيني ، من ناتج عمل الفلاح علي الأرض التي يزرعها) . هنا كف عمل المنتج لنفسه وعمله للشريف عن أن يكونا منفصلين في الزمان (أربعة أيام من الأسبوع له وثلاثة أيام للشريف) . والمكان (الأرض المزروعة لحسابه ، وعلي أرض الشريف) . ولم يعد المنتج بحاجة الي أن يمارس الجزء من العمل الذي يذهب ناتجه للشريف تحت الاشراف والاكراه المباشرين للشريف أو من يمثله . **فالمنتج تسوقه قوة الظروف الاجتماعية بدلاً من قوة الاكراه المباشر ، يسوقه الالزام القانوني بدلا من السياط ، يسوقه لتحمل مسئوليته . ويكف الشريف بالتالي عن أن يلعب دورا في عملية الانتاج ، تنظيما أو غير تنظيمي ، ويصبح من الطفيليات الاجتماعية .**

هذا الريع العيني يفترض دوام الاقتصاد الطبيعي (رغم أن مستوي قوي الانتاج يكون قد ارتفع) حيث تتحقق شروط الانتاج وتجدد الانتاج كلية أو في الأغلب منها داخل

---

(٤٠) rent-in-kind; rente en nature

الوحدة الاقتصادية ، الاقطاعية (دون اعتماد علي غيرها من الوحدات ، أي دون حاجة الي تبادل مع غيرها من الوحدات ، الي السوق) . وحيث يمتزج النشاط الزراعي بالنشاط الصناعي المنزلي للوحدات الانتاجية (عائلات الفلاحين) في داخل هذه الوحدة الاقتصادية . ويكون الناتج الفائض ، الريع العيني ، في الواقع نتاج هذا المزيج من العمل الزراعي والعمل الصناعي لعائلة الفلاح ، بصرف النظر عما اذا كان الشريف يحصل علي جزء من الريع في صورة منتجات صناعية أو يحصل عليه كلية في صورة منتجات زراعية .

في هذه المرحلة يكون وقت عمل المنتج (عائلة الفلاح) موزعا اذن بين عمل يتوصل به الي الناتج المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته علي العمل . وعمل فائض يتبلور في كمية من الناتج (الناتج الفائض) يعيش عليها الشريف وغيره ممن لهم في حق ملكية الأرض أو ممن يعيشون بفضل هذا التنظيم الاجتماعي للانتاج دون أن يسهموا في عملية الانتاج (كرجال الدين) ، اي يتبلور في الريع العيني . الا أنه ليس من الضروري أن يستنفذ الريع كل فائض عمل عائلة الفلاح) ، اي العمل الذي يزيد علي العمل اللازم لانتاج ما هو ضروري لمعيشة العائلة . اذ بالمقارنة بالحالة التي كان يتخلي فيها المنتج عن الريع في صورة عمل (يقوم به علي الأرض المزروعة لحساب الشريف) نجد لديه الآن امكانية أكبر في كسب جزء من الوقت يستطيع أن ينتج فيه فائضا يعود اليه هو بالاضافة الي الناتج اللازم لمعيشته . **كما أن هذا الشكل للريع (العيني) يتيح الفرصة لظهور فروق في الوضع الاقتصادي للمنتجين الأفراد أو علي الأقل لظهور امكانية هذا التباين (وكذلك امكانية أن يكتسب المنتج وسائل استغلال عمال آخرين بطريقة مباشرة [٤١] . الأمر الذي يعني ظهور التميز الاجتماعي بين الفلاحين .**

في مرحلة ثالثة ، مرتبطة بنمو التجارة والمدن وزيادة استخدام سادة الاقطاع للسلع الصناعية ، يظهر الي جانب الريع العيني شكل آخر للريع ، يظهر أولا بطريقة متناثرة ثم ما يلبث أن يصبح الشكل الغالب للريع ، ذلك هو **الريع النقدي** [٤٢] . الريع العيني يتحول الي ريع في شكل النقود . هنا يتخلي المنتج للشريف ، ليس عن جزء من الناتج ، وانما عن ثمن هذا الجزء . ولكي يقدم ذلك للشريف يتعين عليه ، مع بقائه منتجا للجزء الأكبر من المنتجات اللازمة لاعاشته هو وعائلته ، أن ينتج جزءا من منتجاته في صورة سلع ، أي منتجات معدة للبيع ، للسوق . الأمر الذي يعني أن **طبيعة طريقة الانتاج في مجموعها تبدأ في التحول ، وتبدأ الوحدة الاقتصادية (الاقطاعية) بالتالي في ان تفقد استقلالها عن الوحدة الاقتصادية الأخرى** . وذلك رغم استمرار هذا النوع من الريع في الارتكاز علي

---

(٤١) خاصة وأن ميسوري الحال من الاقنان كان يتبعهم اقنان يعملون لحسابهم .

(٤٢) Money rent: rente monétaire

نفس الأساس الذي كان يرتكز عليه الريع العيني . اذ لا يزال المنتج المباشر غير مالك للأرض ، وعليه أن يتخلي لسيد الأرض عن بعض وقت عمله يخصص لانتاج فائض يذهب للشريف بعد أن يكون قد تحول في السوق الي نقود . أما ملكية وسائل الانتاج الأخري (غير الأرض) والمواشي فقد تحولت الي المنتج المباشر أولا في واقع الأمر ثم قانونا في مرحلة تالية . هذه الملكية تصبح اذن شرطا سابقا علي وجود الشكل النقدي للريع .

ويرتبط تحول الريع العيني الي الريع النقدي بتطور التجارة تطورا معتبرا وكذلك الصناعة الحضرية (أي الصناعة التي تتم في المدن) وانتاج المبادلة بصفة عامة . ومن ثم تداول النقود . كما أنه يفترض أن يكون للسلع اثمان في السوق وأن تقترب هذه الأثمان من قيمها علي نحو تقريبي (وهو ما لم يكن لازما في ظل الأشكال السابقة للريع . اذ منذ أن يصبح لانتاج المبادلة دور حاسم يتعين أن يحصل كل منتج في المبادلة علي ما يساوي ما يتخلي عنه[٤٣]) [٤٤] . ولكننا ما نزال في اطار انتاج المبادلة البسيط .

واضح أن التحول يتم في داخل طريقة الانتاج الاقطاعية نفسها وان كانت تتفاعل معه عوامل أخري كنمو المدن والتجارة . فالتحول يتم من خلال التناقض بين الفلاحين وسادة الأرض . تناقضا ينعكس في صراع بينهم حول الناتج الفائض . اذ مع ظهور الريع العيني أصبح أمام المنتج المباشر ، كما رأينا ، امكانية الحصول علي جزء من الناتج الفائض لنفسه ، ومن ثم امكانية استخدامه لزيادة الانتاج (في التركيم) . لزيادة هذا الجزء من الفائض بدأ الفلاحون (وخاصة الفئة المتميزة منهم التي أصبحت ترتبط بالسوق علي نحو مباشر) في ممارسة الضغط علي سادة الاقطاع في سبيل تحويل الريع العيني الي ريع نقدي . هذه الضغوط كانت تتبلور في ثورات من الفلاحين في انجلترا يقومون بها بقيادة الأغنياء منهم (مثال ذلك ثورة الفلاحين في انجلترا في ١٥٣١ وحربهم في ألمانيا من ١٥١٤ ـ ١٥٢٥) . يترتب علي ذلك زيادة الجزء من الناتج الفائض الذي يحتفظ به المنتج المباشر (وخاصة كبار

---

(٤٣) من الوقت الذي يشغل فيه انتاج المبادلة مكانا هاما في حياة المجتمع يصبح من اللازم ان يتحقق التكافؤ في المبادلة . اذا يؤدي الي اختلال التنظيم الاجتماعي للعمل وتحلل المجتمع (الذي يتكون من عدد كبير من الوحدات المنتجة للسلع) . وذلك لأن من يحصل في النهاية علي مقابل لما أنتجه يقل عما أنتجه هو يجد نفسه مدفوعا في النهاية الي ترك المجال الذي ينتج فيه لمجال آخر ، مهما كانت أهمية المجال الأول لحياة المجتمع ، الأمر الذي يؤدي الي اختلال النشاط الانتاجي للمجتمع .

(٤٤) في التطور التالي يؤدي الريع النقدي الي الريع الذي يدفعه المزارع المستأجر للأرض لمالك الأرض ، اذ مع سيادة الريع النقدي تتحول العلاقة القانونية (التي تحكمها العادات والتقاليد) بين السيد واتباعه الحائزين علي الأرض لزراعتها الي علاقة نقدية بحتة يحددها التعاقد الذي يتم وفقا لقواعد القانون الوضعي . وعليه يصبح الحائز القائم بالزراعة مجرد مستأجر للأرض . هذا التحول ، الذي هو رهين بما يتم في خارج النشاط الزراعي ، يؤدي ، من ناحية أولي ، الي تمكين الحائز السابق للأرض من أن يدفع لسيد الأرض مقابل تحلله من التزامه بدفع الريع ، ومن ثم يتحول الي فلاح مستقل يملك الأرض التي يزرعها ملكية تامة ، كما أنه يؤدي ، من ناحية ثانية ، الي احلال المزارعين الذين يقومون باستغلال الأرض بقصد بيع حاصلاتها في السوق محل الفلاحين القدامي الحائزين للأرض (بشرط أن تسمح بذلك العلاقات العامة الأخري للانتاج) . ونكون بذلك قد دخلنا في التحول نحو الزراعة الرأسمالية .

الفلاحين) . مع هذه الزيادة واتساع امكانية أن يزيد بعض الفلاحين من الأرض المستأجرة تتسع فرص التركيم أمام أغنياء الفلاحين . وعليه تستمر عملية التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين : أغنياء الفلاحين الذين يرتبطون مباشرة بالسوق ويقومون بتركيم رأس المال في الزراعة ، وصغار الفلاحين ، أو أفقرهم ، الذين يجدون أنفسهم في موقف تبعية بالنسبة لأغنيائهم الذين يقومون باستخدامهم في مقابل أجر .

مع هذا الأساس الاقتصادي يتشابك **التركيب العلوي للهرم الاجتماعي في الريف الاقطاعي** . هذا التركيب العلوي يدور حول نوع ملكية الأرض السائدة . فملكية الأرض على درجات يستتبعها هرم من علاقات التبعية والولاء في قاعدته توجد ، كما رأينا ، علاقة التبعية بين الفلاحين والشريف . ثم توجد ، في بقية الهرم صعودا نحو القمة ، العلاقات بين أفراد الطبقة التي لا تسهم في عملية الانتاج ، طبقة النبلاء . فالشريف بدوره ، لكي يحمي أتباعه ويزيد منهم يجعل من نفسه تابعا لشريف أكثر قوة ونفوذا يتمتع بحمايته (يتحدد هذا النفوذ وتلك القوة بمساحة الأرض التي يسيطر عليها سيطرة مباشرة وعدد الأشراف الذين يحميهم) في مقابل التزامات[٤٥] يتحمل بها الشريف التابع تجاه متبوعه ، التزامات تتبلور في النهاية في تخلي الأول للثاني عن جزء من ريع الأرض الآتي من الفلاحين . وهكذا تتابع علاقات التبعية والولاء حتي تصل الي الملك أو الامبراطور ، قمة الهرم الاجتماعي ، والمتمتع بسلطة اسمية . وهي علاقات تجعل السلطة موزعة بين أفراد طبقة النبلاء . الامر الذي يجعل من النظام الاقطاعي نظاما بلا « دولة » ممركزة ، ولد من حالة الفوضي التي خلفها انهيار الامبراطورية الرومانية والغزو الجرماني ، ولكنه يحد من هذه الفوضي وينظمها بما يستلزمه من صور التضامن الاجتماعي والالتزامات والمعتقدات . فالتضامن العائلي يزداد توثقا ، والتضامن الطبقي بين أفراد طبقة النبلاء يقوي بالعادات والمراسم والجهاز المادي والمعنوي « للفروسية » . ثم يأتي في النهاية الجزاء الديني . فالكنيسة ، التي تقوم هي الاخري علي تنظيم هرمي في قمته البابا (بسلطته الاسمية) ويجند اطاراته العليا من النبلاء (أخوة أمراء الاقطاع وأبنائهم الصغار) واطاراته الدنيا من الاحرار من الفلاحين ، هذه الكنيسة تمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الاقطاعي . اذ كانت تمتلك اقطاعيات كبيرة[٤٦] ، وتعمل علي المزيد من

(٤٥) تتمثل هذه الالتزامات في ريع الأرض لمدة سنة عندما يتخذه الشريف المتبوع اياها ، كما أنه يعلن ولاءه للسيد المتبوع ويخدم في جيشه أربعين يوما سنويا علي الأقل (أو يدفع ضريبة دفع بدلا عن ذلك) ويقضي بعض الوقت سنويا في بلاط السيد ليسهم في حراسته وفي ابداء المشورة . كما أنه يسهم في فدية السيد اذا ما أسر وفي تجهيز كبرى بناته عند زواجها وفي نفقات الاحتفال الذي يقام عندما يصبح أكبر أبنائه فارسا . كما يلتزم كذلك باستضافة السيد المتبوع عندما يمر باقطاعية التابع ليعيش عليها فترة من الوقت ، وهي استضافة تمثل جزءا لا يتجزأ من دخل السيد المتبوع . ولهذا الأخير أن يطلب من تابعه أن يقدم له هدايا خاصة عند بنائه لقلعة جديدة أو قيامه بحرب ، وخاصة في الحروب الصليبية .

(٤٦) « وفي المراحل الأولي كان الرهبان من طائفة البندكتيين les bénédictins يفلحون الأرض بأنفسهم ، ولكنهم سرعان ما حل بهم التعب وأصبحوا أغني من أن يعملوا بأيديهم واستمرأوا التعود بالعادات الاقطاعية في وقت كانت

العنف الذي يثور بين النبلاء بعضهم البعض (الأمر الذي يضعف من تضامنهم الطبقي) ، كما تعمل على الأخص على الحد من العنف من جانب الفلاحين وتضمن خضوعهم المعنوي كأفراد للطبقة التي تنتج للمجتمع : تنتج لاعاشة نفسها واعاشة النبلاء بفرسانهم الذين يدافعون عن « المجتمع » واعاشة رجال الدين الذين يصلون « للمجتمع »(٤٧) .

يتضح من كل هذا أن من طبيعة طريقة الانتاج الاقطاعية أن يتجزأ المجتمع . يتجزأ أفقيا بين اقطاعيات تمثل وحدات اقتصادية شبه مستقلة . بل وتتجزأ الوحدة الاقتصادية الواحدة (الاقطاعية) بين وحدات انتاجية صغيرة (عائلات الفلاحين) . ويتجزأ المجتمع رأسيا في شكل سلسلة من علاقات التبعية تجعل من المتعذر - ان لم يكن من المستحيل - أن يكون للمجتمع مركز .

تقدم لهم قري بأكملها كهدايا . كما أن الحروب الأهلية والغزوات كانت تدفع الفلاحين والحرفيين الي التجمع حول اقطاعيات الكنيسة أو في داخلها . وهكذا تمكن الرهبان من العيش علي عمل الآخرين . كذلك الحال بالنسبة لطائفة أخري من الرهبان les cisterciens . فقد أوصي نظامهم الذي أسس في ١٠٩٧ بحماس كبير بضرورة القيام بالعمل اليدوي . كما حرمت قواعد هذا النظام علي الرهبان قبول الهدايا في شكل قري أو اقنان او طواحين خشية أن يغريهم ذلك بالعيش علي عمل الآخرين . وعليه كان من المتعين علي أعضاء هذه الطائفة أن يقوموا بكل أعمال الزراعة وما يتبعها من نشاط حرفي بأنفسهم . ولكن شيئا فشيئا أصبحت هذه الأعمال تترك لتكون من نصيب فئة من الرهبان (توجد في أدني السلم التنظيمي - م.د.) تقوم بأعمال الخدمة وتشرف علي العمال المستأجرين كما تقوم بالاشراف علي الاقنان والعمال الأحرار الذين يفلحون أرض الكنيسة » . H. Heaton . المرجع السابق الاشارة اليه ص ٨٤ - ٨٥ .

(٤٧) في اطار هذا التكوين الاجتماعي يمكن ، ابتداء من ملكية الأرض ، تمييز ثلاث حالات اجتماعية Etat Social; Social Estate سادت الريف الاقطاعي ، يحتوي كل منها تنظيما وظيفيا . فهناك أولا رجال الدين the clergy; le clergé بما لهم من تنظيم هرمي يفوق تنظيم النبلاء احكاما ويسهل لهم اكتساب الأرض (وقد كان ما تملكه الكنيسة من الأرض يزيد علي تلك التي يملكها النبلاء) والسلطة والهيبة الاجتماعية . كما كانوا أصحاب المعرفة (وهو ما يعطيهم سطوة اضافية) . بل أنه مكن الكنيسة من أن تكون سلطة دولية تفوق سلطة الملوك الفعليين (في أزهي فتراتها أي تلك التي غطت القرون من التاسع الي الحادي عشر) الا أن قوة رجال الدين كانت تعاني من أن تنظيمهم لم يكن يتضمن اعادة انتاج نفسه ، اذ كانت الكنيسة تلجأ الي الفئات الاجتماعية الأخري لتجنيد أفرادها ، الأمر الذي يحد من التماسك بينهم . وهناك ثانيا النبلاء the nobility; la noblesse ويمثلون الطبقة الحاكمة بما تحتويه من رجال الحرب ، الفرسان . كانوا يعتبرون أنفسهم طبقة لا يحق للآخرين ، وخاصة العامة ، أن يقتربوا منهم . فبالاضافة الي مركزهم القانوني المتميز كان لهم نمط حياة مختلف عن نمط حياة الآخرين (بالنسبة لمستوي المعيشة ، العادات والقواعد الأخلاقية ، التعليم ، الذوق في الفن والأدب ، طريقة اللبس ، حتي اللغة التي يتكلمونها في حياتهم اليومية) الا أن العلاقة بين النبلاء كان يغلب عليها طابع التنافس في ظل روابط التبعية التي تربطهم . (وذلك لأنهم كانوا يتقاسمون في الواقع فائض الانتاج الذي يحصلون عليه من الفلاحين) . وهناك ثالثا عامة الناس the common people الذين يتمثلون ، قبل قيام المدن ونموها ، في الفلاحين الذين يعيشون في الاقطاعيات وينظم الكثير من حياتهم وفقا لرغبات سيد الأرض الذي يستطيع أن يلحق بهم ويعيدهم الي الأرض أن غادروها . كما أن للسيد حقوق حتي علي أشخاصهم (كحق قضاء الليلة الأولي مع بنات الفلاحين عند زواجهن) وكانوا أقل الفئات تنظيما وأن كان ذلك لم يمنعهم من الثورة ضد الأسياد (في فرنسا وانجلترا وألمانيا وأسبانيا خاصة طوال القرن الرابع عشر) . انظر في ذلك :

O.C. Cox, Caste, Class & Race, A Study in Social Dynamics. Monthly Review Press, New York, 1959. p. 121 – 132 — A. Soboul, Précis d'histoire de la révolution française, Editions Sociales, Paris, 1962.

وذلك بالنسبة للمجتمع الفرنسي)

هذا التجزأ وانعدام المركزية كانا من الدرجة بحيث يستحيل معها علي طريقة الانتاج هذه أن تتقدم بسرعة وبفضل قواها الذاتية . ومن ثم مثل التوسع الأفقي ، أي انسحاب طريقة الانتاج هذه لتغطي مساحات جديدة من الأرض لم تكن مزروعة من قبل ، السبيل الوحيد لتوسعها توسعا لا يفقدها خصائصها . وهو توسع استمر ، بدافع من الملاك ورجال والدين في حرصهم علي توسيع ملكياتهم وبدافع من الاقنان في سعيهم الي المساومة في سبيل شروط أفضل علي الأرض الجديدة ، حتي القرن الثالث عشر ، حين انتهي بطريقة الانتاج هذه الي حدودها ، أي الي أقصي ما يمكن أن تعطيه . فروابط الانتاج السائدة لا تسمح باستغلال هذه الملكيات الكبيرة (الاقطاعيات) كوحدات انتاجية كبيرة تزداد عليها انتاجية العمل علي نحو يمكن من اشباع الحاجات المتزايدة خاصة للطبقة المالكة . **وصول طريقة الانتاج هذه الي حدودها في القرن الثالث عشر كان اعلانا لأزمة الأقطاع التي لم يفق منها والتي امتدت حتي القرن الخامس عشر لتصبح أزمة تفككه مع تطور طريقة الانتاج في داخل الزراعة نفسها** ، كما رأينا من قبل ، **وتطور طريقة أخري للانتاج لا ترتكز مباشرة علي الأرض وانما علي الانتاج الصناعي الحضري كانتاج للمبادلة النقدية يجد مركزه في المدينة .**

أدت القرون الأخيرة من انهيار الامبراطورية الرومانية وكذلك الغزو البربري الي القضاء علي كثير من قوي الانتاج : تدهور النشاط الزراعي ، تقلص النشاط الصناعي لغياب الأسواق وتوقف التجارة أو اضطرابها ، الأمر الذي أدي الي اختفاء المدن وتدهور ما بقي منها . وعليه لم تكن المدينة تلعب في بدء التكوين الاجتماعي الاقطاعي دورا يذكر ، اذ كان وجودها علي هامش مجتمع يقوم علي الانتاج الزراعي وتكاد تحقق الوحدة الاقتصادية الزراعية لنفسها اكتفاء ذاتيا .

الا أن زيادة انتاجية العمل الزراعي أوجدت ، وخاصة في الاقطاعيات الغنية ، فائضا من المنتجات الزراعية يمكن التخلي عنه ، ومن ثم سبيلا الي النشاط التجاري . هذا في الوقت الذي استمرت فيه بعض المدن ، وخاصة في ايطاليا ، في البقاء علي ساحل البحر الأبيض المتوسط منذ العصور القديمة بنشاطها التجاري الذي لم ينقطع . بل وبدأ هذا النشاط في الازدهار في القرن الحادي عشر مع انحسار سيطرة العرب علي البحر الأبيض (فازدهر اتجار فينيسيا مع الشرق وجنوة وبيزا مع جنوب فرنسا ، حيث طرد العرب من سردينا في ١٠١٠ ومن غرب البحر الأبيض في نهاية القرن) . ثم كان انتعاش التجارة في القرن الثاني عشر مع الحروب الصليبية واقامة الملكيات في فلسطين . ويضاف الي ذلك ابتداء قيام المدن حول النشاط التجاري خاصة في شمال أوروبا . هذه المدن الجديدة التي تمثل قيامها في تطور قوي ذات موقع متميز (أما لوجودها علي مفترق طرق برية أو نهرية ،

أو بالقرب من ميناء صالح ، أو بالقرب من كنيسة هامة أو مكان يحج اليه الأفراد) يمكن اعتبارها في الواقع أسواق أصبحت دائمة . ثم كان الاتصال بين مدن ايطاليا ومدن الشمال واقامة الطرق البرية والمائية في غرب أوروبا في القرن الثاني عشر . ورغم ذلك ظل سكان المدن يمثلون أقلية صغيرة لم تتعد في القرون من الثاني عشر حتي الخامس عشر ١٠٪ من مجموع السكان . وكانوا يمثلون ، علي الأقل بالنسبة للمدن الجديدة ، حثالة الريف : أشخاص يعيشون بلا أرض علي هامش المجتمع الزراعي ، ومشردون يعيشون علي الصدقة التي تخرجها الكنيسة ، وأقنان يهربون الي المدينة باحثين عن عمل عارض عند تاجر أو حرفي .

والمدينة في مجموعها ما زالت في أحضان الاقطاع وتحت سيطرته السياسية . وهي تقوم علي النشاط التجاري والصناعة الحرفية التي كان يغلب عليها في البداية طابع الصناعة المنزلية التي تأخذ شكل انتاج المبادلة البسيطة (وخاصة صناعة المنسوجات الصوفية ، الأدوات المعدنية (بما فيها الأسلحة) ، المنتجات الجلدية ، الخمور) . من الناحية التنظيمية تكاتفت عدة عوامل لتجعل من نظام الطوائف[٤٨] الشكل التنظيمي السائد للنشاط التجاري والحرفي . اذ مست الحاجة الي تنظيم جماعي يحمي أهل المدينة من نبلاء الريف ، وكذلك ضرورة تهيئة أماكن للأسواق العامة لا يمكن تهيئتها الا جماعيا . كذلك وجدت ضرورة حماية أفراد الحرفة من منافسة الأقنان الهاربين من الاقطاعيات بعددهم المتزايد والمتجه نحو المدن الناشئة .

فتجار المدينة منظمون في طائفة تضمن احتكار كل تجارة المدينة في يد أعضائها[٤٩] . وتضع قواعد ممارسة التجارة . كما أنها تحمي أعضاء الطائفة وتعطيهم اعانات مالية وتساعدهم وعائلاتهم . وهم وحدهم الذين ينتخبون موظفي المدينة . والممارسون لكل حرفة منظمون في طائفة تقصر ممارسة الحرفة علي أعضائها . كل عضو في الحرفة يباشر النشاط في محل أو ورشة صغيرة تمثل جزء لا يتجزأ من مسكنه ويتم فيها تحويل المادة الأولية ، بفضل

---

(٤٨) Guild system, système de corporations يمكن القول أن نظام الطوائف هذا يجد مصادره التنظيمي التاريخي في نظام الكوليجيا collegia الذي عرفته المدن الرومانية في الفترة السابقة علي انهيار الامبراطورية الرومانية . اذ لما انكمشت الصناعة وزادت البطالة حاول الكثير من الحرفيين ترك المدن والانتقال الي الريف بحثا عن عمل . لمنع ذلك لجأت الحكومة الي انشاء جمعيات بين العمال كانت عضويتها في البداية اختيارية ثم ما لبثت أن أصبحت اجبارية . بل حرم علي أعضائها ترك المهنة والانتقال الي مهنة أخرى ، وذلك للابقاء علي الصناعة علي ما كانت عليه ولضمان تحصيل الضرائب من العمال ومن تنظيماتهم . ولما حاول الأفراد الاستقالة من عضوية هذه الجمعيات صدر قانون يجعل العضوية ليس فقط اجبارية وانما كذلك وراثية . A. Mazour & J. Peoples, Men and Nation المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٥٤

(٤٩) فلاحظ للغريب عن المدينة في النشاط التجاري الا اذا دفع مصاريف باهظة ووافق علي ممارسة النشاط في أوقات معينة في السنة وفي اطار منطقة محدودة .

استخدام أدوات انتاج بسيطه مملوكه له ، الي مادة مصنوعة يدويا . ويتم البيع كذلك في هذه الورشة . ويلزم صاحب الورشة ، المعلم[٥٠] أو رب الحرفة ، بمراعاة قواعد الطائفة التي تحدد له نوع مواصفات المادة الأولية التي يستخدمها وطرق الانتاج التي يتبعها وكذلك عدد ساعات العمل والثمن الذي يبيع به ، ومن ثم لا منافسة بين أعضاء الطائفة . كما تحدد له قواعد العمل في داخل الورشة : فبالنسبة للصبيان[٥١] الذين يهدفون الي تعلم الحرفة فانهم يعملون لحساب المعلم لمدة سبع سنوات (تبدأ في سن السابعة أو الثامنة) في مقابل أن يأويه المعلم ويتكفل باعاشته ويعطيه مجموعة من الأدوات ويتعهد بتعليمه الصنعة ، حتي يصبح عاملا حرا أي « عريفا »[٥٢] يستخدمه المعلم بأجر يومي كمساعد له . وقد يصبح هذا العريف ، بعد عدة سنوات ، معلما يدخل الطائفة كعضو .

هذا وقد قام التنافس في داخل المدينة ، في هذه المرحلة ، بين التجار وأرباب الحرف . ولكن مع ازدياد أهمية المنتجات الحرفية في التجارة وتوسع هذه الأخيرة بدأ التجار في السيطرة علي النشاط الصناعي . الأمر الذي لم يمنع بعض التجار من أن يتحولوا الي أرباب صناعة ولا بعض أرباب الحرف من أن يقوموا بالانتاج للسوق مرتبطين به بطريق مباشر (ومن ثم يقومون بدور التاجر) . ابتداء من هؤلاء بدأ الانتاج الصناعي بدوره يعرف مستوي أعلي في تطور قوي الانتاج ويتحول نحو انتاج المبادلة الذي يهدف الي تركيم رأس المال النقدي (وان كان ما يزال في حدود ضيقة) . تطور قوي الانتاج هذا تم بفضل ادخال فنون انتاجية جديدة وأدوات جديدة (نقلها السوريون من شرق البحر الأبيض الي أوربا الغربية ، ونقلها العرب عن طريق أسبانيا ، وكذلك ما وصل الي أوربا عن طريق الاتصال بين قسطنطينية ومدن ايطاليا)[٥٣] . وكذلك تحت تأثير الحروب الصليبية التي أوثقت الاتصال بين الجزء الشرقي من حوض البحر الأبيض (مركز الحضارات القديمة والحضارة العربية) وأوربا الغربية : فقد تم التعرف علي منتجات أدخلت وأقيمت صناعات لانتاجها ، كما زادت انتاجية الصناعات القائمة لادخال فنون جديدة (كادخال الصبغة والألوان الواردة من الشرق في صناعة النسيج) ولاتساع أسواقها (كما كان الحال بالنسبة لصناعة الزجاج في فينيسيا) ولاستجلاب العمال الفنيين من الشرق (كما فعلت فينيسيا عندما احتلت قسطنطينية في مستهل القرن الثالث عشر) ، كما أنشئت مراكز جديدة لصناعة الأسلحة دفعت التخصص في داخل هذه الصناعة[٥٤] . ثم كان كل أثر ذلك علي نمط

(٥٠) the master: le maître.

(٥١) the companions; les compagnons

(٥٢) foreman: contremaître

(٥٣) Heaton ، المرجع السبق ، ص ١١٧ .

(٥٤) المرجع السابق ، ص ١١٨ .

الاستهلاك (اي علي تشكيلة ونوع السلع الاستهلاكية) في مجتمع أوربا الغربية وخاصة استهلاك النبلاء وسكان المدن .

وهكذا تتطور المدينة ، وقد قامت في احضان الاقطاع ، تطورا يظهر حدود هذا التكوين الاجتماعي . اذ بالتوسع الافقي للاقطاع في الزراعة يكون قد استنفذ امكانيته في زيادة الانتاج استجابة للحاجات المتزايدة وخاصة حاجات طبقة النبلاء في زيادة طلبهم علي السلع الاستهلاكية الصناعية . كما أن هذه الزيادة تنعكس في اثقال كاهل الفلاحين بالاصرار علي زيادة الريع الذين يتحملون عنه لمالكي الأرض . الأمر الذي يدفع ببعضهم الي ترك الأرض (عندما لا تنجح ثوراتهم علي الملاك) . وهنا سيجد الاقنان في المدينة فرصة لتحررهم من وطأة علاقات الانتاج الاقطاعية . يضاف هذا الي تطور الصراع بين الفلاحين وسادة الاقطاع علي نحو يدفع الي تغير شكل الريع الذي يتخلي عنه الفلاح المنتج من الريع العيني الي الريع النقدي . وهو ما يعني امكانية تغير علاقات الانتاج لمن بقي من الفلاحين في النشاط الزراعي .

ومع تطور المدن امتاز سكانها - بالنسبة لسكان الريف - وأصبح لهم تنظيمهم : في مرحلة أولي يتخلصون من الالتزامات التي يتحمل بها أهل الريف ، ثم يكتسبون من خلال صراعهم مع أمراء الاقطاع - وفي أغلب الأحيان بمقابل مالي - حق تنظيم منشئهم علي نحو يسهل لهم القيام بنشاطهم الاقتصادي . ويسعون دائما ليكونوا أحرارا ، في أن يتملكوا (ملكية لا يكون لأمير الاقطاع حق مصادرتها) ، وأن يتعاملوا (بالبيع والشراء) ، كما حرصوا علي أن تكون لهم حرية الحركة والتنقل (حتي اصبحت الحرية لصيقة بالمدينة بالتقابل مع علاقة تبعية الاقنان اللصيقة بالريف) ، كما طوروا أنظمة ادارية وقضائية وضريبية تتناسب مع نشاطهم . وأصبح لهم القيام بوظيفة البوليس داخل المدن والدفاع عنها .

وعليه أصبح لسكان المدينة[٥٥] وضعهم المتميز بالنسبة لسكان الريف . هذا الوضع المتميز يستند الي علاقة اقتصادية تمكن المدينة من استغلال الريف من خلال أثمان الاحتكار التي تفرضها المدينة والتي يمكنها من فرضها التنظيم الطائفي للتجارة والصناعة ، وكذلك من خلال التدليس التجاري والربا . ويكون من الطبيعي اذن أن ينظر الي سكان الريف علي « انهم وجدوا ليستغلوا »[٥٦] . من هنا يكون التناقض بين المدينة والريف . هذا التناقض

---

(٥٥) burgesses; les bourgeois أي سكان الـ bourg ، وهي كلمة تعني في اللغة الجرمانية القرية الكبيرة التي تتمتع ببعض خصائص المدينة . ومن هنا جاءت تسمية الطبقة الرأسمالية بالطبقة البرجوازية اذ نجد نواتها التاريخية في سكان مدن المجتمع الاقطاعي .

(٥٦) K. Bücher مشار اليه O.C.Cox المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٣٥ .

يظهر بصفة مباشرة بين سكان المدن وخاصة التجار وعلي الأخص أرباب الحرف وبين من يحصلون علي فائض الانتاج في الزراعة (أي النبلاء ورجال الدين) وبصفة غير مباشرة بين سكان المدينة والفلاحين. ثم يدخل الفلاحون في الصورة بصفة مباشرة. في مرحلة تالية، بالقدر الذي يقومون فيه بانتاج جزء من ناتج عملهم في صورة سلع تباع في السوق ليدفع من ثمنها الريع النقدي للأرض أي بقدر قيامهم بانتاج المبادلة. هذا التناقض سيمثل أحد **التناقضات الأساسية طوال فترة الانتقال من التكوين الاجتماعي الاقطاعي الي التكوين الاجتماعي الرأسمالي.**

الا أن ذلك لا يعني أن سكان المدينة كانوا يمثلون طبقة اجتماعية واحدة متجانسة. اذ كان من الممكن أن نميز في داخل مجتمع المدينة بين الفئة العليا من طبقة التجار، وصغار تجار التجزئة والحرفيين، والطبقة العاملة. بينما كانت الفئة الأولي تحكم المدينة، وكان للفئة الثانية في مرحلة تالية حق انتخاب موظفيها، لم يكن للعمال العاديين «أي نصيب في الحكومة ولا حق استئجار مكان يبيع عليه في السوق، كما لم يكن له حق تملك محل أو ورشة في المدينة»[٥٧]. ولم تكن المدن «ترحب بالاقنان الذين يهيمون اليها من المناطق الريفية الا لأنهم كانوا يزيدون من عدد العمال في المدن، وكان القن يستقبل بفتور ان هو حاول أن يشتري قطعة من الأرض داخل أسوار المدينة»[٥٨]. ومن ثم يقوم التركيب الطبقي لمجتمع المدينة أساسا علي وجود طبقتين، أحدهما (مكونة من كبار التجار وكبار أرباب الحرف الصناعية مع ما بين هؤلاء من تناقض) تملك وتحكم، والأخري لا تملك ولا تحكم وانما تعمل، هي الطبقة العاملة. يقوم هذا التكوين الطبقي علي **التناقض بين هاتين الطبقتين**[٥٩]. **هذا التناقض يصبح فيما بعد العلامة الديالكتيكية الأساسية في التكوين الاجتماعي الرأسمالي**[٦٠].

علي هذا النحو نشهد نمو انتاج المبادلة البسيط في أحضان التكوين الاجتماعي الاقطاعي، في ريفه وفي مدنه. ومع تطور هذا النوع من الانتاج من خلال التناقض بين الطبقة الاقطاعية وطبقة الفلاحين، من جانب، وبين طبقة التجار والحرفيين من جانب آخر، ولد التمييز الاجتماعي في داخل الفلاحين الاكثر انتعاشا المرتبطين مباشرة بالسوق (مع

---

(٥٧) Mrs. J.R. Green. Town Life in the Fifteenth Century, London, 1894. Vol. I. p. 193.
مشار اليه في O.C. COX ، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١٣٠، هامش ٤٣.

(٥٨) J.W. Thompson, The Middle Ages, New York, 1913, p. 738.
مشار اليه في O.C. COX ، المرجع السابق، ص ١٣٥.

(٥٩) أنظر في هذا المعني كذلك E Lipson . المرجع السابق الاشارة اليه. ص ٣٦٤ وما بعدها.

(٦٠) حتي في داخل الطبقة المالكة رأينا التناقض بين التجار وأرباب الصناعة، وهو تناقض يحل مؤقتا بسيطرة التجار علي الصناعة، أنظر E. Lipson ، المرجع السابق، ص ٤٣٥.

امكانية تركيمهم لجزء من الفائض) والأفقر من الفلاحين ، وكذلك بين أرباب الحرف المرتبطين مباشرة بالسوق (مع امكانية تركيمهم لجزء من الفائض) والعمال الحرفيين . تلك هي روابط الانتاج الرأسمالية التي تنمو جنينا من خلال أزمة تفكك الاقطاع . (ولكن عملية تفكك هذا النظام وخلق التميز الاجتماعي تستغرق وقتا طويلا ، ولهذا لم تبرز طريقة الانتاج الجديدة كاملة النمو من طريقة الانتاج الاقطاعية ، واذا استطاعت أن تظهر فقط عندما كان انهيار الاقطاع قد وصل الي مرحلة متقدمة ، كما سنري في الفصل التالي) .

اذا كانت طريقة الانتاج هذه تمثل ، في مراحل وجودها المختلفة ، الأساس الاقتصادي للمجتمع الأوربي في العصور الوسطي ، فانها تجد التعبير الاداري والفكري عنها في الكنيسة ورجال الدين[٦١] . فقد كان للكنيسة نظام ووحدة عوضا الاتجاهات الفوضوية للنبلاء وزودا العالم المسيحي ، رغم اتساعه وتفتت وجود أمراء الاقطاع ، بأسس مشتركة للسلطة . ورغم وجود التنازع بين النبلاء ورجال الدين بالنسبة لقضايا معينة ، لمس كل منهما حاجته الي الآخر في سبيل الابقاء علي هذا النوع من التنظيم الاجتماعي التي مثلت الكنيسة جزءا لا يتجزأ منه .

والواقع أن الكنيسة لم تبدأ في بناء تنظيم يسيطر علي حياة وأفكار كل سكان العالم المسيحي من الملك ابتداء الي القن انتهاء الا في القرن العاشر عندما اصطلحت نظام الرهبنة[٦٢] . وكان هذا التنظيم ، كما رأينا ، اقطاعيا : فبالاضافة الي أن كبار رجال الدين كانوا من العائلات الاقطاعية كان أصغرهم يفتحون أراضي جديدة لحساب كنائسهم ، ممثلين بذلك رأس الحربة في التوسع الاقطاعي . هذا التنظيم الكنسي احتكر ادارة المجتمع الاقطاعي احتكارا يعطي لفكر العصور الوسطي درجة من الوحدة والتماسك ويضع في نفس الوقت حدودا خطيرة علي مجال هذا الفكر . بمعني آخر هو احتكار يعطي الفكر الكنسي في ذات الوقت اساس قوته (بما يعطيه من تماسك) وجذور ضعفه (بما يضيق من أفقه) .

وقد تمثلت النظرة العامة لهذا الفكر الكنسي ، فيما يتعلق بشئون الانسان ، في أن حياة المجتمع هي حياة في عالم أول . هذه الحياة ليست الا تمهيدا واعدادا لحياة أخري خالدة ،

---

(٦١) استعنا في كتابة هذه الصفحات عن الفكر في المجتمع الاقطاعي ، بالاضافة الي المراجع التي سبق ذكرها في بداية الكلام عن طريقة الانتاج الاقطاعية ، بالمراجع الآتية :

J. B. Bernal, Science in History p. 214 – 221 — B. Russell, History of Western Philosophy. Unwin University Books, London, 1962, p. 422 – 462 — J. Schumpeter.

History of Economic Analysis, p. 107 & sqq. — A. Wolf, A philosophic and Scientific Retrospect, in, Outline of Modern Knowledge, p. 18 – 19 — M. De Wulf, An Introduction to Scholastic Philosophy, Dover, Inc, New York. 1956, part one.

يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٥ .

(٦٢) وهو اصطلاح بدأ في كلني Cluny في بورجونيا La Borgogne بفرنسا .

... ومن ثم كان على المسيحيين أن ينظروا اليها على هذا النحو ... الذي القدم للكنيسة من حياة المجتمع لم يمنعها ، على الصعيد العملي ، من أن تهتم ... اهتمام بشئون هذه الحياة « الدنيا » أو أن تنشغل بعمق بالابقاء على النظام الاقطاعي .

وقد ... الفكر الكنسي ... السيطرة على الحياة الفكرية في أوروبا في مرحلة الأولى لسيادة طريقة الانتاج الاقطاعية ، مرحلة ساد فيها النشاط الزراعي وعرفت الكنيسة كأكبر مالك للأرض . في مرحلة ثانية ، شهدت قيام المدينة وتطورها ، أدى انشغال الكنيسة بالاقتصاد ريعي الجوهر الى وضعها ، ابتداء من القرن الثاني عشر ، في موقف تعارض مع مصالح « المجتمع الزمني » للتجار والحرفيين . اذ في هذه المرحلة الثانية ، مرحلة أزمة التكوين الاجتماعي الاقطاعي ، ظهرت ، تحت تأثير الفكر العلمي للعرب[٦٣] ، أفكار جديدة عدتها الكنيسة خروجا عليها . في البداية تمثل رد فعل الكنيسة في محاولات القضاء على هذا الفكر بالعنف[٦٤] ، ثم بعد ذلك في تعبير لموقفها عن طريق محاولات احتواء بعض الأفكار الجديدة التي تتضمن تغييرا لا يخرج عن اطار التعاليم الأساسية Dogmas[٦٥] ، ثم ما لبثت الكنيسة أن احتاجت ، في رد فعلها حفاظا على وضعها ومكانها في النظام الاقطاعي ، الى تجنيد كل امكانياتها الفكرية ضد الفكر الجديد لمجتمع المدينة . هذا التجنيد وجد تجسده بلورته في فكر المدرسيين[٦٦] الذي ازدهر في جامعات أوروبا الوليدة[٦٧]

---

(٦٣) بدأ هذا التأثير للفكر العلمي العربي (الذي عرف أوج ازدهاره في القرون التاسع والعاشر والحادي عشر الميلادية) من خلال بعض الأعمال الفكرية القليلة التي انتقلت الى أوروبا في القرن الحادي عشر ، ثم بالفيضان من الفكر العربي الذي ساد القرن الثاني عشر عندما ترجمت أهم مؤلفات العرب والاغريق (ومعظم هذه الأخيرة من نسختها العربية) الى اللاتينية . تمت أهم هذه الترجمات في أسبانيا والبعض منها في صقلية . أنظر :

J Bernal. Science History p. 218 – 219.

(٦٤) للقضاء على كل ما يعد « بدعة في الفكر » قامت الكنيسة بحروب صليبية ، مثال ذلك الحرب الصليبية التي شنتها ضد « الالبيين » Albigenses: Albigeois cathares) وهم أفراد طائفة دينية نشأت في جنوب فرنسا حول مدينة Albi التي . وقد قامت الحرب ضدهم بأمر أصدره البابا أنوسنت الثالث Innocent III في ١٢٠٩ واستمرت حتى ١٢٢٩ (وانتهت بهزيمتهم) . كما أقامت الكنيسة نظام محاكم التفتيش Inquisition (التي احتفظت باجراءاتها الداخلية في سرية لا يمكن اختراقها) . هذه المحاكم ، التي وضع أساسها المجلس الكنسي في فيرونا Vérone في ١١٨٣ ، كانت تتولى البحث عن أهل البدعة ومعاقبتهم بل وافنائهم . وفي عام ١٢٣٣ أنشأ البابا جريجوار التاسع Gregoire IX محكمة خاصة أوكلت الى الرهبان الدومينكان لمحاربة انتشار « البدعة الالبية » . ثم ما لبثت أعمال هذه المحاكم أن انتشرت لتغطي كل العالم المسيحي الأوروبي ، ولتسود المسرح الفكري خاصة في ايطاليا (حيث المدن أكثر تطورا من أي مكان آخر في أوروبا) وفي أسبانيا (حيث أثر الفكر العلمي العربي والاغريقي أكبر ما يكون) في القرن الثالث عشر . (ولم يلغ هذا النظام في فرنسا الا في ١٨٠٨ ، ثم أعيد في الفترة من ١٨١٤ - ١٨٣٤) .

(٦٥) كما هو الحال بالنسبة لأفكار سان فرنسوا داسيز (الذي ولد في اسيز في اقليم أومبريا بايطاليا . ١١٨٢ - ١٢٢٦) ، التي كانت تعكس ثورة الفئة الأفقر من رجال المدينة ضد التكالب على الحياة الدنيا والثروات الزائدة عن الحد . وقد أسس سان فرنسوا داسيز طائفة الرهبان الفرنسيسكان التي أبدت عداء للنظام الفكري الأرسطو طاليسي وذلك الخاص بالرهبان الدومينكان .

(٦٦) The Scholastics: Les Scolastiques

(٦٧) نشأت هذه الجامعات أولا في باريس (التي اكتسبت اعترافا بوجودها في ١١٦٠) ، ثم في بولونيا ، واكسفورد (التي نشأت كفرع لجامعة باريس في ١١٦٧) وكمبردج في ١٢٠٩ ، ثم في مدن أوروبية أخرى ، بتحول بعض المدارس

(وهي جامعات كانت تقوم أساسا علي تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين) وعلي الأخص فكر سان توماس الاكويني[٦٨] . ومن هنا كان تعاطفهم الغريزي مع أرسطو طاليس . ذلك المدافع الكبير عن « النظام The Order » .

ويتمثل جوهر فكر المدرسيين في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة ، أي بين الايمان والعقل أو بين الوحي ومحاولات تفسير الكون عن طريق نور العقل البشري . وهي محاولة تكمل في الواقع الصورة التي بدأها العصر القديم واستمرت في الفكر الاسلامي طوال القرون من التاسع حتي الحادي عشر[٦٩] . وتقوم علي استخدام الجانب الاستنباطي من منهج أرسطو (والاستعانة كذلك ببعض حججه) في معالجة أوضاع المجتمع الاقطاعي . هذا الفكر الذي يغلب عليه الطابع اللاهوتي مكن الكنيسة من أن تستمر في الضغط علي الفكر الجديد لمجتمع المدينة طوال ثلاثة قرون أخري .

وفي أحضان هذا الفكر اللاهوتي ولد بعض **الفكر الاقتصادي** . وقد دار هذا الفكر حتي القرن الرابع عشر حول فكرتين أساسيتين . :

ـ فكرة أولي ، أقل في الأهمية ولكننا نعرضها أولا لننتهي منها . تدور حول ادانة الفائدة

= الكاثوليكية التي كثر عدد روادها وازدادت أهميتها . هذه الجامعات ، التي استمدت في تنظيمها من تجربة مدارس الاغريق القديمة والمدرسة العربية ، كانت تعطي تعليما يجد مركزه في الدراسات اللاهوتية ولكنه يؤسس علي علي تدريس محدود لما يسمي « بالفنون الحرة السبعة » . الثلاثي المكون من مواد قواعد اللغة والخطابة والمنطق ، والرباعي المكون من الحساب والهندسة والفلك والموسيقي (وكان يتم تدريسها علي أساس رمزي وعلمي ، مقتفين في ذلك أثر الجامعات الاسلامية) . علي هذا الاساس يتم تدريس الفلسفة للوصول أخيرا الي محور الدراسة أي اللاهوت . وقد أهتمت بعض الجامعات بالطب والقانون . واشتركت كل الجامعات في غياب دراسة التاريخ والآداب منها . وكان منهج التدريس في هذه الجامعات يتمثل أساسا في المحاضرات والمناقشات العلمية تحت اشراف أستاذ نظرا لقلة الكتب . هذه الجامعات مثلث في البدء بؤرة الحياة الفكرية الأوروبية ، ثم أصبحت ، باستثناء القليل منها ، معاقل الحفاظ علي الافكار المستقرة وعائقا لكل تقدم ثقافي .

(٦٨) نشأ St. Thomas Aquinas: St. Thomas D'aquin (١٢٢٥ أو ١٢٢٧ - ١٢٧٤) في روكاسيكا Roccasecca بالقرب من مدينة نابولي بايطاليا في عائلة من الفرسان . وقد درس في مونت كازينو ، ثم دخل في طائفة الرهبان الدومنيكان التي لم يكن قد مر طويلا علي انشائها . ثم هو يتلقي تكوينه الأولي في اطار هذه الطائفة في نابولي ليرسل بعد ذلك الي باريس ثم الي كولونيا حيث يوجد الفيلسوف والمفكر اللاهوتي الدومنيكي البيرلوجراند Albert Le Grand (١١٩٣ - ١٢٨٠) ليتتلمذ عليه . ويحقق سان توماس تقدما كبيرا في الدراسة اللاهوتية علي يد أستاذه ، تقدما يخول له الحصول علي درجة الأستاذية من جامعة باريس وأهم مؤلفاته هي Summa Theologiae, Summa contra Gentiles وقد سادت أفكاره في الفكر الكنسي ليصبح نظامه الفلسفي أساسا لكل تعليم ديني كاثوليكي ، وهو ما تأكد (من الناحية الشكلية) بأمر اصدره البابا ليو الثالث عشر في ١٨٧٩ Leo XIII .

(٦٩) الواقع أن فكر المدرسيين ، وعلي الأخص فكر سان توماس الاكويني ، انما يمثل استمرارا للنقاش الذي دار بين الغزالي (١٠٥٨ - ١١١١) الذي حاول أن يحذر من عدم جدوي محاولة التوفيق بين القرآن والفلسفة ، وابن رشد Averros (١١٢٦ - ١١٩٨) الذي جادل في ذلك . وعليه لا يكون تصوير المجتمع المراد بناؤه في مصر حاليا ، في سبعينات القرن العشرين ، علي أنه مجتمع الايمان والعلم الا انعكاسا لاتجاه ما زال يعيش الصراعات الفكرية للقرنين الحادي عشر والثاني عشر .

... تلك التي قدمها أرسطو .

أما الفكرة الثانية ، وهي الأهم فهي فكرة الثمن العادل[٧٠] . مؤدي هذه الفكرة أنه يوجد لكل سلعة ثمن عادل يرتكز أساسا على نفقة الانتاج . ابتداء من نفقة الانتاج هذه يستطيع البائع أن يحقق ربحا معقولا يسمح له بالحياة (هو ومن يعولهم) وفقا لمستوى المعيشة الذي يتمتع به أفراد طبقته . وتكون كل محاولة لتحقيق كسب أكبر مخالفة لقواعد الأخلاق المسيحية . هنا يسعى الفكر الى تحديد الثمن « العادل » وليس الى تفسير « الثمن الجاري » في السوق . غير أن البدء في تحديد الثمن العادل بنفقة الانتاج يعكس أن اهتمام المدرسيين ينصب على مجال الانتاج . ولكن أي انتاج ؟ انتاج المبادلة الصغير حيث يقوم بالنشاط الانتاجي أفراد مستقلون يبيعون جزءا من منتجاتهم في السوق في مقابل ايراد يستخدمونه في شراء سلع يقومون هم أنفسهم باستهلاكها . وماذا عن التاجر وعن الثمن الذي يبيع به ؟ في البداية أدان الفكر المدرسي التجارة كنشاط (ناحيا بذلك منحى أرسطو ، كما سبق أن رأينا) ، ولكن مع ازدياد نشاط التاجر أعفاه الفكر المدرسي من الادانة الأخلاقية اذا ما باع السلعة بثمن أعلى مما دفعه في شرائها في حالتين : حالة ما اذا خصص الكسب المتحقق لغرض ضروري أو نبيل (لاعاشة عائلته أو مساعدة محتاج) ، وحالة ما اذا اشترى الشخص دون وجود نية لبيع عند الشراء ، ثم طرأت النية فيما بعد وكان في هذه الأثناء قد حسن من الشيء بطريقة أو بأخرى ، أو كان قد تحمل مخاطرة في نقل الشيء من مكان الى آخر ، أو كانت الأثمان قد تغيرت بتغير المكان أو الزمان . وبعبارة أخرى ينجو التاجر من الادانة الأخلاقية اذا ما سلك سلوك المنتج الصغير) . وفيما عدا هاتين الحالتين لم يعف التاجر من الأدانة الأخلاقية في نظر المدرسيين .

ذلك هو جوهر فكرة الثمن العادل . هذه الفكرة وان كان قد انتهى بها الأمر ، مع التوسع في النشاط التجاري وتعميم انتاج المبادلة وقيام قوى السوق التلقائية بتنظيم النشاط الاقتصادي ، الى أن تفقد سيطرتها على العقول ، كان لها الفضل ، بارتكازها على نفقة الانتاج ، في أن تبقى عادة على التفكير في « القيمة » في مجال الانتاج راسخة في وعي المنتجين أنفسهم ، وتكون بذلك قد أثبتت أنها أكثر ما تركه المدرسيين أثرا في مجال الفكر الاقتصادي .

هذا وقد شهدت الفترة الأخيرة ، في القرن الرابع عشر ، من فكر المدرسيين ارهاصات فكر اقتصادي ينشغل بقضايا القيمة والأثمان ، ينشغل بمشكلات النقود وخاصة النقود المعدنية ، بمشكلات التبادل مع الخارج وبالتحركات الدولية للذهب والفضة ، كما ينشغل

(٧٠) The just price: Le juste prix.

بالفائدة والربح[٧١] . ولكنها مشكلات تتعلق بظواهر تنتمي الى طريقة الانتاج الرأسمالية الوليدة التي بدأت تفرض وجودها ، والتي شهدت فيما بعد ، مع قيامها وتطورها ، مولد علم الاقتصاد السياسي وتطوره . قبل أن نبدأ في دراسة مولد هذا العلم وتطوره قد يكون من المفيد ، على الأقل في مجال المقارنة ، أن نتعرف على أمثلة من الفكر الاقتصادي العربي الذي تبلور في القرن الرابع عشر .

(٧١) أنظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٩٢ - ٩٤ .

٣. الفكر الاقتصادي العربي[٧٢] في القرن الرابع عشر[٧٣].

يمكن اعتبار المجتمع الاسلامي في شمال أفريقيا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر مجتمعا يقوم على انتاج المبادلة الصغير الذي يغلب عليه الطابع الزراعي، أي مجتمعا يتم فيه الانتاج والمبادلة بواسطة صغار المنتجين الذين يتملكون وسائل الانتاج فيما عدا الأرض. فهذه لم تكن مملوكة في مصر للمنتج المباشر. اذ كان للسلطان حق مباشر على مساحة كبيرة من الأرض الزراعية (تقارب نصف المساحة المزروعة) يمكنه من الحصول على فائض الانتاج يعيش عليه ويضمن اعاشة عدد من المماليك (أي ممن اعتقوا من العبيد) يشكلون في نفس الوقت حرس السلطان وجزءا من الجيش. أما باقي الأرض فيقطعها السلطان على الامراء لكل منهم مساحة تتناسب مع رتبته العسكرية[٧٤]. ويكون له أن يحصل على فائض الانتاج الزراعي في مقابل تحمله بالتزامات قبل السلطان تتمثل أساسا في اعاشة عدد من المماليك هم في نفس الوقت حرس للأمراء وأفراد في جيش السلطان. غير أن حقهم هذا على الأرض لم يكن يورث (على عكس الحال في ظل التكوين الاجتماعي الاقطاعي في أوروبا)[٧٥]. الى جانب انتاج المبادلة هذا كان يوجد بطبيعة الحال الانتاج بقصد اشباع

---

(٧٢) تقديم الفكر العربي، تقديما موازيا لدراسة المجتمع المصري (بالنسبة لفكر المقريزي) والمجتمع في المغرب (بالنسبة لفكر بن خلدون) دراسة تحوي حوصلة النشاطين المادي والفكري. هذه الدراسة التي تمثل موضوع الرسالة في الفترة الحالية منذ ثلاث سنوات مازالت في بداية الطريق. وعليه ترتكز الأفكار التي نقدمها بالنسبة للمفكرين (المقريزي وابن خلدون) على قراءتنا لمؤلفاتهم، قراءة تستهدي بمنهج عام لتاريخ المجتمع الانساني. كما نستأنس بمصادر أخرى عن المجتمع العربي في شمال أفريقيا (شرقه وغربه) في هذه الحقبة التاريخية على نحو يمكننا من أن نضعها (أي الأفكار) في وسطها التاريخي من حيث الوقائع الاجتماعية ومن حيث الفكر الاجتماعي بصفة عامة.

(٧٣) يلاحظ أننا تعمدنا الا ندخل الفكر العربي تحت فكرة «العصور الوسطى»، لأن «العصور الوسطى» بما تتضمنه من مستوى حضاري (يتوافق مع نوع من التنظيم الاجتماعي) تمثل جزءا لا يتجزأ من تاريخ أوروبا التي كتبت التاريخ انطلاقا من تاريخها هي، اذ بعد أن كتبت تاريخها حاولت أن ترسم من تاريخها ليصبح تاريخ العالم. وهو ما يتعين رفضه لأن لكل جزء من أجزاء المجتمع الانساني تاريخ. هذا التاريخ يتعين أن يكتب ابتداء من تاريخ هذا الجزء ليبين المراحل المختلفة لتطور المجتمع في هذا الجزء من العالم (الذي قد يتمتع، في نفس الحقبة الزمنية، بمستوى حضاري يختلف عن المستوى الحضاري لأجزاء أخرى من المجتمع الانساني). فالقول «بالعصور الوسطى» العربية يعني التسليم بأن المستوى الحضاري للمجتمع العربي (بما احتوى من مجتمعات ذات حضارات قديمة، كالحضارات المصرية، والبابلية، والفينيقية) كان لا يختلف عن المستوى الحضاري للمجتمع الأوروبي في العصور الوسطى، وهو ما ليس بصحيح. قولنا هذا لا يعني:

- ان كتابة هذا التاريخ (كتابة تاريخ الجزء) انما تتم استخداما لمنهج علمي يكون صحيحا لكل الدراسات التي ينصب موضوعها على المجتمع الانساني في تطوره.
- كما أنه لا يعني أن تاريخ جزء من المجتمع لا يمكن تصوره تصورا صحيحا خارج عملية تطور المجتمع الانساني في عمومه.

هذا ويلاحظ أن نفرا غير قليل من كتاب التاريخ العرب المعاصرين أنفسهم يقعون في هذا الخطأ.

(٧٤) هؤلاء كانوا يقومون كذلك بالوظائف الادارية، والى جانبهم كان يوجد موظفون مدنيون.

G. Wiet, Les Sultans Mamlouks (1250 – 1517), ch. VII, in, Précis de l'histoire d'Egypte, par divers historiens et archéologues, Institut Francais d'Archéologie Orientale du Caire, Tome deuxième, 1932, p. 238 – 285.

أنظر كذلك. الدكتور علي ابراهيم حسن، مصر في العصور الوسطى

(٧٥) في العصر المملوكي قسمت أرض مصر الى أربعة وعشرين قيراطا. اختص السلطان نفسه بأربعة قراريط والأمراء بعشرة والاجناد بالعشرة الباقية. كما وجدت بعض الملكية الحرة وملكية الوقف من عصور سابقة. وكانت القاعدة العامة أن

حاجات المنتجين المباشرين .

القول بذلك لا يجعلنا نغفل أهمية النشاط التجاري وما يتبعه من نشاط صناعي حرفي . اذ تتميز هذه الفترة بالانتعاش الكبير لتجارة ايطاليا مع الشرق . وهنا يعود لمصر دورها الرئيسي كملتقي للتجارة بين الشرق والغرب ، فعندما تصب منتجات الشرق في طريق بحري يربطها بالهند وجنوب شرق آسيا وآخر يربطها بزنزبار وشرق أفريقيا . واليها تصل المنتجات الأوربية التي تمثل مقابلاً لمنتجات الشرق ، والاسكندرية لذلك ترتبط بفينسيا وبمدن شمال غرب أوربا بطريق البحر . كما يوجد طريق للتجارة بينها وبين الشمال الغربي لأفريقيا ، حيث بلدان المغرب التي كانت هي الأخري ملتقي للتجارة بين أوربا وغرب أفريقيا .

= الاقطاع شخصي لمدة محدودة أو لحين العزل أو لمدي الحياة ، وتعود الأرض دائما للسلطان . سعيد عبد الفتاح عاشور ، الفلاح والاقطاع في عصر الأيوبيين والمماليك ، في ، الأرض والفلاح في مصر علي مر العصور ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٧٦) هو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (نسبة الي مقريز ، وهي محلة في بعلبك بلبنان) . ولد في أسرة نزحت الي مصر بالجمالية في القاهرة في عام ١٣٦٤ م (٧٦٦ هـ) ، وأقام بمصر وتوفي بها ١٤٤٢ م (٨٤٥ هـ) . تتلمذ علي ابن خلدون . وعمل بديوان الانشاء (الشئون الخارجية) ثم قاضيا ثم أستاذا للحديث ومحتسبا للقاهرة والوجه البحري (الاشراف علي الشئون الاجتماعية والاقتصادية للسكان) ثم عاد الي التدريس . وأقام في خارج مصر لفترات من عمره (١٠ سنوات بدمشق وخمس سنوات بمكة) . وله مؤلفات كثيرة ينصب منها ما أنتجه في فترة نضوجه الفكري أساسا علي التاريخ . وهو كبير مؤرخي مصر في العهد الاسلامي . ومؤلفاته نوعان : كتب موسوعية كبيرة ، أكثرها ما علي فيه بتاريخ مصر الاسلامية ، اذ وضع ثلاث كتب في تاريخها السياسي من الفتح العربي الي مصر في عهد المماليك . كما كتب في تاريخ مصر العمراني والبشري (أهمها « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » أو ما يعرف بالخطط المقريزية ، و « كتاب المقفي الكبير في تراجم أهل مصر والوافدين عليها ») . أما النوع الثاني من كتبه فهي الكتب الصغيرة التي عني في بعضها بالتاريخ لبعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية في العالم الاسلامي عامة أو في مصر خاصة . ويدخل في هذه الطائفة من كتبه الكتاب الذي نهتم به في دراستنا هذه . (أنظر الأبحاث التي ألقيت في حلقة عن المقريزي نظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في ١٩٦٦ ، ونشرت بعنوان دراسات عن المقريزي ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة ١٩٧١) .

ويتناول المقريزي تاريخ المجاعات في هذا الكتاب الذي عنونه « اغاثة الأمة بكشف الغمة ، أو تاريخ المجاعات في مصر » . كتبه في عام ١٤٠٤ م عقب فترة طويلة من المجاعات غطت السنوات من ١٣٩٢ الي ١٤٠٤ ميلادية . وهو يعالج في الواقع الأزمة الاقتصادية في مجتمع سابق علي المجتمع الرأسمالي . واذا ما نظرنا الي هذا الكتاب من الناحية المنهجية وجدناه يتميز بتركيب منطقي . فالمقريزي يقدمه في فصول أربعة : في الفصل الأول يقدم المقريزي عرضا تاريخيا للمجاعات التي عانت منها مصر وخاصة في الفترة الاسلامية من تاريخها ، وهو فصل ذو طبيعة وصفية . وفي الفصل الثاني يعرض المؤلف لأسباب المجاعات بصفة عامة ومجاعات عصره بصفة خاصة . فاذا ما عرفت الأسباب يبين المقريزي في فصل ثالث أثر المجاعات علي « الناس بأقليم مصر » . في هذا الفصل الذي هو « في ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم » لا يأخذ المقريزي المجتمع المصري ككل يغيب التمييز الاجتماعي عن داخله ، وانما هو يميز في هذا المجتمع سبع فئات اجتماعية تختلف أحوالها أثناء المجاعة : أهل الدولة ، ومياسير التجار وأولو النعمة والترف (وهم اغنياء التجار وأغنياء القوم) ، أصحاب البز وأرباب المعايش (أي المتوسطون من التجار) ، والمزارعون (وهو يفرق بين أغنياء المزارعين والفلاحين) ، وأكثر الفقهاء وطلاب العلم وصغار كتاب الدولة ، والحرفيون وأصحاب المهن الحرة والأجراء (الفعلة) ونحوهم ، وأخيرا أهل الخصاصة والمسكنة الذين يعيشون علي هامش المجتمع بفضل الصدقة ، أما الفصل الرابع من الكتاب فيتضمن ما يقترحه المقريزي من علاج أي « ما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء » ، وذلك للخروج من حالة المجاعة وتفادي وقوعها في المستقبل . وهنا يركز المقريزي علي ضرورة مواجهة مشكلة النقود المستعملة في التبادل ومعالجة الموقف من حيث نوع النقود المتداولة ، وهنا يوصي بأن يقتصر علي استعمال الذهب والفضة دون المعادن الأخري ، ومن حيث كمية النقود التي ينبغي ألا يكون مغالا فيها من الأصل كما يلزم انقاصها في حالة المجاعة . أنظر مؤلفه هذا ، طبعة دار ابن الوليد ، بيروت ، ١٩٥٦ .

[illegible] التجارة والنشاط الصناعي الحرفي تزدهر بعض المدن وتصبح مركزا للنشاط الفكري . وتشهد القاهرة وتونس وقسطنطينية وتلمسان وفاس وغرناطة الكثير من الفكر ، وخاصة ذلك المتعلق بالتاريخ . وفي أحضان التاريخ أو فلسفة التاريخ نجد الفكر الاقتصادي .

في اطار الفكر الاقتصادي نركز علي مثالين من الفكر العربي بشأن نوعين من الظواهر الاقتصادية : الأول يتعلق بالظواهر النقدية مستمده من فكر المقريزي(٧٦) ، والثاني يخص ظاهرة القيمة كما يحللها ابن خلدون(٧٧) .

أولا : يهتم المقريزي بالمشكلات الاقتصادية ويقدم لنا أفكارا عن بعض الظواهر النقدية . وهو ما يظهر في دراسة يختص بها ظاهرة المجاعة أو ما يساوي الأزمة في مجتمع سابق علي المجتمع الرأسمالي(٧٨) . فمن وصفه لمختلف المجاعات التي عرفتها مصر يبين لنا أننا بصدد موقف يتميز بنقص في انتاج قيم الاستعمال أي نقص في المنتجات والسلع وارتفاع في أثمانها ، كل الأثمان . وهو نقص يرجع ، في رأي المقريزي ، الي اسباب طبيعية وأسباب غير طبيعية . أذ فيما يتعلق بأسباب المجاعات بصفة عامة يحدثنا المقريزي عن أسباب طبيعية : «كقصور جري النيل في مصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره» ، والكوارث الطبيعية الأخري(٧٩) . أما فيما يتعلق بمجاعات عصره فتوجد لها أسباب غير هذه الأسباب الطبيعية ، وهي أسباب اجتماعية ، بعضها سياسي والبعض الآخر اقتصادي . اليك بيان هذه الأسباب الاجتماعية :

١ ـ أولها سياسي ، ويتمثل في فساد الادارة فسادا يحدث أثرا مباشرا علي الانتاج في مجتمع لعبت فيه الدولة دائما ، والدولة المركزية ، دورا هاما . يضاف الي هذا الفساد ما

---

(٧٧) هو عبد الرحمن بن خلدون . ولد في تونس في عام ١٣٣٢ م من أسرة عربية أجبرت علي النزوح من الأندلس . وعمل بوظائف كثيرة في شمال أفريقيا ثم جاء لاجئا الي القاهرة في ١٣٨٢ م . ولم يلبث أن عقد خلال أقامته المديدة بها حلقات دراسية كثيرة . ومات في القاهرة في عام ١٤٠٦ م . وابن خلدون هو أبو علم الاجتماع وفلسفة التاريخ . كتب الجزء الأول من «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر» . وفي مقدمته التي تحتوي علي فلسفة التاريخ عنده ، يقدم ابن خلدون ، أربعة قرون ونصف قبل كارل ماركس وثلاثة قرون من قبل فيكو Vico ، نظرة في تطور المجتمع الانساني تقترب من المادية التاريخية . ومن هنا كان اعتبار هذه المقدمة أهم من الناحية العلمية مما احتواه كتابه من أخبار المغرب . وهذا ما جعل كتابه يشتهر «بمقدمة ابن خلدون» Les Prolégomènes وقد رجعنا في كتابة الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الي طبعة المكتبة التجارية الكبري ، بالقاهرة (وهي طبعة لا تحمل تاريخا) .

(٧٨) يتعين عدم الخلط بين الأزمة في مجتمع سابق علي المجتمع الرأسمالي حيث يتميز الموقف بنقص في المنتجات والسلع (كقيم استعمال) وارتفاع في أسعارها ، والأزمة في مجتمع رأسمالي حيث يتميز الموقف بزيادة في السلع (كقيم مبادلة ، زيادة تبين القصور النسبي للقوة الشرائية ، وتنعكس في تكدس السلع في الأسواق وانخفاض الأثمان والأرباح والأجور وتعطل جزء معتبر من القوة العاملة وجزء من الطاقة الانتاجية المادية للمجتمع في كل أنواع النشاط الاقتصادي .

(٧٩) المقريزي ، نفس المرجع ، ص ٤١ .

يمارسه أهل الدولة من سياسة احتكارية . في أثناء المجاعة كانت توجد كميات كبيرة من الغلال تحت أيدي « أهل الدولة » بفضل ما تفرضه من ضرائب مرتفعه جدا (لم يسبق لها مثيل) يجري تحصيل[illegible] عينا . ولم يكن الناس بمستطيعي الوصول اليها الا بدفع الاسعار التي يفرضها « أهل [illegible][٨٠] .

٢ - والسبب الثاني اقتصادي ويوجد في مجال الانتاج ويتمثل في زيادة كبيرة في الريع العقاري في الزراعة ، أو ما يسميه المقريزي « أجرة الفدان من الطين » . كما « تزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره »[٨١] لارتفاع أثمان البذور وأجر العمال (الذين نقص عددهم كثيرا)[٨٢] ويزيد علي ذلك أن الدولة زادت من عدد ساعات عمل السخرة الذي يقوم به « أهل الفلح » في بناء الجسور وحفر قنوات الري[٨٣] . وقد كان لكل هذه العوامل آثار غير مواتية علي الانتاج الزراعي أدت الي نقصانه ، خاصة في جو من الارهاب والظلم كانت الادارة تمارسها في مواجهة « أهل الريف » مما دفع بالفلاحين الي هجرة الأرض[٨٤] . هنا يتكلم المقريزي عن عوامل تنحصر كلها في مجال الانتاج الزراعي وتتعلق بمظهره العيني . وتؤدي الي نقصان الناتج ومن ثم الي تقلب أثمان المنتجات الزراعية نحو الارتفاع . الا أنه لا يقف عند هذا الحد ، وانما يضيف ، في تفسيره لارتفاع الأثمان ، عاملا آخر يتعلق بالمظهر النقدي للحياة الاقتصادية .

٣ - فالسبب الثالث اذن اقتصادي ويتمثل في العامل النقدي . فالمقريزي يجد في زيادة كمية النقود المطروحة في التداول ، وخاصة كمية نوع معين من النقود المعدنية ، سببا لارتفاع المستوي العام للأثمان ، نقول المستوي العام لأنه يتكلم عن ارتفاع أثمان كل السلع والخدمات[٨٥] . وفي بيان لهذا السبب يعطينا المقريزي تاريخا مختصرا للنقود في مصر[٨٦] : من استعمال النقود الذهبية (الدينار) . الي ادخال النقود الفضة (الدرهم) في القرن

---

(٨٠) نفس المرجع ، ص ٤٣ - ٤٥ .

« وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول اليها الا بما أحبوا من الأثمان . والثاني زكاه الغلال في سنة ست وثمانمائة (هجرية م . د .) فانه حصل منه ما لم يسمع بمثله في هذا الزمن » نفس المرجع ص ٤٢ .

(٨١) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٨٢) نفس المرجع ، ص ٤٢ .

(٨٣) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٨٤) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٨٥) « وفي سنة ست وثمانمائة شنع الأمر . وارتفعت الأسعار حتي تجاوز الأردب القمح أربعمائة درهم . وسري ذلك في كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس . وتزايدت أجرة الأجراء - كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن - تزايدا لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن » . نفس المرجع . ص ٤٢ .

(٨٦) المرجع السابق . ص ٦٣ - ٧٢ .

العاشر الميلادي لتستخدم في مرحلة أولي في تسويه المدفوعات التي تأخذ مكانا بمناسبة انفاقات الحياة اليومية للعائلات ، وهي نقود لم تحظ بقبول عام من جانب الأفراد الا في القرن الثالث عشر الميلادي[٨٧] . ذلك الي جانب استخدام سلع أخري غير المعادن كنقود في تسوية المعاملات ذات القيمة الصغيرة في مختلف مناطق مصر . ثم هو يحدثنا عن ادخال العملة النحاسية (الفلوس) ، أولا علي نطاق جد محدود في تسوية المعاملات اليومية الصغيرة القيمة ، لتصبح العملة السائدة في القرن الثالث عشر[٨٨] . وهو يري في زيادة كمية هذه العملة الأخيرة ، الفلوس ، علي حساب العملات الأخري ، سببا من أسباب ارتفاع الأثمان .

علي هذا النحو يبرز المقريزي أثر العامل النقدي . فيما يتعلق بكمية النقود ، علي النشاط الاقتصادي من خلال أثرها علي المستوي العام للأثمان . ويكون بذلك من رواد « النظرية الكمية في قيمة النقود »[٨٩] .

من ناحية أخري يلاحظ المقريزي اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول في أثناء فترة المجاعة بعد أن كان النوعان من النقود يوجدان جنبا الي جنب في التداول . فمع شحة المنتجات وارتفاع الأسعار بدأت العملة الفضية في الاختفاء . وذلك لأن ارتفاع أثمان المنتجات (بما فيها الفضة كمعدن له استخدامات أخري في صناعة الحلي والأواني) يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وهو ما يدفع الأفرد الي تفضيل تحويل القطع النقدية الفضية (وهي مصنوعة من معدن أثمن من النحاس) لاستخدامها كمعدن[٩٠] (أي في صناعة الحلي والأواني)[٩١] : في موقف يتميز بارتفاع الأثمان وباستخدام عملتين احداهما مصنوعة من معدن أثمن من معدن الأخري ، تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين الي الاختفاء من التداول النقدي مفسحة المجال للعملة الأخري

---

(٨٧) المرجع السابق ، ص ٦٤-٦٦ .

(٨٨) وأما الفلوس فانه لما كان في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان الي شيء سوي نقدي الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات ، لم يسم أبدا علي وجه الدهر ساعة من نهار مما عرف من أخبار الخليقة نقدا ، لا ولا أقيم بمنزلة أحد النقدين » . المقريزي ، المرجع السابق ، ص ٦٦-٦٧ .

(٨٩) يعبر عن النظرية الكمية في قيمة النقود The quantitative theory; la théorie quantitative كما يقدمها ايرفنج فيشر Irving Fisher (وهو اقتصادي أمريكي كان يقوم بتدريس الاقتصاد في جامعة ييل ، وعاش بين ١٨٧٦ و ١٩٤٧) في صورة م ث = ن س + ن١ س١ ، حيث م ترمز لحجم المعاملات ، ث متوسط الثمن في المعاملات ، ن لكمية النقود المعدنية والورقية ، س لسرعة تداول هذه النقود . ن١ لكمية نقود الودائع ، س١ لسرعة تداول هذه النقود .

وكان فيشر هو الذي أدخل علي هذه المعادلة نقود الودائع وسرعة تداولها . انظر :
J. Marshal & J. Lecaillon. Les flux monétaires. Editions Cujas, Paris, 1967 p. 78 et sqq.

(٩٠) المقريزي ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٧١-٧٢ .

(٩١) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

لتسود في التداول . وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة : وبهذا نجد في فكر المقريزي جوهر ما يسمي بقانون جريشام[٩٢].

وهكذا نجد في كتابات المقريزي عن التاريخ مثلا للفكر الاقتصادي المصري في القرن الرابع عشر الميلادي .

ثانيا : أما المثل الثاني للفكر الاقتصادي العربي في هذا القرن فنجده في الفكر الاقتصادي لابن خلدون ، وخاصة ذلك المتعلق بظاهرة القيمة . هذا الفكر نجده في أحضان فكر ابن خلدون المتعلق بالتاريخ وفلسفة التاريخ .

فالواقع أن ابن خلدون يهتم بالمجتمع الانساني ككل ، وبالمجتمع الانساني في حركته التاريخية : الهدف الذي يضعه لنفسه هو كتابة تاريخ العرب والبربر في القطر المغربي[٩٣] . ولكي يقوم بذلك يحرص أولا علي تعريف المقصود بالتاريخ ، فيقول ان فن التاريخ وان كان « في ظاهره لا يزيد علي أخبار عن الأيام والدول ، والسوابق من القرون الأول ، تنمو فيها الأقوال ، وتضرب فيها الأمثال » الا أنه « في باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق . فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد في علومها وخليق »[٩٤] . وكتابة التاريخ بمفهومه هذا استخداما لمنهج التحقيق وتعليل الكائنات لا تكون ممكنة الا اذا علم المؤرخ طبيعة المجتمع الانساني بصفة عامة والمباديء التي تحكم حركته : « فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالامكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضي طبعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له . واذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه . وحينئذ فاذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه ، وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحري به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه »[٩٥] .

---

(٩٢) Sir Thomas Gresham (١٥١٩ - ١٥٨٩) ، وهو منظم وتاجر ومصرفي انجليزي . وقد عرض أرسطوفان Airstophane وأريزم N. Oresme (وهو مفكر من المدرسيين معروف بكتاباته عن النقود وخاصة مؤلفه « في أصل النقود وطبيعتها وتطورها ١٣٢٠ - ١٣٨٢) هذا القانون من قبل ، كما قام بذلك عدد آخر من كتاب القرن السادس عشر » . أنظر : Dictionnaire des Science économiques, tome, I, p. 588,

(٩٣) وفي ذلك يقول ابن خلدون : ويختص « قصدي في التأليف المغرب وأحوال أجياله وأممه وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الأقطار لعدم اطلاعي علي أحوال المشرق وأممه » . المقدمة ، ص ٣٢ .

(٩٤) المرجع السابق ، ص ٣ - ٤ .

(٩٥) المقدمة ، ص ٣٧ - ٣٨ . وقد نهج ابن خلدون هذا المنهج في كتاباته لتاريخ المغرب ، ويقول لنا أنه فعل ذلك « داخلا من باب الأسباب علي العموم الي الأخبار علي الخصوص » ، ص ٧ .

ويجد المؤرخ هذه المعرفة في مجال علم جديد له موضوعه ومنهجه يخصص ابن خلدون للتعريف به الكتاب الأول من مؤلفه : « في طبيعة العمران في الخليقة ... » وعن هذا العلم يقول « وكان هذا علم مستقل بنفسه ، فانه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الانساني ، وذو مسائل ، وهي بيان لما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخري . وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا »[٩٦] .

أما موضوع هذا العلم فينصب علي المجتمع الانساني في مجموعة ، وفي تطوره ، أي ، علي حد قول ابن خلدون ، عل « الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات ، واصناف التغلبات للبشر[٩٧] بعضهم علي بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع ، وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال »[٩٨] .

وفي دراسته « للعمران البشري علي جملته » يري ابن خلدون أنه « ضروري ... اذ الانسان مدني بالطبع » . هذا العمران أو الاجتماع البشري يقوم علي العمل الاجتماعي الذي يرتكز علي التعاون بين الأفراد[٩٩] . ويتم في وسط طبيعي يؤثر علي نوع العمران وأحوال أفراد المجتمع[١٠٠] . والعمران البشري ، أي المجتمع الانساني ، له في أثناء تطوره أشكاله المختلفة ، وعليه يكون « من الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والاجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام ... ذلك أن أحوال العالم والامم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم علي وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، انما هو اختلاف علي الأيام والأزمنة . وانتقال من حال الي حال . وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول »[١٠١] .

---

(٩٦) نفس المرجع ، ص ٣٨ . ثم أن ابن خلدون يعي أنه ينشيء علما جديدا ، حين يقول « وأعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة ، غريب النزعة ، عزيز الفائدة . أعثر عليه البحث وأدي اليه الغوص . وليس من علم الخطابة .. ولا هو أيضا من علم السياسة .. فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفنين اللذين ربما يشبهانه . وكأنه علم مستنبط النشأة . ولعمري لم أقف علي الكلام في منحاه لأحد من الخليقة . لا أدري الغفلتهم عن ذلك وليس الظن بهم ، أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل الينا » . ص ٣٨ .

(٩٧) والأمر هنا يتعلق بالمجتمع ، بالبشر سير الملوك . في نقده لمن يقتصرون في كتابة التاريخ علي سير الملوك يقول ابن خلدون أنهم « ذهبوا الي الاكتفاء بأسماء الملوك والانصار ، مقطوعة عن الأنساب والأخبار .. وليس يعتبر لهؤلاء مقال ، ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال » . المقدمة ، ص ٥ . وفي مجال تقديمه لكتابة يقول انني « بنيته علي أخبار الأمم الذين عمروا المغرب في هذه الأعصار ، وملأوا أكناف الضواحي منه والأمصار ، وما كان لهم من الدول الطوال أو القصار . ومن السلف من الملوك والأنصار . وهما العرب والبربر » . ص ٦ .

(٩٨) المقدمة ، ص ٣٥ .

(٩٩) المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

(١٠٠) المرجع السابق ، ص ٤٨ وما بعدها .

(١٠١) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

أما عن منهج هذا العلم الجديد فنستطيع أن نجمع شتاته مما كتبه ابن خلدون على النحو التالي :

- أولا التسليم مقدما بأن الظواهر توجد خارج وعي الانسان ككل ترتبط أجزاؤه ارتباط الأسباب بالمسببات ، وأنها في تحول مستمر فهو يقول « أعلم ... أنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من الترتيب والأحكام وربط الأسباب بالمسببات واتصال الأكوان بالأكوان واستحالة (أي تحول . م.د) بعض الموجودات الى بعض ، لا تنقضي عجائبه ولا تنتهي غاياته وأبدأ من ذلك بالعالم المحسوس الجثماني ، وأولا عالم العناصر المشاهدة كيف تدرج صاعدا من الأرض الى الماء ، ثم الى الهواء ثم الى النار متصلا بعضها ببعض ، وكل واحد منها مستعد الى أن يستحيل الى ما يليه صاعدا وهابطا ويستحيل بعض الأوقات . والصاعد منها ألطف مما قبله الى أن ينتهي الى عالم الأفلاك ، وهو ألطف من الكل ، على طبقات اتصل بعضها ببعض على هيئة لا يدرك الحس منها الا الحركات فقط ، وبها (أي بالحركات ، م.د) يهتدي بعضهم الى معرفة مقاديرها وأوضاعها وما بعد ذلك من وجود الذوات التي لها هذه الآثار فيها . ثم انظر الى عالم التكوين كيف ابتدأ من المعادن ثم النبات ثم الحيوان على هيئة بديعة من التدريج ، آخر أفق المعادن متصل بأول أفق النبات مثل الحشائش وما لا بذر له ، وآخر أفق النبات مثل النخل والكروم متصل بأول أفق الحيوان مثل الحلزون والصدف ولم يوجد لها الا قوة اللمس فقط . ومعنى الاتصال في هذه المكونات أن آخر أفق منها مستعد بالاستعداد القريب لأن يصير أول أفق الذي بعده . واتسع عالم الحيوان وتعددت أنواعه وانتهى في تدرج التكوين الى الانسان صاحب الفكر والروية[١٠٢] ، ترتفع اليه من عالم القدرة الذي اجتمع فيه الحس والادراك »[١٠٣] .

- أن على الباحث ، ثانيا ، أن يهدف الى الكشف عن علاقات السببية ، اذ عليه أن يبحث عن تعليل الكائنات ومبادئها ، وأن يعلم « بكيفيات الوقائع وأسبابها » . وعليه يقول ابن خلدون عن كتبه « أني أبديت فيه لأولية الدول والعمران عللا وأسبابا » و « شرحت فيه من أحوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الانساني من العوارض الذاتية ما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها »[١٠٤] .

---

(١٠٢) في مجال آخر يقول ابن خلدون أن الانسان يتميز عن غيره من الحيوانات بالفكر . أنظر المقدمة ، ص ٤٢٩ .

(١٠٣) المرجع السابق ، ص ٩٥ - ٨٦ .

(١٠٤) المرجع السابق ، ص ٦ . والتعرف على علاقات السببية هذه هو الذي يمكن القارىء من الوقوف على أحوال المجتمع ، ليس فقط بالنسبة للماضي وانما كذلك بالنسبة للمستقبل . « ويعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها ، حتى تنزع من التقليد يدك ، وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدك » ص ٩ .

- أن علي الباحث ، ثالثا ، أن يدرس الظواهر في حركتها ، في صيرورتها ، في تحولها . يتجلي ذلك في وعيه بأن شكل الاجتماع الانساني في تغير مستمر ، كما قدمنا . وكذلك في نقده للمؤرخين الذين اذا تعرضوا لذكر دولة « ولا يتعرضون لبدايتها ، ولا يذكرون السبب الذي رفع من رايتها ، وأظهر من آيتها ، ولا علة الوقوف عند غايتها »(١٠٥) .

- وأخيرا فان هذه الظواهر تتبع سبيلا معينا في تحولها . هذا السبيل يبينه ابن خلدون عندما يخبرنا أن الأحوال والعوائد تتبدل ، أي أن التغير الاجتماعي يتم ، علي النحو التالي :

● أن الناس « لابد من أن يفزعوا الي عوائد من قبلهم ويأخذون الكثير منها ، ولا يغفلون عوائد جيلهم مع ذلك . فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الاول ،

● فاذا جاءت دولة أخري من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضا بعض الشيء ، وكانت للأولي أشد مخالفة ،

● ثم لا يزال التدرج في المخالفة حتي ينتهي الي المباينة بالجملة »(١٠٦)

ألا يعني ذلك أن التغير الاجتماعي انما يتم عن طريق التحولات الكمية التي ما تلبث أن تؤدي الي تحول كيفي ؟ .

وهكذا نجد في ابن خلدون « أول مفكر يجعل من المجتمع الانساني ، كما يفعل عالم الاجتماع المعاصر ، موضوع دراسة علمية ، يهدف الي تفسيره »(١٠٧) .

في اطار المجتمع في حركته التاريخية يهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية بوصفها هذا . وهي تكون نشاطا يعده أساس العمران اذ أن « العيش ، الذي هو الحياة ، لا يحصل الا بهذا » . ويخصص لهذا النشاط الباب الخامس من الكتاب الأول : « في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل »(١٠٨) . وهو يري أن ثروة الأمم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحرف . هذه المنتجات ، أو الأموال ، منها ما هو

---

(١٠٥) المرجع السابق ، ص ٥ .

(١٠٦) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(١٠٧) E. Perroy, Histoire générale des civilisations, Tome III Le Moyen Age, P.U.F. 1961, p. 524.

ويضيف المؤلف قائلا أن فكر ابن خلدون يعتبر الآن ، بعد أن كان قد أصابه النسيان في وسط لم يكن قادرا علي متابعة هذا السبيل الجديد ، أحد قمم العصور الوسطي ، متعديا بذلك ، من عدة أوجه ، المقدرة الفكرية لواحد كتوماس الأكويني . هذا الحكم سليم بالنسبة للمقارنة بين ابن خلدون وسان توماس الاكويني ، ولكنه يخطيء حين يعتبر فكر ابن خلدون من أفكار العصور الوسطي . خاصة عند الكلام عن ابن خلدون الذي يري أن التفاوت في الفكر لا ينتج عن « تفاوت في حقيقة الانسانية » وانما عما « يحصل في النفس من آثار الحضارة من العقل المزيد » ، المقدمة ، ص ٤٣٢-٤٣٣ .

(١٠٨) المقدمة ، ص ٣٨٠-٤٢٩ .

ضروري وما هو كمالي(١٠٩) . وتتمثل طرق اكتساب هذه الأموال ، أو مظاهر النشاط الاقتصادي ، أو ما يسميه هو « بوجوه المعاش » في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة (الصنائع التي تستلزم تكوينا « فنيا » نكتسبه عن طريق التعلم والملاحظة الشخصية)(١١٠) والتجارة(١١١) والخدمات الأخرى . كل هذه النشاطات تعتبر « طبيعية »(١١٢) باستثناء واحد : « ان خدمة السيد ليست من الطبيعي في المعاش » . ويقصد ابن خلدون بالسيد الحكومة(١١٣) ومن « يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لما ربي عليه من خلق التنعم والترف ... وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للانسان اذ الثقة بكل أحد عجزا ... وتدل على العجز والخنث الذي ينبغي في مذاهب الرجولية التنزه عنهما »(١١٤) .

ويقوم هذا النشاط الاقتصادي على تقسيم العمل . والأمر يتعلق هنا بالتقسيم الحرفي للعمل : « اعلم أن الصنائع في النوع الانساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران . فهي بحيث تشذ عن الحصر ولا يأخذها العد »(١١٥) . وتتمثل أمهات الصنائع في الفلاحة وصناعة البناء والتجارة وصناعة الحياكة (الخياطة) والتوليد والطب وصناعة الخط والكتابة والوراقة والغناء . وابن خلدون يدرس هذه الصنائع دراسة تفصيلية(١١٦) .

(١٠٩) « فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة وما في معناها كالبقلاء والبصل والثوم وأشباهه ... ومنها الكمالي مثل الفواكه ... » : المرجع السابق ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(١١٠) « اعلم أن الصناعة هي ملكة في أمر عملي فكري » . الجانب العملي في هذا الأمر يمثل الجسماني المحسوس . والجانب الفكري يمثل ما نحصل عليه من أفكار تتعلق بهذا الأمر . ومن هنا يكون اكتساب الملكة في صناعة معينة يكون بالمباشرة وتكرار الفعل كما يكون بالتعليم على يد معلم . وتتوقف مهارة الحرفي الذي يكتسب الصنعة على مباشرته لها (ونقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة) كما تتوقف على جودة التعليم ، أي ملكة المعلم . أنظر المقدمة ص ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(١١١) « التجارة (هي) محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء .. وذلك القدر النامي يسمى ربحا » . المرجع السابق ، ٣٩٤ .

(١١٢) قارن أرسطو الذي لا يعتبر التجارة من قبيل النشاط الطبيعي . وقد سبق أن بينا أن التجارة كانت تلعب دورا كبير الأهمية في مجتمعات شمال أفريقيا في القرن الرابع عشر الميلادي ، وهو ما يفسر اعتبار ابن خلدون لها ليس فقط من قبيل النشاط الطبيعي وانما كذلك من ضمن « أمهات الصنائع » .

(١١٣) « ان السلطان لا بد له من اتخاذ الخدمة في سائر أبواب الامارة والملك (أي السلطة - م.د.) الذي هو بسبيله من الجندي والشرطي والكاتب » المرجع السابق ، ص ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(١١٤) ورغم أن خدمة السيد ليس من المعاش الطبيعي الا أننا نجد في المجتمع من يقوم بخدمة الحكومة وغيرها من الأسياد . مرد ذلك « ان العوائد تقلب طباع الانسان الى مألوفها ، فهو ابن عوائده لا ابن نسبه » ص ٣٨٤ . وعليه لا يكون تقسيم المجتمع الى سادة وخاضعين (أي الى حاكمين ومحكومين) من طبيعة العمران البشري ، وانما يرجع الى نوع العمران ، أي الى العوائد التي يكتسبها الانسان في ظل أشكال معينة من المجتمعات

(١١٥) المقدمة ، ص ٤٠٥ .

(١١٦) المرجع السابق : ص ٤٠٦ - ٤٢٨ . رأينا أن أرسطو قد تكلم عن هذا النوع من تقسيم العمل . وسنرى أن وليام بتي W. Petty - في القرن السابع عشر - يهتم بتقسيم العمل حتى في داخل الوحدة الانتاجية التي تنتج سلعة واحدة . وهو مظهر لتقسيم العمل يهتم به آدم سميث A Smith اهتماما خاصا في القرن الثامن عشر . أنظر فيما يلي الفصل الثاني من هذا الباب .

أما فيما يتعلق **بالقيمة** التي يخصص لها ابن خلدون الفصل الأول من الباب الخاص بالمشكلات الاقتصادية[١١٧] ، فأنه يؤكد أن كل **كسب (وهو ما يأتي بسعي العبد وقدرته) هو في النهاية نتاج العمل** : « فلابد من الأعمال الانسانية في كل مكسوب أو متمول (رأس مال ، م.د.) . لأنه ان كان عملاً بنفسه مثل الصنائع ، فظاهر (أي أنه اذا كان مصدر الكسب هو العمل الشخصي ، كما في ممارسة حرفة يكون الأمر واضحا ، (م.د.) وان كان مقتني من الحيوان والنبات والمعدن (يقصد بذلك حالة الزراعة واستخراج المعادن ، م.د.) فلابد فيه من العمل الانساني كما تراه ، والا لم يحصل ولم يقع به انتفاع »[١١٨] . أي أنه حتي في حالة الانتاج الزراعي والنشاط الاستخراجي يكون الأمر أقل وضوحا . ورغم ذلك فنتاجها أثر للعمل الانساني ، وبدونه لا ربح ولا انتفاع .

فالعمل اذن ، في نظر ابن خلدون ، هو مصدر القيمة . ثم نفهم من قوله في مكان لاحق أن المنفعة شرط للقيمة . أي أنه لكي يكون للسلعة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا . أي مطلوبة بواسطة الآخرين[١١٩] . ثم يوسع ابن خلدون من فكرته في القيمة : اذا كانت أثمان [١٢٠] المواد الغذائية (الأقوات) في قطر الاندلس أعلي منها في شمال أفريقيا فذلك لأن الزراعة في الأندلس تحتاج الي عمل أطول وكمية أكبر من النفقات اللازمة كالسماد . لأن « النصاري دفعوا بأهل الأندلس الي سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعية النكدة النبات ... فاحتاجوا الي علاج المزارع والفدن لاصلاح نباتها وفلحها . وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة . وصارت في فلحهم نفقات لها خطر ، فاعتبروها في سعرهم »[١٢١] . وهو ما ليس بحاصل في شمال أفريقيا . هنا ، **وعلي عكس المدرسين ، لا يبحث ابن خلدون عن تفسير « الثمن العادل » وانما عن تفسير الثمن الجاري في السوق** .

تلك هي نتيجة تحليل ابن خلدون في اطار النشاط الاقتصادي أو المعاش ، الذي يعتبره

---

(١١٧) يقدم ابن خلدون هذا الفصل بعنوان « في حقيقة الرزق والكسب وشرحها وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية » أنظر ص ٣٨٠ وما بعدها .

(١١٨) ص ٣٨١ ، أنظر كذلك ص ٣٨٢ والفصل الحادي عشر من الكتاب الرابع ، ص ٣٦٠ وما بعدها ، حيث يقول « ان المكاسب انما هي قيم الأعمال ، فاذا كثرت الأعمال كثرت قيمها » .

(١١٩) في الواقع « ان الصنائع انما تستجاد (أي تتطور ، م.د.) اذا احتيج اليها وكثر طالبها » ، ص ٤٠٣ .

(١٢٠) تتضمن فكرة الثمن فكرة النقود . وفي شأن النقود يتحدث ابن خلدون عن « الذهب والفضة (كمقياس) قيمة كل متمول (أي رأس المال) . وهما الذخيرة والقنية (أي الملكية) لأهل العالم في الغالب . وان أقتني سواهما في بعض الأحيان فانما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق » ص ٣٨١ . والجملة الأخيرة تفيد أن اقتناء شيء آخر غير الذهب والفضة لا يكون الا بقصد التمكن في النهاية من مبادلته في السوق بالذهب والفضة . هذا التصور للنقود يفترض مبادلة تتم في الشكل التالي : نقود ـ سلعة ـ نقود .

(١٢١) المقدمة ، ص ٣٦٤ .

أساس العمران الانساني في تطوره : نظرية للعمل في القيمة يصوغها في شكل عام ، ويدفع بها حتي الي التوصل الخافت الي فكرة فائض القيمة[١٢٢] : فأصحاب الجاه (أي أقوياء الأرض) في جميع أصناف المعاش أكثر يسارا وثروة من فاقدي الجاه . فالناس يعينونهم بأعمالهم في جميع حاجاتهم ؛ فتكون قيم تلك الأعمال كلها من كسبهم (أي من كسب أصحاب الجاه) . فهم يستعملون في جميع معاشاتهم « الناس من غير عوض » . فتتوفر عليهم قيم أعمال الناس . فصاحب الجاه يكون بين قيم للأعمال يكتسبها بلا عوض وقيم تدعوه الضرورة الي اخراجها أي فرضها خراجا (أو جزية) علي تابعيه[١٢٣] . هذه النظرية ستصبح محور علم الاقتصاد السياسي ابتداء من منتصف القرن السابع عشر .

* * *

وعليه يظهر ابن خلدون ، في صدر مجتمع يقوم علي انتاج المبادلةالبسيط ، كرائد لنظرية العمل في القيمة . وهي نظرية يتم حولها مولد الاقتصاد السياسي كعلم . لكي يتحقق ذلك كان من اللازم أن تشهد طريقة الانتاج ، أي الواقع الاقتصادي ، تحولا جذريا جديدا ، تحولا يسمح للانسان بأن يعي كل متناقضات انتاج المبادلة وكل المتناقضات التي تحتويها السلعة نفسها ، وهو الوعي الذي يتبلور في مولد الاقتصاد السياسي كعلم . وهو ما يتحقق في المرحلة الرأسمالية .

---

(١٢٢) وهو يصل بطريق غير مباشر حتي الي تصور امكانية ترجمة العمل المركب الي عمل بسيط ثم « أن الصنائع منها البسيط ومنها المركب . والبسيط هو الذي يختص بالضروريات . والمركب هو الذي يكون للكاليات . والمتقدم منها في التعليم هو البسيط ، لبساطته أولا ، ولأنه مختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي علي نقله ، فيكون سابقا في التعليم ويكون تعليمه ناقصا . ولا يزال الفكر يخرج أصنافها (أي أصناف الصنائع البسيطة ، م.ذ.) ومركباتها من القوة الي الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا علي التدرج حتي تكمل . ولا يحصل ذلك دفعة وانما يحصل في أزمان وأجيال ، اذ خروج الأشياء من القوة الي الفعل لا يكون دفعة لا سيما في الأمور الصناعية ، فلا بد لها أذن من زمان . ولهذا تجد الصنائع في الأمصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها الا البسيط . فاذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها الي استعمال الصنائع خرجت من القوة الي الفعل » . المقدمة ، ص ٤٠٠ ؛

(١٢٣) المرجع السابق ، ص ٣٨٩ .

الفصل الثاني

مولد الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية

نركز اهتمامنا في هذا الفصل على الجزء من المرحلة الرأسمالية الذي يمتد من قيام طريقة الانتاج الرأسمالية الى النصف الأول من القرن التاسع عشر. في إطار هذه الفترة يمكن أن نميز مرحلتين من مراحل تطور طريقة الأنتاج الرأسمالية بما يقابلها من فكر اقتصادي : مرحلة الرأسمالية التجارية[١] التي تمثل الوسط التاريخي للفكر الاقتصادي للتجاريين[٢] ، ومرحلة الرأسمالية الصناعية[٣] التي شهدت مولد علم الاقتصاد السياسي.

الرأسمالية التجارية والفكر الإقتصادي للتجاريين[٤]

يبدأ قيام طريقة الإنتاج الرأسمالية بمرحلة تحول برزت فيها قوى المجتمع الجديد في سبيلها الى تحقيق سيادتها. وقد وجدت بذور هذا التحول ، كما رأينا ، في المجتمع الإقطاعي وحتى في المجتمعات السابقة عليه فيما يتعلق برأس المال التجاري. ونمت هذه البذور من خلال أزمة تفكك الإقطاع ، ليتم التحول من خلال عملية مركبة أبعد عن أن تكون خطية في مرحلة أولى من مراحل التطور الرأسمالي غطت الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر. وهي مرحلة انتقالية تسبق فترة لاحقة ترى كامل تطور قوى المجتمع الجديدة. هذه المرحلة الإنتقالية تسمى عادة بمرحلة الرأسمالية التجارية[٥].

(١) Commercial capitalism: capitalisme commercial.

(٢) The Mercantilist economic thought: la pensée économique mercantiliste

(٣) Industrial capitalism: capitalisme industriel.

(٤) استعنا في اعطاء هذه الصورة للتحول الرأسمالي بالمراجع التالية :

O.C. Cox. The foundations of Capitalism, Peter Owin, London. 1959. ch. XVI – XIX – M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism. Routledge & Kegan Paul, London, 1959. ch. 3 – 4 Dobb, Papers on Capitalism, Development and Planning, Routledge & K. Paul London, 1967, p. 2 – 33 — J. Esten, Political Economy, Lawrence & Wishart, London, 1958, ch. 3 — E. Fromm. The fear of Freedom, Routledge and K. Paul, London, 1961, p. 33 and sqq. — A. Gray, The Development of Economic Doctrine. Longmans, London, 1944, ch. 3 — E. Lispon, The Economic History of England, Vol. II. The Age of Mercantilism, Adam & ch. Black, London, 1943 — R. Mousnier, Les XVIe XVIIIe Siècles, Histoire Générale des Civilisations, Tome IV, P.U.F., 1961 p. 85 – 107 — J. Schumpeter, History of Economic Analysis, part II, ch. 3 & 7 — Southgate, English Economic History, ch. VI — XXII — R.H. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism, John Murray, London, 1948, p. 66 & sqq.

(٥) اعتبار الرأسمالية التجارية كمرحلة انتقالية في تطور الاقتصاد الرأسمالي يعني أننا لا نستخدم هذا الاصطلاح « الرأسمالية التجارية » ، كما يفعل البعض خطأ ، للتعبير عن نظام متميز (من ناحية طبيعة روابط الانتاج التي يقوم عليها) تال للطريقة الانتاج الاقطاعية وسابق على طريقة الانتاج الرأسمالية.

وقد شهدت هذه المرحلة نمو روابط الإنتاج الجديد (الرأسمالية) في الزراعة وفي الصناعة عن طريق عملية تغير جذري يسيطر من خلالها رأس المال على الإنتاج . هذه العملية تحتوى تغيرات تمثلت في نمو التميز الاجتماعى في داخل الفلاحين (المنتجين المباشرين في الريف) وفي داخل الحرفيين (المنتجين المباشرين في المدينة) على نحو يدفع الى نمو طبقة جديدة من المنتجين المباشرين (أغنياء الفلاحين وأرباب الحرف) يرتبطون مباشرة بالسوق بشراء ما يلزمهم وبيع منتجاتهم (ومن ثم يلعبون دور التاجر) ويستخدمون الأفقر من الفلاحين والحرفيين كعمال أجراء ، على نحو يمكنهم من الحصول على فائض يستخدم على الأقل جزئيا لزيادة الإنتاج في الفترات القادمة (للتراكم) ، ويغير من طبيعة عملية الإنتاج ليصبح موجها للسوق . ومن ثم يكون المنتج قد بدأ يلعب دور التاجر كذلك فهو يرتبط مباشرة بالسوق وينتج له . كما إحتوت هذه العملية (عملية التغير الجذري الذي يحقق سيطرة رأس المال على الإنتاج) في نفس الوقت تركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في الزراعة والصناعة في أيدى قلة من كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين والحرفيين الذين ينفصلون عن هذه الوسائل ، الأمر الذى يبلور الإستقطاب الإجتماعى التدريجي وتميز الطبقتين اللتين تسودان المسرح الاجتماعى في المجتمع الرأسمالي : الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) والطبقة العاملة (البروليتاريا) ، ويكون رأس المال قد قطع شوطا كبيرا في سيطرته على الإنتاج . ولكن ، لكى يتم ذلك كان من اللازم أن يكون رأس المال قد تطور في أقدم أشكاله التاريخية : أى في شكل رأس المال التجارى الذى نشأ وتطور في التداول (أى في السوق) بعيدا عن الإنتاج . وهو تطور يمثل الأساس التاريخى لطريقة الإنتاج الرأسمالية (التي هي بطبيعتها إنتاج للمبادلة) لنسوق[٦] . إلا أن هذا التطور وإن مثل الأساس التاريخى لا يقدر بذاته لا على تحويل طريقة الإنتاج الى شكلها الرأسمالي ولا على تفسير هذا التحول . لزوم تطور رأس المال التجارى كأساس تاريخى للتحول إلى الإنتاج الرأسمالي أدى بالبعض أن يتصور ، على غير صواب ، هذا التحول آخذا طريقه من خلال تحول التجار ، في أوربا الغربية وفي إنجلترا بصفة خاصة ، إلى رأسماليين صناعيين محققين بذلك سيطرة رأس المال على الإنتاج .

لبيان كيفية بروز طريقة الإنتاج الرأسمالية في هذه المرحلة ، أولى مراحل تطورها ، ولتفادى الوقوع في هذا الخطأ ، سنرى :

أولا : المقصود برأس المال التجارى ، وهنا نحرص على التعرف عليه في حركته ، في

(٦) هذا القول يصدق فقط بالنسبة لاوروبا الغربية . اذ الظاهر ان التحول الى طريقة الانتاج الرأسمالية قد أخذ مسارا مختلفا في بروسيا واليابان ، غالبا عن طريق تحول التجارة الى رأسماليين صناعيين . انظر دراسة المؤرخ الاقتصادى اليابانى Kochachiro Takahashi المشار اليها في ص ١٤ من كتاب M. Dobb بعنوان أبحاث في الرأسمالية والتطور والتخطيط السابق الاشارة اليه . هذا لا يعني أنه لم يحدث أن تحول بعض التجار في أوروبا الغربية الى رأسماليين صناعيين ، على النحو الذى سنراه .

تطوره . وكيف أن هذا التطور يمثل الأساس التاريخي لطريقة الإنتاج الرأسمالية وأن التحول إليها لم يتم أساسا عن طريق طبقة التجار .

ثانيا : الكيفية التي تم بها التحول في اتجاهات المختلفة النشاط الإقتصادى .

ثالثا : وأخيرا الفكر الإقتصادى نتاج هذه المرحلة الإنتقالية .

أولا - رأس المال التجارى وتطوره :

الواقع أن رأس المال التجارى (أو رأس مال التاجر) هو أقدم من طريقة الإنتاج الرأسمالية ، بل هو أقدم وجود لرأس المال تاريخيا . وجد لأداء وظيفة تتمثل في الوساطة في التبادل . ومن ثم كان شرط وجوده هو تبادل السلع . متى وجد هذا التبادل أمكن لرأس مال التجارى أن يؤدى وظيفته بصرف النظر عن الأساس الإجتماعى للإنتاج ، أى يستوى في ذلك أن يتم الإنتاج في إطار جماعة بدائية لا تبادل للمنتجات في داخلها وإنما يتم التبادل بينها وبين جماعة أخرى على سبيل الإستثناء ، أو أن يقوم الإنتاج على أساس العمل العبودى (كما رأينا في اليونان القديمة) أو على أساس عمل الاقنان او عمل الحرفي الصغير (كما رأينا في أوربا الإقطاع) أو على أساس العمل الأجير (كما سنرى لطريقة الانتاج الرأسمالية) . ولكن اذا كان وجود رأس المال التجارى رهين بوجود التبادل أيا كان الأساس الإجتماعى للإنتاج فإن مدى دخول المنتجات في التجارة يتوقف على نوع الإنتاج . ففي أقتصاد يقوم أساسا بقصد المبادلة يتسع مدى دخول المنتجات في التجارة عنه في إقتصاد طبيعي لا تتم المبادلة فيه إلا في حدود ضيقة . من ناحية تساعد التجارة بدورها على إضفاء خصيصة إقتصاد المبادلة على الإنتاج على التفصيل الذى سنراه في الىو . فالسلعة إذن ، **الناتج الذى يكون محلا لمبادلة ، هى شرط وجود رأس المال التجارى الذى يقوم بتنشيط حركة السلع .**

وتتمثل حركة السلع هذه من حيث الجوهر في تبادل السلع بعضها البعض ، ومن حيث الشكل في تحويل السلع الى نقود (البيع من جانب المتبادل الأول) ثم تحويل النقود الى سلع (الشراء من جانبه في مرحلة تالية) . وظيفة رأس المال التجارى هى مساعدة التبادل . وتتم بأداء عمليتين تتبلور أولاهما في التخلى عن النقود لشراء السلع بواسطة التاجر ، ليقوم في مرحلة ثانية بثانيتهما أى ببيع هذه السلع في مقابل النقود التي تتضمن الربح . في وجود رأس المال التجارى لا يمكن إذن تصور التبادل الذى يتم كتبادل عار يقع بين المنتجين المباشرين (أى من يقومون ببذل الجهد الواعى اللازم لإنتاج السلع) . ففي الإنتاج القائم على عمل العبيد وفي الإنتاج الإقطاعى ، صاحب العبد أو شريف الأرض أو

الدولة (بالقدر الذى تحصل فيه على جزء من الفائض مباشرة إذا كانت مالكة لعبيد أو لأرض أو بطريق الضريبة) هم الذين يحصلون على المنتجات الممثلة للناتج الفائض الذى يمكن طرحه في السوق . هؤلاء ، وليس المنتجين المباشرين ، هم الذين يظهرون كبائعين للسلع التي يشتريها التاجر والتاجر يشترى ويبيع لعدد كبير ، وفي يده تتركز عمليات الشراء والبيع ، وعليه لم تعد هذه العمليات ترتبط بمتطلباته هو المباشرة . ولكى يقوم بهذه العمليات تبقى ثروته دائما في شكل النقود[٧] ، وهى تعمل دائما كرأس مال . في حركة تتمثل في التخلى عن النقود أولا في سبيل السلع ، ثم التخلى عن السلع في مقابل النقود (التي يفوق قدرها مقدار النقود الأولى) ، أى أنها تتمثل في : نقود ـ سلعة ـ نقود (أكثر) . **وعليه يكون الهدف من المبادلة هنا . ليس قيمة الإستعمال** (اذ التاجر لا يشترى السلعة لإستعماله هو) وإنما قيمة المبادلة في شكلها النقدى (اذ التاجر يشترى السلعة لما لها من قدرة على أن تتبادل بغيرها من السلع) . وعليه تكون هذه الحركة هي التي تميز حركة رأس المال التجارى عن **التجارة** وبين المنتجين المباشرين (كما إذا باع الفلاح كمية من القمح في السوق واشترى بما حصل عليه من نقود محراثا يستخدمه في عملية الإنتاج) ، وهى حركة تتمثل في التخلى عن السلعة في مقابل النقود ثم إستخدام النقود في شراء سلعة يستخدمها بائع السلعة الأولى في أغراضه الإستهلاكية أو الإنتاجية ، وتأخذ إذن شكل : ـ سلعة ـ نقود ـ سلعة . ويكون الهدف من التبادل فيها هو قيمة الإستعمال[٨] .

وبهذا يتحقق لنا تعريف أولى برأس المال التجارى ، نقول أولى لأن **التعريف عليه ، شأنه في ذلك شأن أية ظاهرة تكون محلا للمعرفة ، لا ينضبط إلا إذا إخذناه في تطوره** . في أشكال التنظيم الإجتماعى للانتاج السابقة على الرأسمالية ، وخاصة في ظل الإنتاج الطبيعى الذى كان يعرف دائما التبادل في اطار محدود ، كان رأس المال التجارى يمثل الشكل الغالب لرأس المال ، إذ إلى جانب سيطرة رأس المال التجارى على التبادل (التداول) لم يكن رأس المال يسيطر على مجالات الإنتاج . هنا يظهر رأس المال التجارى ، بإعتبار وجوده المستقل ، ليؤدى وظيفة رأس المال . كل وظيفة رأس المال . إذ يمثل هذا الوجود المستقبل لرأس المال التجارى (الثروة التجارية) انفصال عملية التداول (التبادل) عن أطرافها المتباعدة ، أى عن المنتجين المتبادلين أنفسهم الذين يبقون منفصلين عن عملية التداول حيث لا يتعلق الأمر بإنتاج موجه بطبيعته الى المبادلة . فتكون عملية التداول بما تحتويه من رأس مال تجارى منفصلة عنهم . إذا كان الإنتاج بطبيعته غير موجه للتبادل فإن

---

(٧) وهى تأخذ هذا الشكل أيا كان شكل التنظيم الاجتماعى للانتاج الذى يتم معه تبادل السلع تبادلا يتم بوساطة رأس المال التجارى .

(٨) من هذا نستنتج امكانية وجود التجارة دون وجود رأس المال التجارى .

المنتجات لا تصبح سلعا إلا عن طريق التجارة ، فالتجارة هي التي تحولها الى سلع ونقود . ومن ثم يظهر رأس المال أولا في عملية التداول ، اذ فيها تتحول النقود الى رأس مال . ولكنه رأس مال لا يسيطر على أطراف الإنتاج التي يتوسط بينها ، كما أنه لا يخلق هذه الأطراف ، اذ وجوده قاصر على التداول . بمعنى آخر ، هناك دائرة الانتاج ودائرة التداول . في الأولى تنتج المنتجات بواسطة عدد كبير من الوحدات الإنتاجية ثم يتم التبادل (في حدوده) عن طريق دائرة التداول . في المجتمعات السابقة على الرأسمالية تحتوى دائرة الإنتاج مجالات مختلفة منه ما زال تركيبها الداخلي مبنيا بصفة رئيسية على أساس إنتاج قيم استعمال (للاشباع المباشر) وليس إنتاج مبادلة . التبادل الذى يتم في حدود ضيقة نسبيا بين هذه المجالات المختلفة للإنتاج يتم من خلال التداول ، أى في دائرة التداول . في هذه الدائرة يتعين وجود ما يقوم بدور الوسيط في التبادل بين هذه المجالات المختلفة للإنتاج . لوجود هذا الوسيط لزم تطور النقود الى رأس مال تجارى يقتصر وجوده على دائرة التداول ويكون مستقلا عن عملية الإنتاج بمجالاتها المختلفة التي تمثل أطراف التداول . وبقيام رأس المال التجارى بهذه الوظيفة تتميز دائرة التداول ويتم فيها ربط مجالات الإنتاج المختلفة (التي يتم التبادل بينها) بواسطة ثالث : هو رأس المال التجارى . عملية التحول هذه تعني شيئين : أولا أن التداول لم يسيطر بعد على الإنتاج ، وإنما هو مرتبط به إرتباطه بأساس له يحدد من خارجه (أى من خارج التداول) ، وثانيا أن عملية الإنتاج لم تستوعب بعد (أى لم تمتص بعد) التداول ليصبح مجرد مرحلة من مراحل الدورة الإنتاجية . لكي يتحقق هذان الأمران لابد لرأس المال من أن يسيطر ليس فقط على دائرة التبادل وإنما كذلك على دائرة الإنتاج . فإذا ما سيطر على الإنتاج نكون بصدد رأس المال المنتج (الذى يسيطر على شروط عملية الإنتاج في شكلها الإجتماعى الجديد) ويصبح رأس المال التجارى مجرد مرحلة في دورة رأس المال التي تحتوى الإنتاج والتداول . ولكن لكي يتم لرأس المال السيطرة على أطراف عملية التداول (أى على مجالات الإنتاج) لابد له أن يتراكم في عملية التداول (رأس مال تجارى) تراكما يمكنه من هذا التحول الكيفي ويعلمه السيطرة على دائرة التداول .

اختصاراً يمكن تلخيص مراحل تطور رأس المال فيما يلي :

- النقود تتحول الى رأس مال تجارى .

- رأس المال التجارى يسيطر على دائرة التداول (دون أطرافها . أى دون الإنتاج) : التداول يكون منفصلا عن الإنتاج .

● رأس المال التجارى مدفوعا بالربح يتراكم (أى يتراكم تحول النقود الى رأس مال تجارى) ويتحول على نحو يمكن رأس المال من السيطرة على عملية الإنتاج التي ترتكز . في شكلها الجديد ، أساسا على التداول الذى يصبح في ذات الوقت مجرد مرحلة عبودية للانتاج يتم فيها تحقيق الناتج الذى تم إنتاجه كسلعة (أى أنتج بقصد المبادلة) ، كما يتم فيها استبدال مدخلات انتاجه (أى العوامل التي استهلكت أثناء إنتاجه ، بعد أن أصبحت هي الأخرى سلعا) . هنا يظهر رأس مال التاجر (الذى نشأ مباشرة من التداول) كمجرد شكل من أشكال رأس المال في دورة تجدده ، مؤديا بذلك وظيفة نوعية بعد أن كان يؤدى في الماضي (في ظل طرق الإنتاج السابقة على الرأسمالية) كل وظيفة رأس المال . ونكون بصدد طريقة إنتاج يسيطر عليها رأس المال بوصفه العلاقة الإجتماعية الغالبة ويعطيها بذلك شكلا إجتماعيا تتميز به عن شكلها في ظل المجتمعات الأخرى (في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالى وكذلك المجتمعات اللاحقة عليه) . ويكون فيها الإنتاج إنتاج مبادلة . ومبادلة نقدية معممة [٩] .

وعليه نستطيع أن نفهم لماذا ظهر رأس المال التجارى كالشكل التاريخى لرأس المال من زمن بعيد قبل أن يحقق رأس المال سيطرته على الإنتاج . فهو يظهر في المجتمعات السابقة على الرأسمالية بإعتباره رأس المال ويقوم بوظيفته ، ثم هو يتطور لمستوى معين كأساس تاريخي للتحول الى طريقة الإنتاج الرأسمالية : كأساس لتركيز الثروة النقدية . ولأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تفترض إنتاج المبادلة ، أى البيع على نطاق واسع وليس لمستهلك فرد ، وهنا تتبدى كذلك أهمية دور التاجر الذى لا يشترى لإشباع حاجاته هو وإنما يركز مشتريات العديد من المشترين في مشترياته هو . يضاف الى ذلك أن كل تطور لرأس المال التجارى يميل الى اعطاء الإنتاج (على نحو متزايد) خصيصة إنتاج المبادلة وتحويل المنتجات الى سلع .

وقد تم هذا التحول ، الذى أدى برأس المال الى السيطرة على عملية الإنتاج مؤديا

---

(٩) وعليه يكون تحول رأس المال التجارى من الوجود المستقل خارج عملية الانتاج الى الوجود التابع لرأس المال المنتج ، الذى أصبح مسيطرا على عملية الانتاج التي تأخذ طابعا صناعيا في اتساع مستمر . يكون هذا التحول مظهرا للتطور الاقتصادى العام للمجتمع . ويكون الوجود المستقل لرأس المال التجارى وسيادته مرادفا لعدم خضوع عملية الانتاج لرأس المال . ومن ثم مرادفا لتطور رأس المال يرتكز على تنظيم اجتماعي (غير رأسمالى) للانتاج ويكون هو (أى رأس المال التجارى) غريبا عنه . هذا يعني أنه ، عند المستوى من تطور المجتمع الانساني السابق على طريقة الانتاج الاشتراكية ، يقوم التطور المستقل لرأس المال التجارى في علاقة تناسب عكسية مع التطور الاقتصادى العام للمجتمع . (هذه الفكرة يمكن أن تكون هاديا عند دارسة جذور التخلف في الاقتصاديات الرأسمالية المختلفة . اذ يتعين في هذه الحالة البحث عن العوامل التي أدت الى عدم تحول رأس المال التجارى (الوطني) للسيطرة على الانتاج وكذلك البحث في الدور الذى لعبه رأس المال التجارى في ظل سيطرة رأس المال (من الاقتصاد الأم) على الاقتصاد المتخلف .

بذلك الى تحول طريقة الإنتاج الإقطاعية إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية عن طريق تسليط رأس المال التجاري لاهتمامه على الإنتاج جزئيا بهدف استغلال الإنتاج القائم استغلالا أكثفا تزيد من ربح رأس المال التجارى ، وكذلك لتحويل الإنتاج (أى تغيير الكيفية التي يتم بها) ليكون في خدمة أسواق أوسع ويحقق بالتالى ربحا أكبر. أما فيما يتعلق بالكيفية التي سلط بها رأس المال التجارى اهتمامه على الإنتاج تاريخيا فيمكننا أن نميز ، من الناحية التحليلية ، سبلا ثلاث :

❁ السبيل الأول تمثل في تحول التاجر الى رأسمالى صناعي ، وهو ما تم بالنسبة للحرف التي ترتكز على التجارة وخاصة الحرف المنتجة للسلع الكمالية . هذه السلع كانت تستورد من بلاد أجنبية بواسطة التجار . ثم ما لبث هؤلاء أن أنشأوا صناعات لإنتاجها . قامت في بدايتها على استيراد المواد الأولية والعمال المهرة من البلدان الأجنبية التي كانت تنتج هذه السلع الكمالية . كما حدث في ايطاليا في القرن الخامس عشر عندما أقام التجار صناعات تنتج سلعا كان يجرى استيرادها من قسطنطينية (١٠) .

❁ أما السبيل الثاني فيتمثل في أن يصبح المنتج نفسه تاجرا ورأسماليا ، فيقوم هو بتركيم رأس المال (النقدى) وممارسة النشاط التجارى بأن يشترى بنفسه المواد الأولية اللازمة وبيع السلعة المنتجة ، ويبدأ في تنظيم إنتاجه على أسس رأسمالية ، مميزا بذلك إنتاجه كيفيا عن الإنتاج الزراعى الطبيعي والإنتاج الحرفي بما كان يغله من قيود التنظيم الطائفي في العصور الوسطى . هذا السبيل هو السبيل الثورى اذ يقوم على أحداث تغييرات جوهرية (جذرية) في الطريقة التي تتم بها عملية الإنتاج سواء من حيث نوع قوى الإنتاج (القوةالعاملة + وسائل الإنتاج) أو من حيث تنظيم الوحدة الإنتاجية .

❁ أما السبيل الثالث فقد تبلور عندما بدأ عدد من أفراد طبقة التجار الموجودة من قبل في تحقيق سيطرتهم المباشرة على الإنتاج . مثل ذلك ما كان يتم في صناعة الملابس بإنجلترا حتي القرن السابع عشر . حينما كان تاجر الملابس يزود النساجين ، أى المنتجين المباشرين الذين كانوا يقومون بالإنتاج بنفس الطريقة التي كانت سائدة من قبل أى وفقا للطريقة القديمة ، يزود هؤلاء النساجين بالمواد الأولية (الصوف) ويشترى منهم النسيج . فهؤلاء المنتجين المباشرين يعملون في الواقع لحساب التاجر الذى يخص نفسه بفائض عملهم . هذا السبيل ، وإن كان قد خدم تاريخيا كنقطة إنتقال (نحو الإنتاج الرأسمالى) لا يستطيع بذاته أن يسهم في القضاء على طريقة الانتاج القديمة . بل بالعكس يميل الى الاحتفاظ بها

(١٠) أنظر ما سبق ص ٨٣ وما بعدها .

والابقاء عليها بإعتبارها أساس وجوده (أى وجود رأس المال التجارى) . فهو اذ يضمن سيطرته على المنتجين يبقيهم على طريقة إنتاجهم القديمة . فهو لا يغير إذن من مستوى قوى الإنتاج . بل يزيد على ذلك أنه يجعل حالة المنتجين المباشرين أسوأ من حالة من يعملون تحت السيطرة المباشرة لرأس المال . ولذا لا يلبث هذا السبيل أن يصبح عائقا أمام طريقة إنتاج رأسمالية حقيقية ، ويكون مآله التقلص كلما تطورت هذه الطريقة .

إذا كان من الممكن تمييز هذه السبل الثلاث من الناحية التحليلية فإن واقع مرحلة التحول الرأسمالى قد شهد هذه السبل مختلطة ، كما شهد اختلافا في سبل وسرعة تطور الفروع المختلفة للإنتاج وكذلك في أماكن تطورها . الأمر الذى يؤدى الى اختلاط المصالح وتشابكها (وما يترتب على ذلك من تغير سريع في التحالفات الإجتماعية والسياسية التي تتكون في المجتمع) اختلاطا يميز بصفة عامة مرحلة الإنتقال من طريقة الى أخرى من طرق الإنتاج . ورغم ذلك تشير الإتجاهات العامة لهذه المرحلة الى الزيادة المستمرة في سيطرة رأس المال ، ورأس المال الصناعى ، على الإنتاج[١١] .

من هذا يبين أن تطور رأس المال التجارى لمستوى معين وان كان يمثل الأساس التاريخى لتطور طريقة الإنتاج الرأسمالية إلا أنه لا يقدر بذاته لا على دفع التحول نحو طريقة الإنتاج ، عن طريق التغييرات التي تصيب قوى الإنتاج نفسها . وعلى الأخص العمل . وهي تغييرات لم تحدث بفعل طبقة التجار إلا بالقدر المحدود الذى تحول به نفر من التجار الى رأسماليين صناعيين ومن هنا لزم التعرف ، ولو بقليل من التفصيل ، على هذه التغييرات .

---

(١١) وهذا ما يقصد عندما يقال أن التجارة كانت الشرط اللازم لتحول الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية الريفية والزراعية الاقطاعية الى نشاطات تقوم بها الوحدات الانتاجية الرأسمالية (المشروعات) . فعن طريق التجارة تطورت المنتجات الى سلع بما تزودها به من سوق تباع فيها وبما تحققه من بلورة تدريجية للتكافؤ بين السلع المتبادلة . والتجارة هى التي تزود الانتاج بالمواد الأولية والمواد المساعدة الجديدة . ومن ثم فهى التي تؤدى الى اقامة فروع جديدة تقوم من البداية على التجارة (أى للمبادلة) سواء في السوق المحلية أو العالمية . في هذه المرحلة كان التاجر يجد السوق العالمية أمامه وكان من المتعين عليه أن يقارن دائما بين الثمن الذى يشترى به وأثمان السوق في الداخل وفي الخارج ليتوصل في النهاية الى أن يبيع السلع على النحو الذى يحقق أكبر ربح . الأمر الذى ضمن له السيطرة على رأس المال المنتج (وخاصة في الصناعة) . ولكن ما أن تكتسب الصناعة ، وخاصة الصناعة ذات الحجم الكبير ، قوة كافية ، تقوم بدورها بخلق أسواق لنفسها عن طريق أسرها للأسواق اليدوية بواسطة ما تنتجه من سلع . عند هذا الحد تصبح التجارة في خدمة الصناعة ويمثل الاتساع المستمر للسوق ضرورة حيوية بالنسبة للصناعة . ويستمر الانتاج الكبير الذى يتوسع باستمرار في غمر الأسواق الموجودة بالسلع . ولا يتوقف بالتالى عن سعيه الى توسيع أكبر للسوق ، أى الى تحطيم القيود التي تحد من توسعه . هنا لم تعد التجارة (باعتبارها التعبير عن الطلب القائم) هى التي تحد من هذا الانتاج الكبير ، وانما الذى يحد منه هو مقدار رأس المال المستخدم ومستوى تطور انتاجية العمل . (ومن هنا جاء السعى المستمر لتراكم رأس المال وزيادة انتاجية العمل) .وهنا يحل لرأسمالى الصناعى محل التاجر . فهو الذى يجد السوق العالمية أمامه . وهو الذى يقوم بالمقارنة بين ثمن سلعته عند انتاجها وأثمان السوق في الداخل وفي الخارج .

ثانيا : الكيفية التي تم بها التحول في المجالات المختلفة للنشاط الإقتصادى :

نبادر بالقول بأن التغييرات التي تم من خلالها التحول الرأسمالى أعطت لهذه المرحلة الأولى صورة عامة يمكن أن نحدد من الآن ملامحها الرئيسية[١٢] . فتتميز مرحلة الرأسمالية التجارية ، كمرحلة تالية لتفكك الاقطاع ، بما شهدته من البورجوازيين أساسا في شكل رأس المال التجارى على حساب سادة الإقطاع من ناحية وصغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين من ناحية أخرى . وهى عملية تزداد إتساعا وعمقا في شكل استقطاب إجتماعى لطريقة إنتاج المبادلة البسيطة التي وجدت جذورها مع تفكك طريقة الإنتاج الإقطاعية ، استقطابا يتبلور في خلق طبقة من المنتجين الرأسماليين (في الزراعة والصناعة) وطبقة من العمال الأجراء الاحتماليين . هذا الإستقطاب تم عن طريق تحولات كيفية في الزراعة والصناعة ، وزاد من سرعته التوسع التجارى وخاصة في مجال التجارة الخارجية ، في وقت كانت فيه الزراعة والصناعة مازالتا تحت سيطرة التجارة . هذا التوسع التجارى عمل بدوره على تطور اقتصاد نقدى في أوروبا . أخيرا تتميز هذه المرحلة بقيام الدول المركزية بإنشغالها بتوسيع السوق الداخلية ، عن طريق خلق الوحدات السياسية القومية ، والسوق الخارجية عن طريق اكتساب المستعمرات وتحقيق السيطرة على أعالى البحار .

في **الزراعة** شهدت هذه المرحلة عملية التحول نحو الزراعة الحديثة : الإنتاج يتم للمبادلة ، وهو ذى طبيعة فردية تنافسية ، تدفعه المصلحة الذاتية وتحقيق الربح ، ويتخذ قراراته المزارع المستخدم للعمل الأجير . هذا الإنتاج يقوم بطبيعة الحال الى جانب إنتاج السوق الذى في وحدات الفلاحين المستقلين . بالنسبة **للزراعة الإنجليزية** ، شهدت هذه المرحلة بداية حركة التسييج[١٣] التي بلغت ذروتها في القرن الثامن عشر بعد أن عرفت وقتا من التراخى في القرن السابع عشر . مضمون هذه الحركة ، التي بدأت في واقع الحياة الإجتماعية ثم أضفى عليها القانون طابع « الشريعة » ، هو قيام كبار الملاك وأقوياء الريف بتوسيع ملكياتهم العقارية عن طريق احتواء الأراضي التي كانت للإستعمال المشترك في القرية وكذلك أراضي صغار الملاك من الفلاحين وبناء سور حول ملكيتهم الكبيرة . وهو ما يمكنهم

---

(١٢) هدف تقديم هذه الصورة العامة محدود فالمقصود هو أن نبرز الخصائص الجوهرية للمرحلة على نحو يسهل فهم الفكر الاقتصادى لهذه المرحلة . وعليه فان عدم الكلام عن المظاهر الأخرى لعملية التحول لا يعني اغفال دورها (كالنشاط المصرفي والمالى وتفاصيل دور الدولة .. الى غير ذلك) . من ناحية أخرى كلامنا ، عند تقديم هذه الصورة . عن نظام جديد في الانتاج وانتشاره وحلوله محل آخر لا يعني أنه يظهر لأول مرة ، ولكن القاعدة هو وجود هذا النظام (وانما كجنين أو كظاهرة غير سائدة) في ظل التنظيم السابق أو الأسبق . أخيرا نوضح بصدد هذه الصورة أن معالجة كل ناحية من نواحى النشاط استقلالا لا تعني امكانية فهم طبيعة الجزء دون رده الى الكل ، وذلك للارتباط العضوى بين كل أجزاء التنظيم الاقتصادى .

(١٣) Enclosure movement; Mouvement d'enclosure

من أن يوسعوا من مساحة الوحدة الإنتاجية الزراعية واستخدامها كمراعى للأغنام وتكون النتيجة أن يصبح بعض صغار الملاك بلا أرض يفلحونها . وكذلك قام كبار ملاك الأراضي التي كانت مقسمة على صغار الفلاحين كمستأجرين يزرعونها لإنتاج الحبوب بتحويل ملكيتهم الى مراعى لتربية الأغنام . وبما أن المراعى لا تحتاج نفس القوة العاملة التي كانت تقوم بزراعة الأرض بمحصولات غذائية اذ هى أقل كثافة لاستخدام القوة العاملة ، تكون النتيجة ان يصبح بعض الفلاحين مستأجرين الأرض بلا أرض يزرعونها . في الحالتين لا يكون أمام صغار الملاك الذين انتزعت ملكيتهم وصغار المستأجرين الذين أبعدوا عن الأرض إلا الإتجاه الى سوق العمل في المدينة يبيعون فيه قدرتهم على العمل ، ويزودون الصناعة الجديدة المتوسعة بالقوة العاملة ويمثلون بذلك الطبقة العاملة (أو البروليتاريا) وهى تتكون تاريخيا .

يغذى هذه الطبقة كذلك ، كما سنرى ، الحرفيين الذين يتحولون الى عمال أجراء . وهكذا يمكن هذا التغيير الزراعة من الاستجابة لحاجة الصناعة الجديدة (التي لم تزل في أغلبها صناعة للمنسوجات والمنسوجات الصوفية) المزدوجة : حاجتها الى الصوف كمادة أولية وحاجتها الى الأيدى العاملة الرخيصة[١٤] .

كما شهد القرن السادس عشر **قيام تجار المدينة بالاستثمار في شراء الملكيات الإقطاعية الكبيرة على نطاق واسع** . ورغم أن معظم هذه الاستثمارات تمت للمضاربة أو الحصول على ريع الأرض (وليس للحصول على ربح من طريق القيام بالنشاط الزراعى) ، إلا أن بعضها أدى الى الانفاق على تحسين الأرض واستغلالها على أسس رأسمالية (باستخدام العمل الأجير ووسائل إنتاج يملكها الرأسمالى صاحب المزرعة) . وهو ما يصدق بصفة خاصة على المراعى الكبيرة التي خصصت لتربية الأغنام .

كما شهد هذا القرن نموا كبيرا في الزراعة التي يقوم بها **أغنياء الفلاحين المستقلين** the rich Yeomen الذين يقومون بها على أرض يستأجرونها ويضيفون عليها

---

(١٤) في هذا الموقف وجد التناقض بين زراعة القمح وتربية الأغنام للصوف . وقد أثار أبعاد الكثير من الفلاحين (صغار الملاك أو صغار المستأجرين) عن الأرض نتيجة لتحويلها من زراعة القمح الى مراعى ، كثيرا من النقاش ، خاصة حول المصير الاجتماعى لهؤلاء المبعدين . وهو ما أدى في النهاية الى مناقشة أساس المشكلة الزراعية هل تتمثل المشكلة في البحث عن أحسن طريقة لاستخدام الأرض بقصد اعاشة عدد من السكان ، أم في البحث عن أحسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة ؟ في هذه الحالة الثانية يتحدد استعمال الأرض بما هو أكثر ارباحية . في هذا الوقت وجد من ينادى بضرورة البحث عن أحسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة على أساس اعتبار المصلحة الذاتية (لصاحب رأس المال) والحرية الاقتصادية (له كذلك . بطبيعة الحال) الأساس الطبيعى للمجتمع الانسانى . أنظر .

Lipson, Economic History of England, T. II. p. LXVII.

بالاستئجار أو بالشراء أو بالتسييج بالنسبة للأرض التي كانت توجد خارج نظام الحقول المفتوحة ، ويعتمدون في الزراعة أولا على عملهم وعمل أفراد عائلتهم . الى أن أصبحوا في نهاية القرن مزارعين يعتمدون على العمل الأجير الذى يقدمه ضحايا التسييج أو من يجاورهم من فقراء الفلاحين . كما وجد هؤلاء الفلاحين الأغنياء مصدر دخل آخر في الربا الذى كانوا يحصلون عليه بإقراض صغار الفلاحين المجاورين . والظاهر أن معظم التحسينات في الإنتاج الزراعي قد أدخلت بواسطة هذه الطبقة من أغنياء الفلاحين .

وفي الزراعة الفرنسية ، كان هناك إتجاه نحو استقلال الفلاحين حتى منتصف القرن السادس عشر ، إلا أن كبار ملاك الأراضي (ربما فيهم من أغنياء من المدن اشتروا ملكيات عقارية كبيرة) تمكنوا من أن يعكسوا الإتجاه ويستعيدوا الأراضي المفقودة . في الفترة التي تلت حرب المائة عام (التي بدأت بين انجلترا وفرنسا في ١٣٣٩) ، التي قضت على كثير من سكان الريف ، قام كثير من برجوازى المدينة بإستئجار الأرض ثم تأجيرها من الباطن لمزارعين أو لفلاحين يزرعونها بالمشاركة ، ويحصلون الإيجار نقداً أو عيناً في صورة جزء من المحصول يبيعه البرجوازى في السوق . كما قام البرجوازيون بشراء الأرض من كبار ملاك الأراضي لزراعتها مباشرة . كذلك كان كبار ملاك الأراضي يشترون الأرض من صغار الفلاحين الذين يعجزون عن سداد الديون التي عقدوها بمناسبة زراعة الأرض او الذين لا يقدرون على زراعتها لما اصابها من تخريب بواسطة الحرب . بعض هؤلاء الملاك البرجوازيون وكذلك من حذا حذوهم من النبلاء كانوا يعرفون كيف يراقبون الأسواق ويقومون بتخزين المحصولات انتظارا لأنسب وقت لبيعها بأعلى ثمن ، وهم لذلك يدخلون المحصولات التجارية ويحسنون منها ، كما يلحقون في كثير من الاحيان بملكياتهم الزراعية بعض الآلات التي تستخدم في عمليات صناعية . الا ان هذه التغييرات لا تمثل اللازم حدوثها في الزراعة لتحقق التحول الرأسمالى ، اذ لا يتحقق بها التحول الى روابط الانتاج الرأسمالية في الزراعة لانها لا تؤدى الى تطور التميز الاجتماعى في داخل الفلاحين المشتغلين في انتاج المبادلة البسيط على نحو يؤدى الى تميز عدد (محدود) من اغنياء الفلاحين يقومون بالانتاج للمبادلة ويرتبطون ، مباشرة بالسوق في ظل شروط تسمح بزيادة انتاجية العمل مما يسمح بخلق فائض (يباع في السوق) ويمكن المنتج من القيام ببعض التركيم ؛ كما يؤدى الى أن يقوم الافقر من الفلاحين بالعمل في مقابل اجر ، اى يصبحون عمالا اجراء . هذا يعني ان تحول الزراعة الفرنسية الى زراعة رأسمالية لا يتم الا في مرحلة لاحقة على تلك التي تحولت فيها الزراعة الانجليزية .

وهكذا يتغير التنظيم الإجتماعى للزراعة في إتجاه سيطرة رأس المال على الإنتاج الزراعى ،

تغييرا يؤدى الى تركيز الملكية العقارية في أيدى قليلة والى فصل صغار الفلاحين عن وسائل الإنتاج وتحويلهم الى عمال أجراء . كما أن هذا التغيير يمكن من إحداث التغيير في الفنون الإنتاجية الزراعية ويزيد من سرعة ادخالها : ادخال الدورة الزراعية ، نظام الصرف ، ادخال محصولات جديدة ، وأدوات عمل جديدة ، استخدام الأسمدة ، الى غير ذلك مما يستلزم التوجه الى الصناعة للحصول منها على ما هو لازم لهذه التغييرات في الزراعة .

وفي الصناعة (١٥) يحقق رأس المال سطوته على الإنتاج عن طريق التحول التدريجى للنشاط الصناعى وتفكك نظام الطوائف . وتدريجيا تصبح وسائل الانتاج البلورة المادية لرأس المال ، اذ ينفصل عنها العامل ويتملكها الرأسمالى رب العمل . يتم عن طريق سلسلة من التحولات (١٦) تتبلور أولا في نظام الصناعة المنزلية (١٧) الذى ظهر بصفة أساسية في صناعة المنسوجات ، وغالبا ما كان يتم في خارج المدينة وخارج نطاق سلطان الطوائف الحرفية القديمة (الأمر الذى يعكس التناقض بين التجار وأرباب هذه الحرف) . في إطار هذا النظام يقوم التاجر رب العمل بتزويد الحرفيين بالمادة الأولية . هؤلاء يقومون بالعمل في مساكنهم مستخدمين أدوات عمل مملوكة لهم في مرحلة أولى (كثيرا ما كانوا يضطرون للاقتراض بفائدة مرتفعة للحصول على هذه الأدوات) . في مرحلة ثانية كان التاجر رب العمل يزودهم كذلك ببعض أدوات العمل . كما أنه يدفع للعمال أجرا ، ويكون الناتج ملكا له . فالعامل يعمل لحساب التاجر تحت سيطرة رأس المال ، ويفقد بذلك استقلاله السابق . هذا ولم يؤد نظام الصناعة المنزلية الى تغييرات جوهرية في طريقة الإنتاج إلا في الحالات التي يتحول فيها التاجر الى رأسمالى صناعى ينشغل أساسا بعملية الإنتاج ويقوم بالنشاط التجارى خدمة لها . أما في الحالات الأخرى . فلم يشهد هذا النظام إلا تغيرات محدودة ناتجة عن حرص التاجر على أن يحصل على السلع المنتجة بأقل تكلفة .

الى جانب هذا النظام الذى ساد النشاط الصناعى حتى أوائل القرن السابع عشر وجد نظام الصناعة اليدوية (١٨) ، خاصة في الحالات التي تحول فيها أرباب الحرف (أو نفر من التجار) الى رأسماليين صناعيين . في عملية التحول هذه كان رب الحرفة ، الذى نجح في إقامة علاقة مباشرة بالسوق (لاعبا بذلك دور التاجر كذلك) وفي تركيم بعض رأس المال ،

---

(١٥) cf. Southgate, op. cit., p. 80 & sqq

(١٦) وضح لنا من دراستنا لمجتمع المدينة في أوروبا الاقطاع أن عملية التحول كانت قد قطعت شوطا كبيرا في داخل المدينة في أواخر القرون الوسطى عندما بدأ مد الانتاج الصناعى للمبادلة يغمر العوائق التي كانت تقيمها الطوائف وتحول الحرفي الى مركز التبعية في علاقته برب العمل . ولكنه كان تطورا يتم خلال أزمة تفكك النظام الاقطاعى .

(١٧) Domestic industry (putting out system); industrie domestique.

(١٨) System of manufacture; système des manufactures

ينظم الإنتاج ، في علاقته بالأفقر من الحرفيين ، على أساس من نظام الصناعة المنزلية ويدفع للعامل الحرفي أجرا نقديا أو يتعاقد معه من الباطن (يشترى منه ما ينتجه) . وهو نظام ما لبث أن تطور الى نظام الصناعة اليدوية . هنا يجمع العمال بأعداد كبيرة للعمل في أماكن مملوكة لرب العمل مكونين بذلك الوحدة الإنتاجية[١٩] الرأسمالية أو المشروع الرأسمالي[٢٠] . في مرحلة أولى كانوا يستخدمون أدوات عمل مملوكة لهم ، ثم بعد ذلك أدوات عمل يملكها الرأسمالي رب العمل . هنا نلاحظ أن هذا التجميع يعني ازدياد في الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج اذا ما قورنت بعملية الإنتاج التي كان يقوم بها ، في داخل الوحدة الإنتاجية ، عدد محدود من أفراد عائلة الفلاح (في الزراعة الاقطاعية) أو من الحرفيين (في ظل التنظيم الحرفي في مدن القرون الوسطى) . هذا النظام الذى بدأ في الإنتشار في القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر (ليحل محله مع الثورة الصناعية نظام المصنع القائم على الإنتاج الآلي) يقوم على **تقسيم العمل في داخل المشروع** ، أي تقسيم عملية إنتاج ناتج واحد الى عمليات صغيرة يعهد بكل منها الى عدد من العمال يقتصرون على القيام بها . وقد تطور نظام الصناعة اليدوية بإتباع سبيلين : يتمثل الأول في تجميع عدد من الحرفيين كان كل منهم يقوم استقلالا بحرفة معينة يلزم الإستعانة بها في إنتاج ناتج معين . ويتخصص كل منهم في عمله بعد تجميعهم وإنما بالنسبة لإنتاج هذا الناتج فقط . فمثلا لصناعة عربة كان من اللازم الاستعانة بعمل الحرفي صانع العجلات (كل أنواع العجلات) وعمل الحرفي الحداد (كل أنواع الحدادة) وعمل الحرفي المنجد (كل أنواع التنجيد) ، وهكذا . في ظل التنظيم الجديد ، يتم تجميع هؤلاء ولكن ليتخصص كل في عمله بالنسبة لإنتاج العربات فقط ، وهذا النوع من العربات . ومن ثم يتخصص صانع العجلات في إنتاج النوع من العجلات اللازم لهذا النوع من العربات ، ويتخصص الحداد في إنتاج ما يلزم هذا النوع من العربات من أجزاء معدنية وفرامل ، وهكذا . أما السبيل الثاني فيتمثل في تجميع الحرفيين الذين كانوا يقومون بحرفة واحدة ، إنتاج الدبابيس مثلا ، ومع الزمن تقسم عملية إنتاج هذه السلعة الى عمليات صغيرة متتالية : تحويل الحديد الساخن الى أسلاك ، جعل هذه الأسلاك مستقيمة ، تقطيع السلك ، جعل طرف كل قطعة مدببا ، سحقه من الطرف الآخر لإستقبال الرأس ، وهكذا . في كل من هذه العمليات يتخصص عدد من العمال لا يقومون إلا بها .

إبتداء من هذا التقسيم الداخلي للعمل تكمن الخصيصة الأساسية للصناعة اليدوية في العامل الجماعي الذى يتكون بتكوين عدد من العمال « الجزئيين » : فزيادة التقسيم الداخلي للعمل والتخفيض وإن أديا الى رفع إنتاجية العمال أي قدرتهم على إنتاج فائض للرأسمالي

---

(١٩) Productive unit: unité productive.

(٢٠) The capitalist enterprise: l'enterprise capitaliste.

قوامها بعمليات معينة بدلاً من العمل كوحدة تنتج الأشياء كاملة عن طريق زيادة قدراته الخلاقة . فبعد أن كان العامل الحرفي يعرف كل عمليات صناعة السلعة ويقوم بعمله مستقلا ، أصبح لا يعرف إلا القيام بعملية صغيرة من عمليات صناعة السلعة دون أن تكون له معرفة ببقية العمليات ، الأمر الذي يحول بينه وبين القيام بالإنتاج إستقلالا . وعليه حل « العامل الجزئي » محل العامل الحرفي : فإذا كان في الماضي نتاجا لعمل الحرفي أصبح الآن نتاج « العمل الجماعي » ، نتاج عدد محدود من العمال ذوي الخبرة الفنية وعدد كبير من العمال غير المؤهلين . هذا ولم تقتصر الصناعة اليدوية على تكييف العامل للعمل المتخصص ، وإنما قامت كذلك بتكييف الأدوات التي يستخدمها . فمبدأ تكييف كل أداة من أدوات العمل لتصبح ملائمة للقيام بعملية معينة أو لتحقيق غرض معين في سلسلة العمليات اللازمة لإنتاج السلعة . وهو ما يعني تبسيط وتطوير ومضاعفة عدد أدوات العمل بتهيئتها للقيام بوظائف خاصة لكل عامل « جزئي » . على هذا النحو ، تخلق في ذات الوقت الشروط المادية اللازمة لإستخدام الآلة التي تتمثل في تجميع لأدوات بسيطة يحل كل جزء منها محل عملية كان يقوم بها العامل (وذلك في مرحلة تالية) .

وقد نتج عن ذلك التحول أن أصبحت الصناعات الآتية تدار في إنجلترا على أسس رأسمالية في المرحلة التي غطتها الرأسمالية التجارية : صناعة المنسوجات (الصوفية والقطنية والحريرية) ، صناعات الزجاج والملح والصابون والورق ، صناعات الحديد والنحاس ، تعدين الفحم والقصدير والرصاص ، وصناعات البناء وبناء السفن[٢١] . في إطار هذه الصناعات تمثلت التغييرات التكنولوجية (أي تلك المتعلقة بالطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج) في إدخال منتجات جديدة وإستخدام فنون جديدة في مجالات التعدين وصهر المعادن . ويمكن القول بصفة عامة أن القرنين السادس عشر والسابع عشر شهدا التحول من تكنولوجيا الخشب (وإستخداماته في البناء والوقود) والماء (كمصدر للقوة المحركة) الى تكنولوجيا الحديد والفحم[٢٢] .

وبهذا تكون الصناعة قد بدأت تشهد تنظيما جديدا وفنونا إنتاجية جديدة وإستفادت من قوة عاملة رخيصة نتجت عن تكسير التكوينات الإقطاعية في أوروبا الغربية ، وخاصة في هولندا وانجلترا ، ابتداء من منتصف القرن السادس عشر ، والالتقاء بعدد كبير ممن لا أرض لهم في سوق العمل ، الذي كان يستقبل كذلك الأقنان الهاربين من الريف . ورخص القوة العاملة يعني إمكانية تحقيق ربح أكبر في جو يسوده ارتفاع أثمان السلع والإتساع المستمر في

---

(٢١) cf. E. Lipson The Economic History of England, Vol. II, p. XXVIII — XXIX.

(٢٢) cf. J. Bernal, Science in History, p. 270 & p. 282 – 285.

[illegible] غير مسبوقة في ثروة التجار [illegible] ويحصلون على المواد الأولية من المستعمرات . ويضاف إلى ذلك ، بالنسبة لإنجلترا ، أن مناطق النشاط الصناعي فيها عرفت نظاما لدفع الأجور مؤداه أن يكون العمال مسئولين عن تسويق السلع التي ينتجونها ؛ وأن قبضهم لأجورهم لم يكن إلا بعد قيامهم ببيع السلع . وهو ما يعني أن العمال هم الذين كانوا يتحملون مخاطر الإنتاج الرأسمالي الوليد[23] . وبهذا تتوفر لرأس المال الصناعي شروط السيطرة المتزايدة على عملية الإنتاج ، ولكنها سيطرة رهينة بما يتم في إطار النشاط الزراعي .

نستطيع أن نستخلص مما تقدم أنه يوجد بين الزراعة والصناعة اعتماد متبادل يفسر ضرورة الوحدة بينهما ويظهر في ذات الوقت التناقض بين رأس المال الزراعي ورأس المال الصناعي ، وهو يمثل الشكل الاجتماعي للتناقض بين الريف والمدينة في المجتمع الرأسمالي . فالصناعة في توسعها تحتاج إلى أيدي عاملة من الريف . كما تحتاج إلى مواد غذائية (كالقمح مثلا) لتغذية أهل المدينة . وتحتاج كذلك إلى مواد أولية تقوم بتحويلها (كالصوف مثلا) . وهي تحصل على هذه المواد مباشرة عن طريق التبادل بين الريف والمدينة ، أو بصفة غير مباشرة عن طريق بيع السلع الزراعية في السوق العالمية واستخدام الإيرادات في استيراد ما يلزم للصناعة (كما في حالة الآلات) . وعليه يكون الربح في الصناعة متوقفا على مدى إنتاجية العمل في الزراعة وما يترتب عليه من توفر هذه المواد ؛ ورخص السلع الاستهلاكية التي تستهلكها الطبقة العاملة (wage goods) بأثمان منخفضة . ويكون التوسع الصناعي متوقفا على ذلك . أما الزراعة فتحتاج في توسعها إلى أدوات عمل (كالآلات مثلا) ومواد أولية (كالأسمدة مثلا) تنتجها الصناعة . كما يقوم سكان الريف باستهلاك سلع صناعية . ومن ثم تتوقف ربحية رأس المال في الزراعة على مدى إنتاجية العمل الصناعي وإمكانية الحصول على السلع الصناعية بأثمان غير مرتفعة . ويكون التغير في الزراعة وتوسعها مشروط بما تقدمه الصناعة والكيفية التي تقدمه بها . فالاعتماد المتبادل يفسر التناقض بين

---

(23) cf T.S. Ashton, The Industrial revolution, p. 32.

يزيد على ذلك أن [illegible] العام في [illegible] الذي ساد أوروبا الغربية في القرن السادس عشر أدى إلى [illegible] الأجور الحقيقية ، أي القدر من السلع الذي يستطيع العامل أن يشتريه بأجره النقدي أي بكمية النقود التي يتقاضاها كأجر . والواقع أن موقف العمال بصفة عامة ، في علاقته مع رأس المال ، كان يتميز في القرن السادس عشر ، بوجود طبقة عاملة تعيش [illegible] ضئيل في الغالب ، معرضة لمخاطر البطالة [illegible] لتقلبات النشاط الاقتصادي ، ولوجود صعوبات فيما [illegible] صناعة نسج الصوف ؛ ولنقص القوة المحركة المائية في صناعة الحديد ، ولوجود طلب [illegible] ([illegible]) على [illegible] بالنسبة لصناعة الفحم) ، [illegible] وغالبا ما تعمل بعيدة عن مساكنها . وعليه لم يكن من الغريب [illegible] أن يعتبر البعض أن العلاقة بين السيد وعماله تقترب من العلاقة بين صاحب المزرعة وعبيده في مستعمرات الأمريكية أكثر مما كان يتوقع في بلد كإنجلترا » .

واضح أن الأمر يتعلق هنا بإنجلترا . أنظر Lipson, Vol. II, p. XXX — XXXI.

رأس المال الصناعي (الذي يهمه الحصول على المواد الأولية والمواد الغذائية بأثمان منخفضة) ورأس المال الزراعي (الذي يهمه تسويق السلع الزراعية بما لا يقل عن قيمتها حتى يحصل في مقابلها على أكبر قدر من السلع الصناعية) . ومن هنا كان تناقض المصالح الذي تبلور في المجتمع الإنجليزي في هذه المرحلة بين القائمين على الإنتاج الصناعي والقائمين على الإنتاج الزراعي (منتجي القمح والصوف وقد وجدوا أنفسهم متحدين في مواجهة الصناعيين [٢٤] .

تلك هي التغيرات التي شهدتها الزراعة والصناعة (وعلى الأخص في انجلترا) . وهي تغيرات تبين اتجاه رأس المال في سبيل سيطرته على الإنتاج : الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي . ورغم أن هذه التغييرات تعلن بروز طريقة للإنتاج تختلف كيفيا عن طريقة الإنتاج الإقطاعية (بروزها ليكتمل تطوره في مرحلة لاحقة تسود فيها الصناعة ، والصناعة الرأسمالية) إلا أن الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي كانا ما زالا في مجموعهما تحت سيطرة رأس المال التجاري ، وخاصة التجارة الخارجية . هذه التجارة الخارجية تمارس ابتداء من القرن الخامس عشر بواسطة الشركات الكبيرة التي عادة ما كانت احداها تحتكر الإتجار مع منطقة معينة من العالم . وقد عرفت هذه التجارة توسعا غير مسبوق في القرن السادس عشر بفضل تطور فنون الملاحة البحرية والاكتشافات الجغرافية والتوسع الإستعماري [٢٥] والاتجار

(٢٤) فكان القائمون على الانتاج الصناعي يطالبون بألا يصدر شيء من الانتاج المحلي من القمح والصوف وبأن يسمح بحرية استيرادهما من الخارج دون أية قيود وذلك لكي تتحقق منافسة الانتاج المحلي وتكون الأثمان منخفضة بينما طالب القائمون على أمر الانتاج الزراعي بحماية انتاجهم من القمح والصوف من المنافسة الاجنبية . وقد تدخلت الدولة في نهاية القرن السابع عشر باصدار قانون The Corn Bounty Act يحمى منتجي القمح دون أن يحمى منتجي المواد الأولية . وقد استمرت هذه الحماية حتى القرن التاسع عشر بما أثارته من مشكلات ، خاصة ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر عندما أصبح الانتاج المحلي من القمح لا يكفي الاستهلاك الداخلي . أنظر : Lipson. II, p. LXVIII — LXXIV (الذي يقول أن القانون صدر في ١٦٧٣) وكذلك Ashton ص ١٤٥ حيث يقول أن القانون صدر في ١٦٨٢ .

(٢٥) ابتداء من القرن الرابع عشر استخدم مسحوق البارود في صنع الأسلحة وتحسنت البوصلة البحرية وأدوات الملاحة الأخرى . وقد انشأ البرتغالي هنرى الملاح (١٣٩٤ - ١٤٦٠) أول مدرسة بحرية ووضع خطة للدور حول افريقيا (للقضاء على الاسلام باستعادة الأراضي المقدسة بالاستعانة مع مملكة في الحبشة يقال أنها مسيحية ، وكذلك لاقامة علاقات مباشرة (أى بدون وساطة مصر) مع أسواق افريقيا الشرقية التي تورد الذهب والرقيق) . وفي السنوات بين ١٤١٩ - ١٤٤٥ يكتشف البحارة البرتغال الجزر الموجودة في مواجهة الساحل الغربي لافريقيا ، كما يتم اكتشاف مصب نهر الكونجو في ١٤٨٢ . وفي عام ١٤٨٧ يتعدى دياز Bartolemeu Diaz الطرف الجنوبي لافريقيا . ويكتشف فاسكو دى جاما Vasco de Gama في عام ١٤٩٨ الطريق البحرى للهند مارا برأس الرجاء الصالح .

وفي السنوات من ١٤٩٢ الى ١٤٩٨ يكتشف الايطالي (من جنوة) كريستوف كولمب (١٤٥١ - ١٥٠٦) كوبا وأمريكا الوسطى لحساب أسبانيا . كما يتم في عام ١٤٩٧ اكتشاف امريكا الشمالية بواسطة ملاح فلورنسي (ايطاليا) يسمى Giovanni Cabato كان يعمل لحساب انجلترا ويبحث عن طريق الهند . ويتم اكتشاف البرازيل في ١٥٠٠ بواسطة البرتغالي كابرال Pedro Alvares Cabral ثم بقية بلدان أمريكا اللاتينية وفي ١٥١٩ - ١٥٢١ يقوم فرديناند ماجلان Ferdinand Magelhaes بأول رحلة حول العالم مارا بالطرف الجنوبي لامريكا اللاتينية (الذى أصبح يسمى فيما بعد بمضيق ماجلان) . وذلك لحساب أسبانيا . وتبدأ أسبانيا والبرتغال في استغلال مستعمرات أمريكا اللاتينية في الفترة من ١٥٤٥ حتى

مع المستعمرات بفضل التجارة مع المستعمرات تضمن الاقتصاديات الأم (المستعمرة) الحصول على المواد الأولية وتسوق منتجاتها النهائية . كما تحقق أرباحا كبيرة من بيع منتجات مستعمراتها الى بلدان أوروبية أخرى . يزيد على ذلك أن تجارة الرقيق[٢٦] والأرباح التي تحققها شركات النقل البحري تمثل مصدرا إضافيا لتراكم رأس المال في صورته النقدية[٢٧] . في شكل معادن نفيسة تأتي بصفة خاصة من العالم الجديد (أمريكا اللاتينية أساسا)[٢٨] .

اختصارا ، الأمر يتعلق بمرحلة التراكم البدائي لرأس المال[٢٩] . جوهر هذا التراكم يتمثل في نمو روابط الإنتاج الرأسمالية عن طريق نمو التميز الإجتماعي في داخل الفلاحين والحرفيين وتركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في يد طبقة جديدة ، الطبقة الرأسمالية الصاعدة ، ليس فقط على حساب الطبقة الأرستقراطية وإنما كذلك على حساب صغار الملاك (في الزراعة وفي الصناعة الحرفية) على نحو يجعل من هؤلاء ومن الأفقر من الفلاحين والحرفيين (في علاقتهم بالأغنياء من الفلاحين وأرباب الحرف) نواة الطبقة العاملة ، التي تنفصل عن وسائل الإنتاج ، وتصبح قدرتها على العمل سلعة تباع في سوق العمل في مقابل الأجر . هذا التراكم ارتفع معدله وزادت سرعته بفضل السيطرة على المستعمرات واستغلالها . في هذا الإطار من الواقع الإقتصادي نلمح ـ على صعيد الفكر ـ الإقتصاد السياسي في شكله الجنيني .

حتى ١٦٩٦ وتنتقل مراكز التجارة من شرق البحر الأبيض عبر المضيق الى غرب البحر الأبيض والمحيط الأطلنطي وتتوسع التجارة الخارجية توسعا هائلا . أنظر :

Hermann Kinder & Werner Hilgemann, Atlas historique, édition française, Librairie Stock, 1968 p. 217 et 221.

(٢٦) «زودت افريقيا سوق العبيد بحوالي ١١ مليون نسمة حتى بداية القرن التاسع عشر» . الأطلس التاريخي ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

«وعلى أساس التقدير القائل بانه مقابل كل رقيق استورده نصف العالم الغربي ، فان خمسة افريقيين اما قتلوا في افريقيا او ماتوا في اعالي البحار ، يؤكد دى بوا ان الرق كان يعني بالنسبة لافريقيا الخسارة الرهيبة التي تقدر بحوالى ستين مليون نفس» . ص ١٣٠ من الترجمة العربية التي قام بها احمد فؤاد بليع لكتاب جاك ووديس ، جذور الثورة الافريقية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ . هكذا بنى الرجل الابيض حضارته السلمية بتحويل الرجل الأسود الى سلعة . ويكون من الطبيعي ان ينعكس ذلك في مجال الفكر في ازدهار نظريات عنصرية تقول بتفوق الرجل الأبيض . انظر :

O.C. Cox, Caste, Class & Race, p. 331 & sqq.

(٢٧) بالنسبة لعلاقة الاقتصاد الأم بالمستعمرات يقول ج . كارى John Caray «ان المستعمرات تشترى منتجات .. وتزودنا بالسلع التي يمكن اما تصنيعها هنا أو اعادة تصديرها... وهى (أى المستعمرات) توجد مجالا لتشغيل فقرائنا وتشجع ملاحتنا» .

An Essay on the State of England in Relation to its Trade, Bristol, 1695

مشار اليها في ص ٣٨٤ من كتاب أسس الرأسمالية السابق الاشارة اليه .

(٢٨) Southgate, op. cit., p. 74 et sqq

(٢٩) Primitive accumulation of capital, L'accumulation primitive de capital

ثالثا : الفكر الإقتصادي نتاج هذه المرحلة :

إبتداء من القرن الخامس عشر ، وتحت تأثير التحولات التي أصابت الحياة الاجتماعية الأوروبية ، ينتقل مركز الإنشغال الفكري للإنسان من القضايا الدينية الى القضايا الزمنية (الدنيوية) ، اذ لم يعد ينظر الى الانسان على انه « حاج في طريقه الى السماء "Viator mundi" » وإنما « كخالق وسيد للعالم "Faber mundi" » . وفي إطار الإنشغال بالقضايا الزمنية تبرز بعض الأفكار الإجتماعية ، الاقتصادية منها يعبر عن الاقتصاد السياسي في مرحلة الجنينية . والواقع أن المسافة التي كان يتعين على الاقتصاد السياسي أن يقطعها - في إطار الفكر - بين ابن خلدون ومولده إبتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر مسافة قصيرة ، كما سنرى فيما بعد . ولكن جنين الاقتصاد السياسي يقطعها على نحو غير مباشر ، بدوران . في أثناء هذا الدوران يثرى بالعديد من المشكلات الجديدة ويجد تحت تصرفه كما هائلا من المعلومات العملية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي . في أثناء هذا الدوران ينمو الجنين مع انشغال الناس بالمشكلات الاقتصادية بوصفها هذا . وهو انشغال يفرضه انغماسهم في واقع النشاط الإقتصادي الذي وصل في تحوله المستمر الى مرحلة جديدة . وقد انشغلوا بهذه المشكلات فرادى بهدف معرفة اجراءات السياسة الاقتصادية اللازم اتخاذها في واقع الحياة الاقتصادية ، مما جعل الفكر الاقتصادي للمرحلة من نتاج بعض رجال الادارة ورجال الأعمال . وقد أطلق على هؤلاء الرجال فيما بعد « التجاريون »[30] .

فقد أثار تدفق المعادن النفيسة في القرن السادس عشر وما ارتبط به من ثورة في الأثمان تساؤلات تتعلق بالعلاقة بين ثروة الأمة (التي يتعين تعريفها) وتجارتها ، وانتاجها ، والمخزون من المعادن النفيسة الذي يتعين على الأمة الاحتفاظ به ، كما تتعلق بالعلاقة بين ثروة الأمة والميزان التجاري[31] (الذي يمثل التسجيل الحسابي لصادرات الأمة ووارداتها من السلع) . وكذلك بالنسبة للاجراءات التي يتعين اتخاذها لكي يكون هذا الميزان ، أو على

(٣٠) The Mercantillists: les Mercantillistes . أهم من أنتجوا الفكر التجاري هم أورتيز L. Ortiz (١٥٥٨) ود . دي أوليفارس D. De Olivarès (١٦٢١) ، والإيطالي أ. سيرا A. Serra (١٦١٤) في أسبانيا (السنوات تشير الى تواريخ نشر أهم مؤلفاتهم) ، وجان بودان Jean Bodin (١٥٣٠ - ١٥٩٦) ، وأنطوان دي مونكرتيان A. de Montchretien (١٥٧٦ - ١٦٢١) ، وسيلي Sully (١٥٥٩ - ١٦٤١) ، وكولبير Colbert (١٦١٩ - ١٦٨٣) في فرنسا ، وتوماس مون Thomas Mun (١٥٧١ - ١٦٤١) ، وجون تشايلد John Child (١٦٣٠ - ١٦٩٩) ، ووليام تمبل W. Temple (١٦٢٨ - ١٦٩٩) في انجلترا . انظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٣٣٥ وما بعدها . وكذلك :

E.F. Hecksher, Mercantilism, Translated by M. Shapiro, London, 1935 — J. Marchal, Cours d'économie politique, Génin, Paris, 1964. p. 72 – 85 — E. Mandel, Traité d'économie marxiste, T. II, Julliard, Paris. 1962. p. 332 et sqq.

(٣١) Balance of Trade: Balance de commerce.

[illegible] المدفوعات(٣٢) (الذي يمثل التسجيل المحاسبي لكل المعاملات ، مقدرة في [illegible] التي تتم خلال فترة معينة ، ولكن أيضاً [illegible] [illegible]) ميزان [illegible] الذي يكون به فائض (ينجم عن زيادة صادرات البلد في مواجهة [illegible] من الواردات) . كل هذه التساؤلات تدور في الواقع حول طبيعة الثروة وكيفية زيادتها .

المشكلة الأولى تتمثل التجاريين هي تلك الخاصة بطبيعة الثروة . هنا نجد فكرة شائعة في الكتابات المتعلقة بالفكر الاقتصادي مؤدى هذه الفكرة أن النقود (في صورة المعادن النفيسة ، وخاصة الذهب والفضة) تعتبر عند التجاريين عنصر جوهري في تكوين الثروة إن لم تكن مرادفة لها . هذه الفكرة هي في الواقع محل خلاف(٣٣) ولا يمكن اعتبارها ممثلة لمفهوم التجاريين للثروة(٣٤) .

ولكن يبدو أنه وجدت في كتابات الأوائل من التجاريين من أنصار السياسة المعدنية(٣٥) . فبالنسبة لهؤلاء تتمثل الميزة الرئيسية للتجارة الخارجية في اجتذاب المعادن النفيسة . ويمكن أن نفهم السبب في هذا الفكر إذا ما تذكرنا أن القول به تم في وقت تمثلت المشكلة الأساسية فيه في التراكم النقدي أي في التركيز على تحويل السلع الى النقود (وهو ما يتم في مجال التداول أي المبادلة ، في السوق) ، باعتبار أن تراكم رأس المال النقدي الى حد معين شرط ضروري وسابق لتحول انتاج المبادلة البسيط الى الإنتاج

(٣٢) Balance of Payment, balance des paiments.

(٣٣) يعد آدم سميث هذه الفكرة التي ينسبها الى التجاريين في مجموعهم ويعتبرها غير ذات معنى ، أنظر :
A Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Ward Lock & Co., London, 1838 p. 30? & sqq.

أما كينز فهو يحاول أن يعيد اليها اعتبارها :
J.M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Mac millan, London 1954, p. 333 & sqq.
على العكس من ذلك يقول ليبسون ان الفكر التجاري لا يرتكز على هذا المفهوم للثروة ، أنظر :
E Lipson, The Economic History of England, Vol. II, p LXXX, LXXXVIII ar? Vol. III, p. 62 & sqq.

أنظر كذلك : M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 201.

(٣٤) الواقع أن غالبية الكتاب من التجاريين يقولون بذلك ، وهو ما ليس بصحيح . أنظر على سبيل المثال ، لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ص ٧٦ ، ٧٧ ، وكذلك : R. Lekachman, A History of Economic Ideas, p 37 & sqq.
في هذا المعنى يقول جيمس ستيوارت ميل : « عندما كان يسود النظام التجاري كان يفترض صراحة أو ضمنا في كل سياسة الأمم أن الثروة تتكون فقط من النقود ، أو المعادن النفيسة التي يمكن تحويلها مباشرة الى النقود اذا لم تكن في صورة نقود » ، مقتطفات من كتاباته في :

W.B. Robertson, Political Economy: Expositions of its Fundamental Doctrines Selected from the Best Writers. The Walter Scott Publisher, London, 1965, p. 25 - 26.

الرأسمالي ، الذي هو بطبيعته إنتاج مبادلة وإنما من نوع : نقود - سلعة - نقود . في هذه الأونة كانت النقود تأتي من المعادن النفيسة ، هذه لا تنتج في داخل اقتصاديات أوروبا الغربية ، وإنما تستورد في مقابل تصدير السلع . كان التركيز اذن على الثروة في مظهرها النقدي لأن تراكم المعادن النفيسة مرادف لتراكم رأس المال النقدي الذي يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية . من هنا كان البحث عن طبيعة الثروة في تدفق الذهب والفضة ، (وهو ما يعني أن تزيد الصادرات على الواردات ، أي أن يكون في ميزان التجارة فائض يقابله دخول كمية من المعادن النفيسة) ، أي في مجال التداول .

ثم كان التركيز على خلق فائض في الإنتاج ، وإنما منظورا اليه من وجهة نظر التداول ، على نحو يكون معه فائض الإنتاج ممثلا في فائض نقدي ، أي في ربح . هذا الربح يمثله بالنسبة للأمة فائض في الميزان التجاري . هنا لا يرى الربح الا عند تحقيقه في السوق، اذ لا يستطيعون التغلغل الى مجال الإنتاج لرؤيته عند انتاجه. ونكون مازلنا في اطار التركيز على مجال التداول ، ولكننا نقترب أكثر من الإنتاج . الأمر يتعلق هنا بتداول يستند الى الإنتاج ، فلزيادة المعادن النفيسة يتعين زيادة الصادرات ، ولكي يتم ذلك يتعين زيادة الإنتاج (٣٦) .

أما بالنسبة للتجاريين الأواخر ، فلم يعد هناك لبس : « فثروة بلد ما يمثل في نتاج الأرض ، والعمل أو الصناعة » ... أما « الذهب والفضة » فليسا إلا « مقياس التجارة »(٣٧) . ومن ثم تكمن أهمية المعادن النفيسة في أن النقود تصنع منها وهذه هي عصب الحرب وأساس الائتمان . كما أن المعادن النفيسة تكتسب أهميتها من اعتبارات أخرى ، كجاذبيتها الخاصة كسلع ولأنها لا تفنى ولأن نقصها يعني نقص كمية النقود الأمر الذي ينعكس في نقص في الطلب على السلع . كما أن زيادتها تعني زيادة كمية النقود الى حد معين وهي زيادة تسهل من المبادلة وتجعل الاقتصاد أكثر سيولة ، وزيادتها عند حد

---

(٣٥) The Bullionists; Les Bullionistes.

في عام ١٦٢٢ يقول أحد الكتاب أن النقود « هي ثروة وقوة الدولة بالمعنى الصحيح » . ويقول بولكسفن الذي كان مسئولا عن التجارة والمزارع الكبيرة في المستعمرات أن الذهب والفضة « هما ثروة الأمة الوحيدة وأكثرها نفعا » . أنظر في ذلك وفي مقتطفات أخرى :

E. Lipson, Vol. III. p. 62.

(٣٦) هذه الفكرة يتعين استبقاؤها في الذهن عند المقارنة بين فكر التجاريين وفكر الحديين ، انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

(٣٧) Ch. D'Avenant, Discourses on the Public Revenues and on the Trade of England, London, 1698, quoted by K. Marx, Theories of Surplus Value, Lawrence and Wishart, London. 1954, p. 25.

أنظر مقتطفات أخرى بهذا المعنى في E. Lipson, vol. III, p. 63 – 65.

عين تؤدى الى ارتفاع الأثمان (ونقص الطلب على الصادرات) .

وبالرغم من أن هؤلاء المتأخرين من التجاريين يجدون الثروة في المنتجات (ومن ثم يجرى البحث عنها في مجال الإنتاج ، لا المبادلة) فإن تدفق الذهب والفضة يمثل ميزة ... في المطالبة بتحقيقها في القرن السابع عشر . والظاهر أنهم يستخدمون حججا أصبحت اتفاقية لتبرير اجراءات يعتبرونها مواتية على أسس مختلفة . لهذا تمثل الانشغال الرئيسي الذي أعطى لكتابات التجاريين في القرن السابع عشر طابعا موحدا في البحث عن تحقيق ميزان تجارى موات للبلد ، مرات بمعنى تحقيقه للتوسع في الصادرات توسعا لا يوازيه اقتحام المنتجات الأجنبية للسوق المحلية . اذ لما كانوا يعتبرون السوق المحلية محدودة (ضيقة) هدفوا جميعا الى تحقيق توسع في الصادرات توسعا يمثل اضافة للمبيعات . ولكي يتوازن ميزان التجارة الذى يكون في صالح البلد (وهو ما يسعون اليه) يتعين ، كشرط لهذا التوازن ، أن تتدفق المعادن النفيسة . وعليه يتمثل الهدف الذى يسعون اليه في ضمان سوق اضافية (في الخارج) لسلعهم لا في المعادن النفيسة التي لا تكون إلا وسيلة تحقيق هذا الهدف[٣٨] .

من هنا نستطيع أن نفهم ما نادى به التجاريون من ضرورة ضمان حرية التجارة الداخلية ، وهو ما يعني توسيع السوق الداخلية عن طريق ازالة العوائق الداخلية بين المناطق المكونة لإقليم الدول وبناء الطرق وحفر القنوات[٣٩] ، ولكن مع الاحتفاظ بها للسلع القومية ، وتنظيم الدولة في نفس الوقت للتجارة الخارجية : اتخاذ اجراءات حمائية يقصد بها حماية الإنتاج المحلي بالحد من الواردات (عن طريق فرض ضريبة جمركية عليها أو منعها من الدخول) ، واتخاذ إجراءات ضمن اكتساب الأسواق الخارجية للصادرات الوطنية ، مثل مساندة الشركات التجارية الكبرى ، تطوير الأسطول التجارى للنقل والحربي لاكتساب المستعمرات والحفاظ عليها[٤٠] : فهم اذن يطالبون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية[٤١] ، لا يكون تدخل الدولة على هذا النحو إلا مظهرا من مظاهر الدور الذى

---

(٣٨) cf. M. Dobb. Studies in the Development of Capitalism, p. 188 & sqq.

(٣٩) E. Lipson. Vol. II, p. LXXIII and sq.

(٤٠) Ibid., p. IV — L.

(٤١) وقد اختلفت صور تدخل الدولة من بلد الى أخرى ، فقد غلب على تدخل الدولة في أسبانيا وضع قيود على تحركات الذهب والفضة عبر اقليم الدولة . وفي انجلترا تمثل تدخل الدولة في المساهمة في اقامة الشركات التجارية وتنظيم التجارة ، وخاصة التجارة الخارجية والنقل البحرى . أما في فرنسا فقد اتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وقامت على تنفيذ سياسة كولبير باتخاذ كافة الوسائل التي تؤدى الى التوسع الصناعي . بقصد زيادة الصادرات . فهي تقيم المشروعات التي تمدها بما يلزمها وخاصة في الحروب ، كما تشجع قيام المشروعات الفردية عن طريق منح الاعانات والمباني والمساكن لاقامة الصناعات وكذلك تقديم القروض مع تخفيض سعر الفائدة . كما أنها تخفض الريع الذى تدفعه المشروعات الفردية مقابل استخدام الأراضي الملكية .

تلعبه في عملية تحول المجتمعات الزراعية الاقطاعية الى مجتمعات صناعية يكون رأس المال في سبيله للسيطرة عليها ، وما يقابل هذا التحول من صراع صناعي بين الأمم في السوق العالمية . في هذا الصراع تكون الغلبة لمن يتم تحوله بمعدل أعلى من معدل تحول الأمم الأخرى . معدل التحول هذا يتحدد بمعدل تطور رأس المال . ومن هنا كان من اللازم الالتجاء الى وسائل قهرية تعجل من تركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في يد كبار الملاك في الزراعة وفي الصناعة عن طريق الاستيلاء على وسائل الإنتاج التي يملكها صغار المنتجين المباشرين ، كما أن هذه الوسائل تزيد من سرعة تركيم رأس المال باكتساب المستعمرات (وهنا يكون العنف وسيلة ضمان الأسواق والحصول على المواد الأولية والأيدى العاملة الرخيصة) ، كما أن هذه الوسائل كذلك تحد من الواردات وتحمى الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبية . وتكون النتيجة أن تتدفق المعادن النفيسة التي تزيد من كمية النقود في التداول ، الأمر الذى يدفع بالأثمان الى الارتفاع ويخلق الضغوط التضخمية . هذه الضغوط التضخمية تضعف أعضاء الطوائف فتسهم بذلك في خلق العمل الأجير ، وهى فوق ذلك تؤدى الى إنخفاض الأجور الحقيقية فتفيد الطبقة الرأسمالية التي ترتفع أثمان السلع التي تبيعها .

(**) هذا الدور الذى تقوم به الدولة إنما تقوم به باسم « الأمة » في صراعها من غيرها من « الأمم » . وعليه لا تكون الصفة القومية للنظام التجارى مجرد كلمة على شفاه من يتحدثون باسمه . فباسم عنايتهم بثروة الأمة وموارد الدولة يعلن التجاريون في الواقع مصالح الطبقة الرأسمالية وتجميع الثروات بصفة عامة كهدف نهائي للدولة التي تختلف في طبيعتها اذن عن الدولة الالهية القديمة . ولكنهم يعون في نفس الوقت أن تطور الإنتاج الرسمالى إنما يمثل أساس القوة القومية وأساس الصعود القومى في المجتمع الحديث .

هذا عن موقف التجاريين من طبيعة الثروة والعلاقة بينها وبين الإنتاج والتجارة الخارجية وما يترتب على هذا الموقف من توصيات خاصة بدور الدولة في الحياة الإقتصادية . تمثل مثار فكرهم هذا ، كما رأينا ، في تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الى أوروبا الغربية .

(**) وتخفض الضرائب المباشرة وتعطى الاعفاءات الضريبية . كما تتدخل لتوفير الأيدى العاملة اللازمة للتوسيع الصناعى (اعفاء مؤقت من الضرائب لمن يتزوج في سن العشرين - اعفاء الأسر العديدة الأولاد من الضرائب - منع هجرة العمال - اجبار البنات غير المتزوجات ورجال الدين والراهبات على العمل في الصناعة - اجبار الآباء على توجيه أبنائهم لتعلم حرف صناعية - تشجيع قدوم العمال المهرة الأجانب - تولى الطوائف أمر التعليم الفني - ضمان الدولة للمشروعات ، حرية التعامل مع الطوائف الحرفية والخروج على القيود التي تضعها هذه الأخيرة لحماية أعضائها) . يزيد على ذلك أن الدولة كانت تضمن للصناعات الحصول على المواد الأولية عن طريق الاعفاء من الضرائب الجمركية والترخيص لها بالحصول على الأخشاب من الغابات الملكية . كما تضمن للمشروعات تسويق منتجاتها عن طريق الدولة بالشراء أو ضمان احتكار هذه المشروعات للسوق خلال فترة معينة ، أو تخصيص السوق المحلية للمشروعات الوطنية عن طريق الحماية الجمركية ومنع استيراد السلعة الأجنبية . أنظر في دور الدولة في هذه المرحلة مؤلفنا : دراسات في الاقتصاد المالى ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠ - ٢٥ .

وما صاحبه من ثورة في الأثمان في القرن السادس عشر ، ما هو فكرهم المتعلق بظاهرة الأثمان هذه ؟

مع إنتشار التجارة والمبادلة ، وجدت الغالبية من المدرسيين المتأخرين من الصعب التوفيق بين فكرة الثمن العادل وما يتم في واقع الحياة العملية . ابتداء من هذه الصعوبة ، أصبح من الأوفق بيان أن الثمن الذي يدفع فعلا - الثمن الاتفاقي - هو الثمن العادل . وذلك على أساس أن من يقبل أن يشتري السلعة ويدفع فيها ثمنا يزيد عن نفقة إنتاجها ، الثمن الجاري ، إنما يقوم بذلك لأن هذا الثمن يمثل « القيمة الحقيقية » للسلعة بالنسبة له » وهو ما يعني البدء في إعطاء بعض الاهتمام الى التقديرات الذاتية للمستهلك الفرد .

أما بالنسبة للتجاريين وموقفهم من الثمن وتحديده ، فمن الصعب تسجيل فكرة عامة تمثلهم ، وذلك لكبر عدد كتابهم ولكونهم وجدوا في عديد من البلدان ذات مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي والاجتماعي . ورغم ذلك يمكن تمييز الأفكار الآتية بالنسبة للثمن :

- أن في فكرهم تتطابق القيمة مع الثمن ، الثمن الجاري في السوق .
- في فكرهم نجد التفرقة بين قيمة السلعة (المرادفة لثمنها في نظرهم) ومنفعتها ، كما أنهم يقيمون نوعا من علاقة السببية بين الاثنين .
- أن فكرهم يحتوي اجابات عديدة بالنسبة لتحديد مستوى الثمن ، الثمن الجاري : البعض يقول أن الثمن يتحدد بكمية النقود ، البعض الآخر بالعلاقة بين الطلب والعرض [٤٢] . وبعض ثالث بالحاجات ، وبعض رابع يرجع تحديد الثمن الى كل هذه العوامل مجتمعة . هنا نجدنا بصدد ملاحظة اساسية تفرض نفسها : كل هذه تشترك في انها تنحصر في مجال التداول ، في السوق ، تبحث فيه عن العوامل التي تحدد الثمن الجاري

---

(٤٢) في هذا يقول نيقولاس باربون Nicholas Barbon, A Discours of Trade . . . « ثمن السلعة هو قيمتها الحالية . . والسوق هو خير حكم بالنسبة للقيمة . اذ تعرف كمية السلع وفرصتها ، أي الطلب عليها (م . د .) في السوق عن طريق تنافس المشترين والباعة : فالأشياء تستحق قدرا معينا . وهو القدر الذي يمكن أن يكون له عند البيع . وفقا للقاعدة القديمة التي مؤداها أن الكمية المباعة تحدد القيمة ... » .

- « أن ثمن السلع الذي هو القيمة الحالية ينتج من حساب استعمالها مع الكمية المخصصة لهذا الاستعمال ... عن المستحيل على التاجر أن يعرف عند شرائه السلع الثمن الذي سيبيعها به : فقيمتها تتوقف على الفرق بين فرصة السلع (أي الطلب عليها ، م . د .) والكمية . وعليه اذا ادت كثرة السلع الى خفض الثمن قام التاجر بابعادها حتى تستهلك الكمية (المطروحة في السوق ، م . د .) ثم يرتفع الثمن ... » .

- « أن قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها . فالأشياء التي لا منفعة لها لا قيمة لها ... ومنفعة الأشياء هي في تزويد الانسان بما يشبع حاجته ... قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها ، كما ينتج غلاؤها ورخصها من كثرتها وندرتها » . مشار اليه في :

R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrene and Wishart, London, 1956, p. 15 – 16.

ولكن البعض من **التجاريين الأواخر**[٤٣] لا يكتفي بالقول بأن « السوق » هو الذى « يحدد » الثمن ، ويسعى باحثا خلف **تقلبات الأثمان** في السوق - تلك التقلبات التي تعرض الباحث عن طريقه عند الاستقصاء - عن عامل مستقر يتميز بدرجة من الثبات يشرح لغز الثمن في اقتصاد في طريقه لأن يكون اقتصاد المبادلة المعممة .

إلا أن الفكر المتعلق « بالقيمة » لن يكون من نتاج التجاريين ، ولكن من نتاج مفكرين آخرين يعيشون مرحلة أخرى من مراحل تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية تطورا يحقق سيطرة رأس المال ، ورأس المال المنتج ، على الإنتاج الذى يبدأ الطابع الصناعى في أن يغلب عليه . مرحلة الرأسمالية الصناعية ، حيث رأس المال الصناعى يشق سبيله ليصبح الظاهرة السائدة ، مخضعا بالتالى رأس المال التجارى الذى كان يسود التداول . ومؤذنا بانتقال مركز اهتمام الفكر من مجال التداول والعودة به الى مجال الإنتاج حيث غور الظواهر الاقتصادية .

٢ - الرأسمالية الصناعية ومولد علم الاقتصاد السياسي :

شهدت نهاية القرن السابع عشر بداية انحسار تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية ، كما شهدت تفكك نظام الطوائف وتقلص كبار الشركات التجارية . وقد سار انكماش تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جنبا الى جنب مع اختفاء الاحتكار نحو المنافسة . ويكمن العامل الذى أنتج هذين الإتجاهين - وهو يتقوى في نفس الوقت بفعلها - في تطور الإنتاج الصناعى تطورا يصبح مبهرا ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر ، الفترة التي تعلن **الثورة الصناعية** في إنجلترا : أى التحول الكيفي الذى يصبح به النشاط الصناعى السائد في الاقتصاد القومى . يتم ذلك عن طريق تحولات كيفية في فنون الانتاج وطرق تنظيمه ، على نحو يغير من قوى الإنتاج ويبلور روابط الإنتاج في المجتمع الرأسمالى .

فبالنسبة **لفنون الإنتاج الصناعي** ، يتمثل التحول الكيفي في الإنتقال من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية ، حيث يتم العمل استعانة بآلات تدار بالقوى المحركة . ما الذى يقصد بالإنتاج الآلى ؟.

الآلة : هى مجموعة من الأجهزة يتم تجميعها على نحو يمكنها من استقبال نوع من الطاقة ونقلها لكى تحقق أثرا معينا . وكل آلة تتكون على هذا النحو من ثلاثة أجزاء مختلفة : المحرك (أو الموتور) ، ناقل الحركة أو الموصل ، الأداة الآلية : فالمحرك يعطى الحركة الأولية ، الدفع . وهو يختلف في طبيعته : قوى عضلية للإنسان ، قوة حيوان ، آلة بخارية . اذا ما أعطى المحرك الدفع الأولى تعين نقل الحركة أو توصيلها . يتم نقل هذه الحركة الأولية

---

(٤٣) أنظر ماندل ، الجزء الثاني من المرجع السابق الاشارة اليه . ص ٣٩٣ .

باستخدام مجموعة العجلات والتروس والروافع والسيور . هذه المجموعة تنقل الدفع الأولى للمحرك الى الأداة الآلية . في هذه الأخيرة نجد الأجهزة والأدوات التي يستخدمها الحرفي أو الصانع اليدوى (كالابرة التي تستخدم في الخياطة ، السكين أو المقص الذى يستخدم في القطع ، المكوك الذى يستخدم في النسيج .. الى غير ذلك) وإنما في أشكال مختلفة . فقد تحولت الأدوات اليدوية للانسان الى أدوات آلية تقوم كل منها بعملية من العمليات اللازمة لانتاج الناتج .

تلك هي الآلة بالأجزاء المكونة لها . لنرى الآن كيف تطور كل جزء من هذه الأجزاء . تحققت أول ثورة فنية (تكنولوجيا)[44] في القرن الثامن عشر عندما خرجت أداة الإنتاج

---

(٤٤) تتمثل أهم مظاهر التقدم الفني التي شهدتها الفترة محل الدراسة في الآتي .

أولا فيما يتعلق بالمحرك من ١٦٧٥ - ١٧٠٠ دى جيريج De Guericke يصمم أول آلة اليكتروستاتيكية (محرك كهربائي) . هيوجنز Huygens يكتشف المكبس (في اطار الآلة البخارية) . من ١٧٠٠ ١٧٢٥ : آلة نيوكومن Newcomen البخارية . ١٧٢٥ - ١٧٥٠ . التوربين المائي لسنجر Senger . ١٧٥٠ - ١٧٥٥ : الآلة البخارية لجيمس وات J.Watt (آلة كاملة بمكثف ومنظم وجهاز لقياس تغير قوة الموتور) - ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : اكتشاف الضغط العالي بواسطة أفانس - تريفتيك - Avans Trevithick (في اطار الآلة البخارية) . مشروع محرك يعمل بغاز الاضاءه من لبون - ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : مبدأ الآلة البخاريه المركبة لوولف Wolf . ستيفنسون Stephenson يصمم الذراع المعروف Systeme bielle Manivelle ومقتضاه يمكن تحويل حركة خطية تبادلية الى حركة دائرية موحدة والعكس . بارلو Barlow يدخل تعديلات على المحرك الكهربائي ثم تتوالى التعديلات والاكتشافات

ثانيا : بالنسبة للصناعة الحديثة : ١٦٧٥ - ١٧٠٠ : هايو Hayon يستخلص الاكسجين بتسخين الاكسيدات - ١٧٠٠ - ١٧٢٥ : ميل يصمم الآلة الكاتبة ، فهرنيت Fahrenheit يخترع الترمومتر - ١٧٢٥ - ١٧٥٠ : جون كاى John Kay يخترع المكوك الطائر ، دبي Darby واستخدام الفحم في الصناعات المعدنية - ١٧٥٠ - ١٧٧٥ : الكرونومتر - بناء كوبري حديدى في بريطانيا - ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : كارترايت Cartwright يصمم أول آلة نسيج ميكانيكية ، المعدن يحل محل الخشب في صناعة الآلات ، استعمال الكاوتشوك في الصناعة ، ادخال نظام القياس المترى ، آلة باركرز Parkers وانتاج الأسمنت الصناعي ، انتاج حامض الكبريت - ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : غاز الاضاءة ، آلة جاكار Jacquar الميكانيكية للنسيج ، مصباح الاضاءة في المناجم ، الكبريت - ١٨٢٥ - ١٨٥٠ : ماكينة الخياطة لثيمونيه Thimonier ، وهلر Woelher اكتشف الألومنيوم ، اضافة الكبريت الى الكاوتشوك لزيادة مقاومته مع الابقاء على مرونته وهى عملية ترجع الى جوديير Goodyear ، بسمر Beosemer يكتشف طريقة صنع الصلب ، صناعة الألومنيوم .

ثالثا : فيما يخص المواصلات : ١٦٥٠ - ١٦٧٥ : أول دراجة ذات ثلاث عجلات ، ظهور الاتوبيس تجره الأحصنة - ١٦٧٥ - ١٧٠٠ : بدء استخدام قناة ميدى Midi في جنوب فرنسا ، أول قضبان خشبية - ١٧٠٠ - ١٧٥٢ : بابان Papin يجرب أول سفينة بخارية - ١٧٢٥ - ١٧٥٠ : آلان Allen يبني عربة السكة الحديد في أول شكل لها - ١٧٥٠ - ١٧٧٥ أول قضبان حديدية - ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : جوفروى دابنس Jouffroy d'Abbans يطلق السفينة البخارية ، بلانشار Blachard يعبر المانش في بالون ، جسيب Jessap يخترع القضبان الحديدية الحديثة ، جرنيرن Gernerin يخترع المظلة الهابطة ، فلتون Fulton يبني غواصة بالمروحة - ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : تريفيتك Trevithick يبني أول قاطرة بخارية ثم يبني واحدة تقطع ١٤ كيلو متر في الساعة ، أول أتوبيس بخارى في انجلترا ، دريز Drais يخترع الدراجة البخارية ، بناء أول خط سكك حديد في فرنسا . ثم تتوالى الاختراعات والتجديدات .

وقد كانت هذه الثورة التكنولوجية بعيدة الأثر على الروابط الاجتماعية للانتاج . فهى تقضي بصفة شبه نهائية وروابط الانتاج السابقة على الرأسمالية وتدفع الى المقدمة روابط الانتاج الرأسمالية . ولكنها تحدث هذا الأثر في ظل ظروف تاريخية وسياسية

من بد الانسان لتستخدمها الآلة . هذه النظرية تخص المكون الثالث فقط ، أى الجزء من الآلة المتمثل فى الأدوات الآلية . أما القوة المحركة فقد تكون في البداية العامل نفسه ثم الحيوان والريح والمياه . في كل هذه الحالات توجد صعوبة أساسية ، وهى أن حجم الدفع يصعب تهيئته بالقدر اللازم ، كما أن للقدرة الدافعة حدود جسمانية في حالة الإنسان والحيوان ، ويصعب السيطرة عليها في حالة القوة المحركة الطبيعية (الريح والمياه) . وعليه كان من اللازم التوصل الى قوة محركة جديدة تزيل هذه الصعوبة . هذه تتمثل في الآلة البخارية التي تستند الى جيمس وات Watt في عام ١٧٨١ : هنا نجد أول محرك قادر على توليد قوته المحركة عن طريق استهلاك الماء والفحم (لتحويل الماء في حالة السيولة الى بخار) ويستطيع الانسان أن يضبط درجة قوته . وعليه أصبح من الممكن استخدام محرك واحد لادارة أكثر من أداة آلية . ومع تزايد عدد الادوات الآلية التي يتعين تشغيلها في نفس الوقت يكبر المحرك ويتحول الموصل الى جسم متزايد في الاتساع والتعقيد . في نهاية عملية التطور هذه نجد نظام الآلة - الأداة ، اذ تصبح الآلة مكونة أساسا من مجموعة الأدوات الآلية التي تقوم بعمليات انتاج الناتج ، وتستخدم الوحدة الانتاجية الواحدة عددا كبيرا من هذه الآلات . كل هذه الآلات تستقبل الحركة اللازمة لتشغيلها بواسطة ناقل (موصل) واحد يسمى بالناقل المركزى (الأوتومات) ، وهو يحرك كل الآلات في آن واحد . ذلك هو نظام الصناعة الأتوماتيكية .

من هذا يبين أن التحول من الانتاج اليدوى الى الانتاج الآلى ، عن طريق الاستخدام المنتظم للآلات في الانتاج ، رهين بظهور المحركات الميكانيكية . إلا أن مجرد ظهور هذه الأجهزة (اختراعها) لا يعني استخدامها ، اذ هذا الاستخدام رهين بتوفير شروطه المادية . هذه الشروط تتمثل في تطور الصناعة اليدوية على أساس من تقسيم العمل في داخل الوحدة الإنتاجية على نحو يجزىء من العمليات اللازمة لانتاج السلعة ويبسطها ، ومن ثم يبسط من الأدوات اللازمة ويهذبها ويضاعف من عددها ، على النحو الذى رأيناه عند الكلام عن الصناعة اليدوية . كما تتمثل وهذا شرط أساسي ، في أن الموقف كان يتميز في انجلترا ، في فترة سيادة الصناعة المنزلية بعد قيامها بأن العمل الاجير كان محدودا نسبيا نظرا لأن الطبقة العاملة الوليدة كانت فيما يتعلق بجزئها الآتي من الريف ، ما زالت مرتبطة جزئيا بالزراعة . هذا النقص النسبي قد يدفع بالأجور نحو الارتفاع ، الأمر الذى يؤدى الى البحث عن فنون انتاجية توفر من العمل وتزيد من إنتاجيته .

(*) واجتماعية واقتصادية) محددة . هذه الظروف أبعد من أن تكون نتاج التقدم الفني فقط . اذ هي نتائج النشاط الملموس لأعضاء المجتمع ، لصراعهم الاجتماعى ، للدور الذى تلعبه العوامل الجغرافية ، التنظيمية ...الى آخره . من ناحية أخرى ، تؤدى الثورة التكنولوجية الى تحول المجتمع تحولا جذريا ، وبما أنها تحدث في واقع اجتماعى يختلف من مجتمع الى آخر ، تختلف طبيعة التحول الذى تحدثه من مجتمع الى آخر .

أما بالنسبة لطرق التنظيم الصناعي ، فيتمثل التحول الكيفي في الانتقال الى نظام المصنع (٤٥) القائم على التقسيم الفني للعمل . هنا يتركز الإنتاج الصناعي في عدد من المصانع التي يجمع كل منها عددا كبيرا من العمال يقومون بالإنتاج على نطاق متسع ، أي بالإنتاج الكبير الذي يوجه ليس فقط للسوق الداخلية وإنما كذلك للسوق الخارجية . في هذا المجال نشط المنظمون(٤٦) ، أي أصحاب المشروعات القائمة على إستخدام العمل الأجير والتي تنتج للسوق ، الذين كانت تحتويهم الصناعة اليدوية الرأسمالية في القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر . حينئذ كانوا يمثلون صغار المنظمين الذين يملكون رأسمالا صغيرا أو متوسطا ، بما لهم من طموح وقدرة على اتخاذ المبادرة ومعرفة لصيقة بالإنتاج ، وارتباط بأوساط التجارة إرتباطا يمكنهم من تكملة رأسمالهم بالائتمان (أي اقتراض لفترة معينة يرد في نهايتها أصل الدين والفائدة المستحقة عليه) الذين يحصلون عليه من التجار . في هذا المجال اذن تتأكد سيطرة رأس المال الصناعي على الإنتاج ، وإنما في شكل الإنتاج الآلي الكبير .

كما تأكدت سيطرة رأس المال على الزراعة من خلال الثورة الزراعية (في إنجلترا) في القرن الثامن عشر . فقد بلغت حركة التسييج ذروتها مؤدية بذلك الى تركيز الملكية العقارية ونضوج روابط الإنتاج الرأسمالية في الزراعة ، نضوجا تمثل في قيام طبقة من المزارعين يزرعون مزارعهم المسيجة استخداما للعمل الاجير . كما شهدت العقود الأولى من القرن الثامن عشر ثورة فنون الإنتاج في الزراعة الانجليزية(٤٧) . زادت من انتاجية العمل الزراعي وبالتالي من الجزء من فائض الإنتاج الزراعي المعد للتسويق لتغذية العاملين في الصناعة في تزايدهم المستمر . لهذه التطورات في الزراعة وجه آخر يتمثل في التوسع المستمر في السوق الداخلية (اذ زيادة القدرة من الفائض الزراعي المعد للتسويق تعني زيادة امكانية أهل الريف شراء السلع الصناعية) وفي تكون الطبقة العاملة تكونا ساهم النمو السكاني في القرن الثامن عشر في سرعته .

---

(٤٥) Factory System: système d'usine

(٤٦) The Entrepreneurs: les entrepreneurs

(٤٧) أصبح اتباع الدورة الزراعية المعروفة بدورة نوروفولك Norfolk دائما ، فحلت بذلك محل نظام الحقول المفتوحة . ولم تعد تترك الأرض سنة دون زراعة ، وانما أصبحت تزرع سنة قمحا وسنة نباتات جذرية وبرسيم ، لتزرع قمحا في السنة الثالثة . وقد حل ادخال النباتات الجذرية مشكلتين : مشكلة اجهاد التربة الناتج عن زراعة القمح . اذ الجذور التي تتركها هذه النباتات تعيد اليها بعض خصوبتها ، ومشكلة تغذية الماشية في فصل الشتاء . الأمر الذي يكون له أثر في مجال تربية المواشي . كما ادخلت فنون انتاجية جديدة وآلات زراعية ، كآلة البذر ، وأدخلت تحسينات كثيرة في تربية المواشي لانتاج اللحوم والصوف . وأقيمت المزارع النموذجية للتعرف على آثار الفنون الزراعية الجديدة . أنظر Southgate : المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٠٩ - ١١٤ .

يضاف الى هذا الاتساع المستمر في السوق الداخلية النمو السريع الذى شهدته تجارة الصادرات . فقد تمتعت انجلترا في القرن الثامن عشر بالمركز التجارى المتميز الذى كانت تتمتع به هولندا في القرن السابع عشر(٤٨) .

اجمالا فنقول أن هذه المرحلة تركز رأس المال في يد أرباب الصناعة . مرحلة يتحرر فيها العمال الزراعيون والحرفيون من الناحية القانونية من سيطرة سيد الأرض وقيود الطائفة . ولكنهم ينفصلون في ذات الوقت عن ملكية وسائل الإنتاج ولا تكون لهم إلا قدرتهم على العمل تباع كسلعة في السوق . العلاقات بينهم وبين الرأسماليين الصناعيين ينظمها السوق . مرحلة سيادة النشاط الصناعى . الزراعة نفسها تصبح نوعا من الصناعة . والاثنان يجمعها السوق . الاقتصاد القومى كله يصبح اقتصاد مبادلة ، وإنما هى المبادلة التي تبدأ من النقود ، والنقود تتحول الى سلع ، لتتحول هذه الأخيرة الى نقود (أكثر) .

وعليه يمثل النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة التحول الاجتماعى الجذرى : نضوج أشكال جديدة للانتاج ، ظهور أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية ، من الحكومات ، من الأفكار الاجتماعية . اشكال كانت كلها بطيئة ومترددة في صراعها ضد القديم ثم لبثت أن تطورت وتغلبت عليه بسرعة مذهلة : انه التغير الكمى البطىء الذى ما

---

(٤٨) من هذا يبين أنه لا يمكن تفسير الثورة الصناعية بعامل واحد ، او بما يسمى « بالسببية البسيطة » Simple causation ، اذ لا يمكن تفسير نمط التحول التاريخى الا « بالسببية المركبة complex causation بنضوج اجتماعى في مجموعه بما يحتويه من مجموعة من العوامل تنضج كلها في نفس الوقت لأن كل منها يكون لازما بقدر معين اذا أردنا للنتيجة الخاصة أن تتحقق . عامل أساسي يكمن وراء هذه الثورة الصناعية (التي احتوت في آن واحد التوسع في الانتاج (بالتوسع في الاستثمار) واستخدام الآلات في الانتاج وادخال فنون انتاجية جديدة) في القلة النسبية للعمل الأجير . اذ يمكن القول بأن نشأة الصناعة الرأسمالية المنزلية يرد الى توافر العامل الذى لا يزال يباشر بعض العمل الزراعى (هنا نجدنا بصدد قوة عاملة نصف بروليتارية) . ومع التوسع في الصناعة المنزلية واليدوية يصبح عرض هذا العمل محدودا نسبيا . الأمر الذى يدفع الى التعجيل من حركة التحولات في الزراعة (التسييج والثورة الفنية) ، مما يوفر (مع الزيادة في السكان) العمل . ولكنه اذ يتوفر بدرجة تجعل من الاستثمار في بناء المصانع لا يكون ، مع ذلك ، من الرخص لدرجة لا تدفع الى البحث عن طرق انتاج توفر العمل عن طريق استخدام الآلة . سبب آخر في تفسير الثورة الصناعية يتمثل في وجود سوق داخلى للانتاج الكبير (وهو الا يتحقق الا بالثورة الزراعية ، الأمر الذى لم يحدث في بلدان أوروبا الغربية ، فيما عدا انجلترا التي سبقتهم في ذلك ، إلا في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر) على أن نأخذ في الاعتبار أن نمو السوق الداخلى هو نتاج لنمو الرأسمالية نفسها : نمو التقسيم الاجتماعى للعمل وزيادة انتاجية العمل بما يمكنه من انتاج فائض يزيد على الاستهلاك الضرورى للمنتجين . هذا الفائض يعد للتسويق ، وزيادة الفائض المعد للتسويق تعني زيادة في امكانية من يبيعه في شراء سلع أخرى ، أى اتساع السوق . « يكون ذلك هو الوجه الآخر للتغيرات التي حدثت في روابط الانتاج ، أى التي حدثت في صنع العمل أساسا الذى يتغير ، كما رأينا ، عن طريق خلق التميز الاجتماعى في داخل عملية انتاج المبادلة البسيط في الزراعة . هذه العملية لها في الواقع مظهران : زيادة الانتاجية تعني زيادة الفائض الذى يمكن مبادلته الامر الذى يعني اتساع السوق الداخلية ، كما أن زيادة الانتاجية ، وهذا هو المظهر الثاني ، تعني زيادة في عرض العمل الاجير . النظر الى هذه العملية على هذا النحو يبين أن « السوق » كعامل في التطور يلعب دورا يختلف عن دور « السوق » كعامل خارجى مستقل ، وفي معنى معين « نهائي » ، ومن ثم « عرضي ») . أنظر :
M. Dobb, Prelude to the Industrail Revolution, in Papers on Capitalism..., op. cit. p. 17 – 33.

يفتأ أن ينعكس عند مرحلة معينة من تراكمه في تطور كيفي سريع (٤٩) .

● من خلال هذه العملية يبدأ الاقتصاد السياسي ، العلم الذي ننشغل به ، في الوجود بتحديد معالم موضوعه ، الذي يشهد تناسقا داخليا ، وبلورة منهجه . فاتساع نطاق نشاط المبادلة لكي يصبح الظاهرة السائدة حيث غالبية الانتاج موجهة للسوق الذي يصبح المنظم لنوع جديد من الحياة الاقتصادية والذي يظهر كالملتقى الذي تصب فيه كل النشاطات الاقتصادية يبلور النشاط الاقتصادي ويبرز أهميته في الكل الاجتماعي ، وتوسع النشاط الصناعي وازدياد عمقه ليصبح النشاط الغالب بما يتميز به من سرعة التكرار في فترة زمنية قصيرة بالنسبة للنشاط الزراعي (تكرار نشاط زراعي ، وليكن انتاج القمح ، يستلزم مرور سنتين ، في حين أن إنتاج سلعة صناعية ، كالمنسوجات ، يتكرر آلاف المرات في يوم واحد) ، نقول اتساع انتاج المبادلة وسيطرة النشاط الصناعي فرضا على الباحث حقيقة أن الظواهر الاقتصادية ، وخاصة في مجال الإنتاج ، تحكمها قوانين موضوعية يمكن ويلزم الكشف عنها . فإذا أضفنا الى ذلك أن الجو الفكري كان يسوده الانشغال العام بالمشكلات المنهجية (في نشاط استخلاص المعرفة العلمية) انشغالا أنتج وعيا بإمكانية استخدام منهج البحث العلمي في استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية ، أمكننا أن نفسر مولد علم الاقتصاد السياسي في هذه المرحلة . هذا المولد يعلن عن نفسه بفضل الجهود الفكرية لمجموعة من المفكرين (في انجلترا وفرنسا) يمثلون رواد المدرسة التي يحقق فكر مؤسسيها ميلاد العلم . وهي المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية (٥٠) . سنرى أولا الفكر الاقتصادي لرواد المدرسة التقليدية الانجليز والفرنسيين ، لنتعرض ثانيا للفكر الاقتصادي للمدرسة التقليدية نفسها ، وإنما أساسا فيما يتعلق بميلاد علم الاقتصاد السياسي ، أي بتحديد معالم موضوعه وبلورة منهجه .

أولا ـ رواد المدرسة التقليدية :

اذا أردنا أن نبحث عن الخصيصة الأساسية التي تميز ـ على الصعيد الفكري ـ الفترة التي عاشها رواد المدرسة التقليدية ، وحرصنا أن يكون بحثنا هذا من وجهة نظر مشكلتنا

---

(٤٩) أنظر فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة :

T.S. Ashton, The Industrial Revolution — O.C. Cox, The foundation of capitalism, ch XX — XXII

— M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 255 and sqq.

— J. Maillet, Histoire des faits économiques, Payot, Paris, 1952, p. 242 et sqq.

P. Mantoux, La Revolution Industrielle au 18 Siècle, Editions Génin, 1959

K. Marx, Capital Vol. 1, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1959, ch. XV, Machinery and modern industry, p. 371 & sqq. — E. Roll, p. 92 - 140

Struggle, ch 13 – 18

(٥٠) The Classical School, L'Ecole Classique.

الأساسية ، أي تلك الخاصة بمولد علم الاقتصاد السياسي ، لوجدنا هذه الخصيصة في أنها الفترة التي برز فيها الاهتمام بمشكلتي الثروة والقيمة مع انتقال مركز البحث من مجال التداول الى مجال الانتاج : طرحهما كمترادفين في بعض الأحيان ، وكمتميزين في أحيان أخرى . ثم أننا نجد نفرا من الكتاب يبدأ بحثه بطرح مشكلة الثروة ثم لا يلبث أن يواجه ، وهو في بحثه عن حل لهذه المشكلة ، بمشكلة القيمة . الأمر الذي يحتم علينا أن نعي الفرق بين الثروة والقيمة . ورغم أن التعرف على هذا الفرق بكل ابعاده يتأتى لنا من تتبعنا لأفكار رواد المدرسة التقليدية وأفكار أصحاب المدرسة التقليدية نفسها ، إلا أن تلمسه من الآن يسهل علينا تتبعنا لهذه الأفكار .

الثروة (٥١) هي مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال ، أي من منتجات تخصص للاستعمال النهائي (اشباع الحاجات النهائية) ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الانتاج ، وهي على هذا النحو تنبع من الإنتاج أيا كان شكله الاجتماعي وسواء أكان بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين أو بقصد المبادلة . أما القيمة (٥٢) فهي ظاهرة مرتبطة بإنتاج المبادلة ، وانتاج المبادلة فقط ، وتتمثل في خصيصة اجتماعية تعجل الناتج ، الذي أصبح سلعة ، قابلا لأن يكون محلا للمبادلة ، وتعبر عما يتضمنه من محتوى يشترك فيه مع باقي السلع رغم اختلاف منافعها (أي قيم استعمالها) . لبيان الفرق والعلاقة بينهما نضرب مثلا : إذا سلمنا ولو مؤقتا بأن قيمة السلعة تجد مصدرها في العمل وأنها تقاس بعدد ساعات العمل (الاجتماعي) ، واذا كانت وحدة واحدة من السلعة أ . ولتكن القلم الذي تظهر قيمة استعماله في الكتابة ، تنتج في ساعة عمل ، فاننا نكون بصدد كمية من قيم الاستعمال مساوية لقلم يشبع حاجة شخص واحد للكتابة (ويمثل على هذا النحو جزء من ثروة المجتمع) ، وتكون قيمة هذه الوحدة من السلعة مساوية لساعة عمل . فإذا فرض أن إرتفعت إنتاجية العمل عما كانت عليه (بفضل تحسن التكوين الفني للعامل مثلا) وأصبح من الممكن للمجتمع أن ينتج في ساعة عمل واحدة قلمين بدلا من قلم واحد ، نقصت قيمة الوحدة من السلعة (القلم) من ساعة عمل الى نصف ساعة عمل ، في الوقت الذي زاد فيه عدد الأقلام الى الضعف وأصبح من الممكن اشباع نفس الحاجة بالنسبة لشخصين بدلا من شخص واحد ، أي زادت كمية قيم الاستعمال الموجودة تحت تصرف المجتمع . هنا نشهد زيادة في ثروة المجتمع مع نقص في قيمة السلع المنتجة .

ابتداء من هذه الخصيصة الأساسية لهذه الفترة يجرى التمييز عادة ، في إطار رواد

---

(٥١) The Wealth: la richesse

(٥٢) Value; valeur.

المدرسة التقليدية ، بين الرواد الانجليز والرواد الفرنسيين (الطبيعيون) . في تعرفنا على هذا الفكر سنقتصر على أهم الرواد الانجليز ، ويليام بتي ، وأب الطبيعيين ، فرنسوا كينيه .

الرواد الانجليز للمدرسة التقليدية[٥٣] : انتج هؤلاء الرواد ، وعلى رأسهم ويليام بتي William Petty أفكارا عن الثروة وطبيعتها ، عن قيمة (مصدرها وقياسها) ، عن النقود والفائدة ، وعن التجارة الخارجية وضرورة أن تكون حرة .

أما **ويليام بتي**[٥٤] ، فيعتبره البعض مؤسس علم الاقتصاد السياسي[٥٥] . وذلك لأنه يتمتع برؤية واضحة لموضوع الدراسة التي يقوم بها ولأنه كان واعيا بأنه يستخدم منهجا جديدا في البحث ، بل أكثر من هذا كان واعيا بأنه ينشيء علما جديدا .

لنرى أولا بالنسبة لموضوع بحثه القضايا التي انشغل بها ونوع النشاط التي تقع في اطاره : في تساؤله عن الثروة يعرفها بأنها المنتجات أو السلع . وهو في تحليله يتخذ القمح مثلا لهذه السلع يصدق عليها ما يقوله بالنسبة له . فإذا ما عرف الثروة تساءل أين تنتج ؟ وتكون اجابته بأنها تنتج في مجال الإنتاج ، وعليه يكون التركيز على هذا المجال لا مجال التداول ولكن أي أنواع الإنتاج ؟ هنا نستطيع أن نرى من خصائص الإنتاج الذى يتكلم عنه أن الأمر يتعلق بإنتاج المبادلة ، والمبادلة التي تتم بواسطة النقود . وعليه يكون اهتمامه بإنتاج المبادلة . وهنا يجد نفسه مواجها بمشكلة القيمة التي تفرض نفسها عليه .

فإذا ما ووجه بمشكلة القيمة طرحها بطريقة منتظمة تبين ادراكه لطبيعتها وبأنها تمثل المشكلة المحورية . فبالنسبة لقيمة السلعة ، التي يسميها ويليام بتي بالثمن الطبيعي[٥٦] ، يجيب عن سؤالين :

- أولها خاص بالمظهر الكيفي لظاهرة القيمة : ما هو مصدر القيمة ؟ يجيب ويليام بتي

---

(٥٣) أهم هؤلاء الرواد هم : ويليام بتي (١٦٢٣ - ١٦٨٧) ، د . نورث Dudly North (١٦٤١ - ١٦٩١) الذى يعتبر أن الثروة تتكون من الأموال العينية ويدافع عن حرية التجارة ، جون لوك (١٦٣٠ - ١٧٠٤) وخاصة أفكاره عن النقود والفائدة ، جون لو John Law (١٦٧١ - ١٧٢٩) ، دافيد هيوم David Hume (٧١١ - ١٧٧٦) ، جيمس ستيوارت (١٧١٢ - ١٧٨٠) .

(٥٤) أهم مؤلفاته بتي هي :

A Treatise of Taxes and Contributions, 1962 — Political Arithmetic, written in 1665 published in 1691.

وقد رجعنا عند كتابة السطور الخاصة بأفكار ويليام بتي الى الترجمة الفرنسية لمجموعة أعماله الاقتصادية :

Les Oeuvres Economiques de Sir William Petty; traduit par H. Dussauze et Pasquier. V. Giard & E. Brière, Paris, 2 tomes, 1905.

(٥٥) K. Marx, Theories of Surplus-value, p. 15.

(٥٦) Natural price; prix naturel

على ذلك بأن القيمة تجد مصدرها في العمل . ويعلن في هذا الخصوص جملته المشهورة بأن « العمل هو أب الثروة والأرض أمها »(٥٧) (والأمر يتعلق بالقيمة رغم استعماله للفظ الثروة) . وهو يقصد بالأرض هنا الطبيعة . وإذا مثل هؤلاء ، أى العمل والطبيعة ، « المعبرين الطبيعيين عن كل قيمة » ، تمثلت « المشكلة المحورية للاقتصاد السياسي في ترجمة أحدهما الى الآخر » ، أى في « التوصل الى علاقة طبيعية للتساوى بين العمل والطبيعة على نحو يمكن من التعبير عن القيمة بواحد منها » . وهو أميل لترجمة الطبيعة الى العمل ، أى للتعبير عن القيمة بواسطة العمل .

- فإذا وجدت القيمة مصدرها في العمل ، تعلق السؤال الثاني بالمظهر الكامن لظاهرة القيمة : ما هو مقياس القيمة ؟ على ذلك يجيب وليام بتي بأن القيمة تقاس بكمية العمل . فقيمة السلعة تحددها كمية العمل التي تحتويها السلعة(٥٨) .

وماذا عن العمل(٥٩) ؟ كيف تتحدد قيمته ؟ تتحدد هذه القيمة بوسائل المعيشة الضرورية(٦٠) .

ثم يثير وليام بتي مسألة **الريع**(٦١) . وهو الجزء من الناتج الذى يحصل عليه مالك

---

(٥٧) 'Le Travail est le père et le principe actif de la richesse de même que la terre en est la mère'. L'Anatomie politique de l'Irlande, p. 204, aussi. Traité des taxes et contributions. p. 34 – 44

(٥٨) في ذلك يقول بتي : (اذا استطاع شخص أن يحضر الى لندن أوقية من الفضة المستخرجة من أرض بيرو مستغرقا في هذا الجهد نفس الوقت الذى يستطيع فيه ان ينتج كيلاً معينا من القمح (في انجلترا) ، فإن أحد هذين الناتجين يمثل الثمن الطبيعي للآخر . فاذا ما أصبح من الممكن للشخص أن يستخرج من مناجم جديدة وأسهل في الاستغلال أوقيتين من الفضة بنفس الجهد الذى كان يستخرج به أوقية واحدة (من المناجم القديمة التي يصعب فيها الشروط الطبيعية للاستغلال ، م . د .) . كانت هاتان الأوقيتان الثمن الطبيعي للكيل من القمح (الذى لم يتغير قيمته) على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها (أى على فرض بقاء شروط انتاج القمح دون تغير وخاصة بالنسبة لانتاجية العمل ، م . د .) .

Traités des taxes et contributions, p. 51.

(٥٩) وتزداد انتاجية العمل بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية . هنا يبين وليام بتي مزايا تقسيم العمل ليس فقط في صناعة الساعات وانما كذلك في كل الصناعات التي توجد في مدينة ما أو حتى في بلد ما .

cf. Autre essaie en arithmétique politique, p. 521: et Arithmetique politique, p. 282 – 283.

وقد رأينا كيف اهتم ابن خلدون ، وأرسطو طاليس من قبله ، بتقسيم العمل ، وانما بالتقسيم الحرفي للعمل ، وسنرى كيف اهتم آدم سميث مقتفيا في ذلك أثر وليام بتي ، بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية ، أى في داخل المشروع الرأسمالى .

(٦٠) يتعين القانون الذى يحدد الاجور ألا يعطى للعامل الا ما هو لازم لحياته (أى ما هو ضرورى لابقائه على قيد الحياة ، أى لتجديد قدرته على العمل ، م . د .) . أما اذا أعطى الضعف فانه لن يقوم إلا بنصف العمل الذى يمكنه القيام به والذى كان يقوم به في حالة ما اذا كانت الظروف مختلفة » .

Traités des taxes et contribution, p. 103.

(٦١) The rent: la rente.

الأرض . هذا الجزء يساوى ، في رأى بتي الناتج الكلي مطروحا منه الأجور والبذور . فهو [illegible] الفائض المحقق في الإنتاج الزراعي ، وهو يتضمن الريع الذى لم يتميز عنده بعد . وعليه يتوزع الناتج الزراعي (الصافي) بين الأجور (أى ما يحصل عليه العمال) والريع (أى ما يحصل عليه مالك الأرض)(٦٢) .

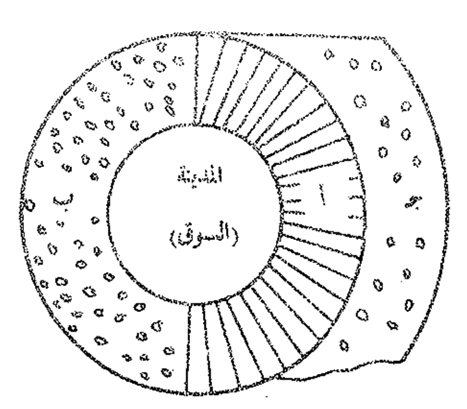
بالإضافة الى ذلك نجد عند ويليام بتي فكرة **الريع الفرقي**(٦٣) . هذا الريع يرد عنده الى سببين : اختلاف الأرض في الخصوبة ، واختلاف الأرض في موقعها (قربا أو بعدا) من السوق . لفهم فكرة الريع الفرقي نضرب المثل الآتي : كنقطة بدء تمثل الأرض هبة الطبيعة ، عندما توجد الأرض بوفرة ولا تكون محلا لإحتكار فئة أو طبقة اجتماعية يكون في استطاعة أي فرد استغلالها دون أن يضطر الى دفع مقابل لذلك (في صورة جزء من الناتج يتخلى عنه عينا أو نقدا) . نفترض في هذه الحالة أن حاجة سكان مدينة ما الى القمح يتم اشباعها بزراعة المساحة أ بالقمح . على هذه الأرض (التي لا يدفع في مقابل استخدامها أى مقابل) تتمثل نفقة إنتاج وحدة القمح في عشرة قروش . هذه النفقة تتضمن ربحا مساويا لثلاثة قروش . عليه يكون ثمن بيع هذه الوحدة في السوق هو عشرة قروش . في هذه الحالة لا يقوم من يستغلون الأرض أ بدفع ريع في مقابل استغلالهم لهذه الأرض . نفترض في مرحلة ثانية أن طرأ إرتفاع على ثمن القمح (اثارته زيادة في الطلب من مدينة مجاورة مثلا) . وأصبح ثمن وحدة القمح ١٢ قرشا . استجابة لهذه الزيادة في الطلب يتوسع الإنتاج عن طريق قيام الأفراد بإستغلال أرض إضافية : الأرض إضافية : الأرض ب ، وهي أقل خصوبة من الأرض أ ولكنها على نفس البعد من السوق ، والأرض جـ وهي

---

(٦٢) هنا يرى ويليام بتي في ريع الأرض الشكل العادى للفائض بصفة عامة بينما لا يزال وضع الربح غير محدد . فالربح الذى حصل عليه الرأسمالى (أى من يستغل الأرض استخداما لوسائل انتاج يملكها ملكية فردية وللعمل الأجير) يظهر على أحسن الفروض وكأنه جزء من الفائض ينتزعه الرأسمالى من مالك الأرض . هذه النظرة نجد تفسيرها في الخصائص التي يتميز بها الموقف في الوقت الذى كان يكتب فيه ، حيث سكان الريف ما زالوا يمثلون الاغلبية الساحقة في المجتمع ، وحيث ملكية الأرض ما تزال تظهر كالشرط الأساسي للانتاج ويظهر مالك الأرض كالشخص الذى يختص مباشرة بالعمل الفائض من المنتجين وذلك لما يتمتع به من احتكار لملكية الأرض .

والواقع أن المسألة يتعين أن توضع وضعا مختلفا في اطار الانتاج الرأسمالى حيث يوجد الى جانب مالك الأرض الرأسمالى الذى يقوم على النشاط الزراعي مستغلا الأرض استخداما لوسائل انتاج أخرى يملكها ملكية فردية (وقد يجمع شخص واحد بين صفتي الرأسمالى وصاحب الأرض) ، كما يوجد الى جانبهما العمال الأجراء وتربطهم بالرأسمالى علاقة مباشرة . هنا ينتج العمال الاجراء (المنتجون المباشرون) الناتج والجزء منه الذى يمثل الفائض ، ويختص رأس المال نفسه بالفائض بطريقة مباشرة ، وتحصل ملكية الأرض في النهاية على جزء من الفائض في اطار الانتاج الرأسمالى . هذا ويتعين أن تطرح مسألة الريع من وجهة نظر هذا الانتاج (الرأسمالى) ، ويكون السؤال الذى يطرح نفسه هو الآتي : كيف يتأتي لملكية الأرض (مشخصة فيمن يملكونها) أن تحصل من رأس المال (مشخصا فيمن يسيطرون على عملية الانتاج) على جزء من الفائض الذى اختص رأس المال نفسه به بطريقة مباشرة من خلال علاقته بالمنتجين المباشرين (وهم العمال الاجراء) الذين أنتجوا هذا الفائض .

(٦٣) Differential rent; la rente différentielle



متساوية في الخصوبة مع الأرض أ ولكنها أبعد منها الى السوق . هنا نجد نفقة الإنتاج على الأرض ب والأرض جـ أعلى من نفقة الإنتاج على الأرض أ (وهذه الأخيرة تبقى على حالها دون تغيير ، أي عشرة قروش للوحدة من القمح) . وتكون نفقة الإنتاج أعلى على الأرض ب لأن خصوبتها أقل من خصوبة الأرض أ . وتكون أعلى على الأرض جـ لأنها وان كانت تتمتع بنفس درجة خصوبة الأرض أ إلا أنها أبعد من السوق الأمر الذى يرفع من نفقة النقل . نفترض أن نفقة إنتاج الوحدة من القمح على الأرضين ب و جـ هي ١٢ قرشا متضمنة ربحا قدره ثلاثة قروش . في هذا الموقف الجديد يكون ثمن بيع الوحدة من القمح هو ١٢ قرشا ، وهو ثمن يبيع به كل المنتجين أيا كان نوع الأرض التي يزرعونها . ويحقق كل المنتجين ربحا قدره ثلاثة قروش في كل وحدة يبيعونها سواء منهم من ينتج على الأرض أ أو من ينتج على الارض ب أو من ينتج على الارض جـ . الا ان صاحب الارض أ ، التي تستمر نفقة الانتاج عليها مساوية لعشرة قروش ، يبدأ في ان يختص نفسه بنوع من الدخل مساو لقرشين لكل وحدة قمح . هذا الدخل هو ريع يأتي من الفرق بين ارضه والاراضي الاخرى في ب ، وجـ اذ تفترق ارضه عن الارض ب بأنها اكثر خصوبة ، كما انها تفترق عن الارض جـ بأنها اقرب من هذه الاخيرة الى السوق .

أما من ناحية المنهج فنلاحظ أن بتي يتميز بوعى منهجى ، أى بوعى بالنسبة للمناهج التي يستخدمها ، وعيا يمتزج بوعيه بأنه ينشىء علما جديدا . منهجه في البحث يرتكز على الملاحظة وينشغل بالتوصل الى معرفة منضبطة عن طريق التعرف على المظاهر الكمية لموضوع الدراسة . في مقدمته لكتاب « الحساب السياسي » يقول ويليام بتي :

« أن المنهج الذى استخدمه لتحقيق هدفي في الدراسة ليس شائعا بعد (أى يختلف عن المنهج المتعارف عليه حتي الآن ، م . د .) ، وذلك لأنه :

- بدلا من أن أقتصر على المقارنات والصفات وحجج المضاربة فإني أعتنق منهجا يتمثل

في :

* ألا أعبر عن نفسي في صورة أعداد وأوزان ومقاييس..
* أن أستخدم فقط الحجج التي تعطيها التجربة المحسوسة..
* ألا أعتبر إلا الأسباب التي يكون لها أساس مرئي في الطبيعة.

ما أقوله من أفكار يكون إذن مبنيا على الملاحظة وعلى التأكيدات المعبر عنها بالعدد وبالوزن وبالمقاييس »(٦٤).

من هذا يبين كيف بدا يتضح موضوع البحث الاقتصادى في دورانه حول ظاهرة القيمة كما تظهر في مجال الانتاج وكيف أن هذا الموضوع يمكن معالجته استخداما لمنهج تجريبي كان قد استقر في مجال الدراسات الخاصة بالظواهر الطبيعية. بدء بلورة هذا الموضوع بالتركيز على مجال الانتاج تم ذلك وانما بأبعاد مختلفة على يد الرواد الفرنسيين للمدرسة التقليدية، وخاصة فرنسوا كينيه.

الرواد الفرنسيون للمدرسة التقليدية : الطبيعيون(٦٥) : يرى الطبيعيون، وعلى الأخص أبوهم فرنسوا كينيه François Quesnay ذلك الطبيب « الذى جعل من الاقتصاد السياسي علما »(٦٦)، أن الثروة تتمثل في « الأموال اللازمة للحياة ولتجدد الانتاج السنوى لهذه الأموال ». فالثروة تتمثل في المنتجات : فيما يلزم منها لإعاشة أفراد المجتمع وما يلزم منها لضمان استمرار الانتاج في الفترات الانتاجية المقبلة. هذه الثروة تنتج في مجال الانتاج لا مجال التبادل. وهي لا تنتج في نظر فرنسوا كينيه إلا في مجال الانتاج المادى، أى الانتاج الذى تتبلور نتيجته في شكل ناتج مادى ملموس. وعليه يستبعد نشاط الخدمات كنشاط منتج للثروة. في مجال الانتاج المادى تنفرد الزراعة بكونها النشاط الوحيد المنتج، اذ في الزراعة فقط تمكن الطبيعة عمل الانسان من أن ينتج ما يزيد على ما استخدم في الانتاج الزراعى، أى تمكنه من انتاج « ناتج صافي » produit net يتمثل في الفرق بين الناتج

---

(٦٤) Arithmétique politique, p. 268 - 269.

(٦٥) يطلق اسم الطبيعيين Les Physiocrates على مجموعة من المفكرين يوحد على رأسهم فرنسوا كينيه اتفاق فكرهم من فكرة النظام الطبيعي L'ordre Naturel التي حملها الفكر الكنسي وسادت القرن الثامن عشر (كما سنرى عند الكلام عن المدرسة التقليدية) وكونوا مدرسة لها أساسها النظرى ومذهبها وتوصياتها من الناحية السياسية الواجب اتباعها. وأهم أفراد هذه المدرسة، بعد فرنسوا كينيه، هم، ماركيز دى ميرابو Le Marquis de Mirabeau (١٧١٥ - ١٧٨٩)، مرسييه دى لاريفيير Mercier de la Rivière (١٧٢٠ - ١٧٩٣) - ديبون دى نيمور Dupont de Nemours (١٧٣٩ - ١٨١٧). أنظر، شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادى، ص ٢٢٣ وما بعدها.

(٦٦) هو مؤسس المدرسة الطبيعية (١٦٩٤ - ١٧٧٤)، كان طبيبا بارزا، شغل مكانة مرموقة في الحياة الفكرية لباريس وفرساى في منتصف القرن الثامن عشر. أنظر بالنسبة لفكره وكتاباته:

INED, François Quesnay et la Physiocratie, Tomes I & II, Paris, 1958

M. Bouvidar, Les Schémas de reproduction ..., ch. I & II

الكلي وما يستخدم في الانتاج الزراعي من أدوات انتاج ومواد أولية ومواد غذائية لاستهلاك العاملين في الزراعة[٦٧] . فالزراعة وحدها هي التي تنتج فائضا . ولكن أية زراعة ؟ هنا يفرق فرنسوا كينيه بين الزراعة الصغيرة[٦٨] التي تقوم بها عائلة الفلاح على أساس عمل أفراد الأسرة مستخدمة الثيران كقوة جر ، والزراعة الكبيرة[٦٩] التي يقوم بها المزارعون[٧٠] على مساحات أكبر يستخدمون فيها رأس المال والعمل الأجير وتحل فيها الخيول محل الثيران في الجر . بمعنى آخر اذا كانت الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج فإن فرنسوا كينيه يعني الزراعة التي يتم فيها النشاط على أساس رأسمالي . أى أن الأمر يتعلق بالانتاج الزراعي الذى هو من قبيل انتاج المبادلة ذى الطبيعة الرأسمالية .

ومن هنا كان تقديم فرنسوا كينيه لرأس المال في النظرية الاقتصادية باعتباره ثروة متراكمة من قبل متمثلة في شكلها المادى في سلع انتاجية يتعين وجودها قبل البدء في عملية الانتاج التي تستخدم في أثنائها .رأس المال هذا يأخذ في كينيه ثلاث صور : تشمل الصورة الأولى الجزء من رأس المال الذى يخصص لاستصلاح الأرض الزراعية وتحسينها وشق الترع والمصارف ، ويسميه كينيه **بالتسبيقات العقارية**[٧١] . وتشمل الصورة الثانية الجزء من رأس المال الذى يتمثل في أدوات الانتاج المعمرة التي تستخدم في أكثر من فترة انتاجية كالمباني والآلات ، ويسميه كينيه **بالتسبيقات الأولية**[٧٢] . أما الصورة الثالثة فتغطى الجزء من رأس المال الذى يخصص للحصول على المواد الأولية التي يجرى تحويلها في عملية الانتاج وتستخدم كلية في فترة انتاجية واحدة وكذلك المواد الغذائية اللازمة للعاملين في الانتاج . هذا الجزء الأخير من رأس المال هو ما يطلق عليه كينيه « **التسبيقات السنوية** »[٧٣]

في هذا الانتاج الزراعي ذى الطبيعة الرأسمالية ينتج اذن الناتج الاجتماعي الذى يتم توزيعه بين طبقات المجتمع توزيعا تحدده نوع روابط الانتاج السائدة . فملاك الأراضي يحصلون بفضل ملكيتهم للارض على الناتج الصافي ، بينما يحصل العمال على الاجور التي تتحدد ، وفقا لفرنسوا كينيه ، على أساس حد الكفاف ، أى يلزم ، كحد أدنى ضرورى ، كمعيشة العمال strict nécessaire أى أن مستوى الأجور يتحدد بالحد الأدنى اللازم للمعيشة .

---

(٦٧) K. Marx, Misère de la Philosophie, Editions Sociales, Paris, 1961, p. 113

(٦٨) La Petite culture

(٦٩) La grande culture

(٧٠) Farmers: fermiers

(٧١) Les avances foncières

(٧٢) Avances Primitives

(٧٣) Avances annuelles

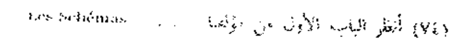
[illegible] كينيه ابرزه في تصوره للعملية الاقتصادية في مجموعها كعملية [illegible] الانتاج من فترة الى أخرى ، وقدمه هذه العملية فيما يسمى الجدول الاقتصادي [illegible] بعض التفصيل ما يمثله هذا الجدول الاقتصادي Le Tableau [illegible] (٧٣) .

انطلاقا من واقع الاقتصاد الفرنسي في نهاية القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر يقوم فرنسوا كينيه ببناء جدوله الاقتصادي أو ما يمكن تسميته بنموذجه لتجديد الانتاج (٧٤) . بصفة عامة يمكن القول أن هذا الواقع كان يتميز بظهور الأهمية الكيفية لطريقة الانتاج الرأسمالية وهي تشق طريقها في اطار المجتمع الاقطاعي . ذلك المجتمع الذي كانت قوى الاقتصادية قد استنفذت ليس فقط بفعل الأزمة في داخل النظام نفسه وانما كذلك بسبب الأعباء الثقيلة للحروب التي كانت تخوضها فرنسا .

في هذه الآونة كان النشاط الزراعي هو النشاط السائد . غالبية السكان العاملين يشتغلون بالزراعة ذات النصيب الأكبر في الناتج الاجتماعي . وكانت عائلة الفلاح ، التي تستغل مساحة صغيرة من الأرض ، تمثل الشكل الاجتماعي الغالب للوحدة الانتاجية . الى جانب ذلك كانت المزارع الكبيرة ـ وخاصة في شمال فرنسا ـ تمثل في عام ١٧٥٧ سبع المساحة المزروعة في فرنسا . في هذه المزارع كان الدور الرئيسي لرأس المال والعمل المأجور : الانتاجية أكثر ارتفاعا من الانتاجية في الأرض التي تزرعها عائلات الفلاحين ، اذ يزيد المزارع الغني الذي يستغل مساحة كبيرة ، النفقات التي ترفع الانتاجية (انتاجية العمل الزراعي) وتساعد على زيادة الربح ، كتسميد الأرض وزيادة القوة الجارة ، الى غير ذلك . بالنسبة لكينيه يمثل هذا النوع الأخير من مستغلي الأرض « مصدر رخاء الأمة وقوتها » .

أما النشاط الصناعي فكان ما يزال قائما على نشاط الوحدات الحرفية ووحدات الصناعة المنزلية . وكانت صناعة المنسوجات هي أهم الصناعات . والصناعة في مجموعها كانت ما تزال تابعة للتجارة ، وخاصة التجارة الخارجية . ومن هنا كان التركيز التجاري للصناعة في المناطق المحيطة بالموانى الكبرى . هذه المراكز كانت نواة تطور الصناعة الرأسمالية . ولكن الحرفيين بانتاجيتهم المنخفضة كانوا ما زالوا يسيطرون على المسرح الصناعي ، ومن ثم لم يكن هؤلاء بالنسبة لكينيه أكثر من جزء من « الطبقة العقيم » .

أما التجارة فكانت أبرز مجالات المبادرة الرأسمالية ، سواء في ذلك التجارة الداخلية التي



(٧٤) أنظر الباب الأول من مؤلفنا [illegible] Les Schémas



كانت تقوم على تجارة الحبوب ، أو التجارة الخارجية التي شهدت دفعات قوية على الأخص في التجارة البحرية . وبفضل هذه التجارة تتراكم الثروة في الموانى والمدن التجارية . الطبقة البرجوازية تستخدم جزء من هذه الثروة في شراء الأرض مظهر العلو الاجتماعي في مجتمع ما زالت تسوده قيم المجتمع الاقطاعي . وتخصص الجزء الآخر من هذه الثروة لتمويل الصناعة الوليدة .

ورغم تطور طريقة الانتاج الرأسمالية في هذه النشاطات المختلفة ظلت الزراعة المركز الانتاجي الأكثر أهمية : فهي لا تغذي فقط الغالبية العظمى من السكان من فلاحين وأرستقراطيين ، وانما تمد الصناعة بالقوة العاملة وبالمواد الأولية وترتكز عليها تجارة الحبوب أكثر الفروع نشاطا في التجارة الداخلية والخارجية . من هنا اكتسبت الزراعة مكان الصدارة في تحليل كينيه .

هذه الصورة لتطور طريقة الانتاج الرأسمالي لم تكن كاملة الوضوح اذ كان يشوبها ظلال الأنظمة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الاقطاعي التي كانت لا تزال سائدة . عن طريق الضرائب الملكية وضرائب سادة الاقطاع وغيرها من الاستقطاعات كان الجزء الغالب من الناتج الزراعي يذهب الى الطبقات المسيطرة اقتصاديا وسياسيا : كبار الملاك يمثلون أهم فئة اجتماعية ، اذ لم يكن بيدهم الجزء الأكبر من الأرض والوظائف المدنية والحربية والدينية فحسب وانما كانوا يسيطرون كذلك على رأس المال المصرفي تقريبا في وقت كانت فيه الثروة المنقولة لا تزال تابعة للثروة العقارية . في الوقت الذى كان يعاني فيه المزارعون من حالة مديونية دائمة ويحصل فيه العامل (الزراعيون والمشتغلون في نواحي النشاط الأخرى) على ما يكفي بالكاد لابقائهم على قيد الحياة ، ظهرت طبقة ملاك الأراضي (والفئات الاجتماعية التي تتبعها) كمركز للقرارات المالية والسياسية يسيطر على نشاط اقتصادى . من هنا جاء الدور الاستراتيجي الذى تلعبه هذه الطبقة في تحليل فرنسوا كينيه .

في هذا الاطار يقوم فرنسوا كينيه ببناء جدوله الاقتصادى في صورة نماذج لعملية اقتصادية تجدد انتاج نفسها من فترة لأخرى (من سنة الى سنة) على افتراض أن مستوى النشاط الاقتصادى لا يتغير عبر الزمن ، فالأمر يتعلق بما يسمى بتجدد الانتاج البسيط (٧٦) . الهدف من بناء هذا النموذج هو :

---

(٧٥) Reproduction Scheme; Schema; schéma de reproduction

(٧٦) من الناحية المنهجية يتميز تحليل كينيه في بنائه لنموذج تجدد الانتاج بالآتي :

١ ـ أن النموذج هو نموذج لتجدد الانتاج البسيط

Simple reproduction; reproduction simple

... [illegible] طريقة الانتاج الاجتماعي كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج ، والتوصل ... [illegible] الى الناتج الاجتماعي وبيان كيفية توزيعه بين الطبقات الاجتماعية .

... [illegible] كيفية تحقق شروط تجدد انتاج الناتج الاجتماعي في أثناء عملية التداول ، وما يفترضه من تجدد انتاج رأس المال الاجتماعي كشرط ضروري .

لتحقيق هذا الهدف المزدوج يتصور كينيه العملية الاقتصادية عند مستوى معين من التجريد [٧٧] ككل عضوي مكون من أجزاء توجد بينها علاقات اعتماد متبادل . فهو يتصور الأمة مكونة من ثلاث طبقات اجتماعية تتحدد بحسب وظائفها الاقتصادية ، تلك هي :

- الطبقة المنتجة [٧٨] ، طبقة المنظمين الزراعيين : هذه الطبقة هي التي تنتج الناتج الكلي السنوي (ذلك هو ما يعتقده كينيه على أساس أن الزراعة وحدها هي النشاط المنتج ، كما رأينا من قبل . وفي الواقع - كما سنرى من تصويرنا الشكلي لعملية الانتاج - ينتج الناتج الكلي في القطاعين الزراعي والصناعي) . يتم الانتاج في الزراعة عن طريق استخدام هذه الطبقة لرؤوس أموال ثابتة ومتداولة . الأولى ويسميها كينيه « التسبيقات الأولية » تتمثل في المباني والأدوات الزراعية « وهي مواد مصنوعة » . وهو يفترض أن قيمتها ١٠ مليار

... [illegible] الاجتماعي ... [illegible] الاعتبار النقد حلقة ... [illegible] الزمني لعملية الانتاج .

٢ - ... [illegible] ... لا يأخذ المبادلات الداخلية بين وحدات المجموعة الكبيرة ... [illegible] ... التي تأخذ مكانا بين الطبقات الاجتماعية الثلاث التي تحدد وفقا لوظائفها الاقتصادية .

٣ - ... [illegible] ... المدفوعات النقدية مصحوبة بما يقابلها من تدفقات سلعية . ولكن النقود ... [illegible] ... أساساً دور الوسيط في مبادلة السلع ، ولكنها كذلك تمثل الشكل الذي يأخذه رأس المال في أحد مراحل دورته الانتاجية .

٤ - التحليل ليس تحليلا وصفيا فقط وانما هو تحليل تأصيلي génétique كذلك ، اذ هو يبحث عن مصدر الناتج الاجتماعي والكيفية التي يتوزع بها وكيف أن تداول عناصر هذا الناتج مشروط بالظروف الاجتماعية لانتاجه .

(٧٧) يتحدد مستوى التجريد بالفروض التي يفترضها كينيه صراحة أو ضمنا ويقوم تحليله على أساسها . هذه الفروض هي :

- في تحليله للنظام الاقتصادي كوحدة قومية يجرد كينيه من أثر التجارة الخارجية فهو يفترض اقتصادا مغلقا لا يؤثر على الخارج ولا يتلقى من الخارج أي أثر .

- ينصب التحليل على المبادلات التي تتم بين الوحدات الاجتماعية الثلاثة فقط . فهو لا يأخذ في الاعتبار المبادلات التي تتم بين أفراد كل وحدة من هذه الوحدات الكبيرة . بمعنى آخر يجرد كينيه من المبادلات التي تأخذ مكانا بين أفراد كل طبقة من الطبقات .

- يفترض أن جميع المبادلات التي تأخذ مكانا بين الطبقات في خلال الفترة محل الاعتبار تتم في نهاية الفترة (وليس في خلالها) على نحو يجعل من كل السلع التي انتجت خلال الفترة تحت التصرف التام للطبقات المتبادلة ويضع الناتج الاجتماعي في حالة استعداد انتظارا لبدء عملية جديدة للانتاج في الفترة التالية .

- يفترض كينيه أن النظام يعمل في ظل المنافسة الحرة . فهو يجرد من آثار الأشكال الأخرى للسوق .

- أخيرا يفترض كينيه في تحليله أن الأثمان تبقى كما هي في أثناء الفترة محل الدراسة . كما أنها لا تتغير من فترة لأخرى .

(٧٨) La Classe productive

(فرنك) وأن عمرها هو عشر سنوات وأنها تستهلك بمعدل ١٠٪ سنويا ، ويتم استبدال ما يستهلك منها سنويا (أي ما قيمته ١ مليار) عن طريق شراء مواد مصنوعة من الطبقة العقيم . أما رؤوس الأموال المتداولة ، ويسميها كينيه « التسبيقات السنوية » فتتمثل في المواد الأولية الزراعية والمواد الغذائية الزراعية اللازمة للطبقة المنتجة ، وهي تهلك باستخدام دفعة واحدة في أثناء الفترة الانتاجية . ويفترض كينيه أن قيمتها ٢ مليار .

على هذا النحو تستخدم الطبقة المنتجة التي تستأجر الأرض من طبقة الملاك رأس مال قدره ٣ مليار (٢ مليار في شكل تسبيقات سنوية + ١ مليار في شكل الجزء المستهلك سنويا من التسبيقات الأولية) . وتحصل في وقت الحصاد على ناتج كلي زراعي قدره ٥ مليار ، محققة بذلك « ناتجا صافيا » قدره ٢ مليار .

- **طبقة الملاك**[٧٩] : هي الطبقة الحاكمة وتضم الملك وحاشية وملاك الأراضي وجزء من رجال الكنيسة . وهي تملك الأرض ولا تسهم في عملية الانتاج . ملكيتها للأرض تمكنها من أن تحصل على الناتج الصافي في صورته النقدية ، تحصل عليه في صورة ريع تدفعه الطبقة المنتجة . وتعيش طبقة الملاك على انفاق دخلها ، أي الصورة النقدية للناتج الصافي ، على شراء السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية .

- **الطبقة العقيم**[٨٠] : وهي معادلة تقريبا للطبقة البرجوازية ، وتتألف من كل المواطنين الذين يعملون في نشاطات غير النشاط الزراعي ، ولا يضيف عملهم شيئا الى الثروة الاجتماعية ، اذ يقوم فقط ، في نظر كينيه ، بتحويل جزء من الناتج الزراعي الى شكل آخر ، شكل السلع المصنوعة . هذه الطبقة تكاد لا تستخدم رأس مال ثابت (أي أن أدوات الانتاج التي تستخدمها هي من الضآلة لدرجة تسمح بتجاهلها) وإنما هي تستخدم رأس مال متداول (مواد أولية زراعية) قدره ١ مليار . ويستهلك أفراد هذه الطبقة أثناء قيامهم بنشاطهم سلعا استهلاكية زراعية قدرها ١ مليار . في نهاية الفترة الانتاجية يعطي القطاع غيرالزراعي سلعا مصنوعة قيمتها ٢ مليار[٨١] .

هذا ويلاحظ أن كينيّه لم يحدد كمية النقود اللازمة لتداول السلع بين الطبقات

---

(٧٩) La classe des propriétaires

(٨٠) La classe stérile

(٨١) في هذا النموذج للتكوين الطبقي للمجتمع لا يجد العمل مكانا محددا كافيا . ازاء ذلك يمكننا اتباع أحد سبيلين :
- اما اعتبار القوة العاملة كطبقة رابعة . وهذا هو السبيل الأفضل من وجهة نظر التحليل السوسيولوجي .
- أو اضافة القوة العاملة الى الطبقتين الأولى والثالثة (المنتجة والعقيم) . وهو افضل من وجهة نظر انتاج الناتج الاجتماعي بصفة عامة والناتج الصافي بصفة خاصة .

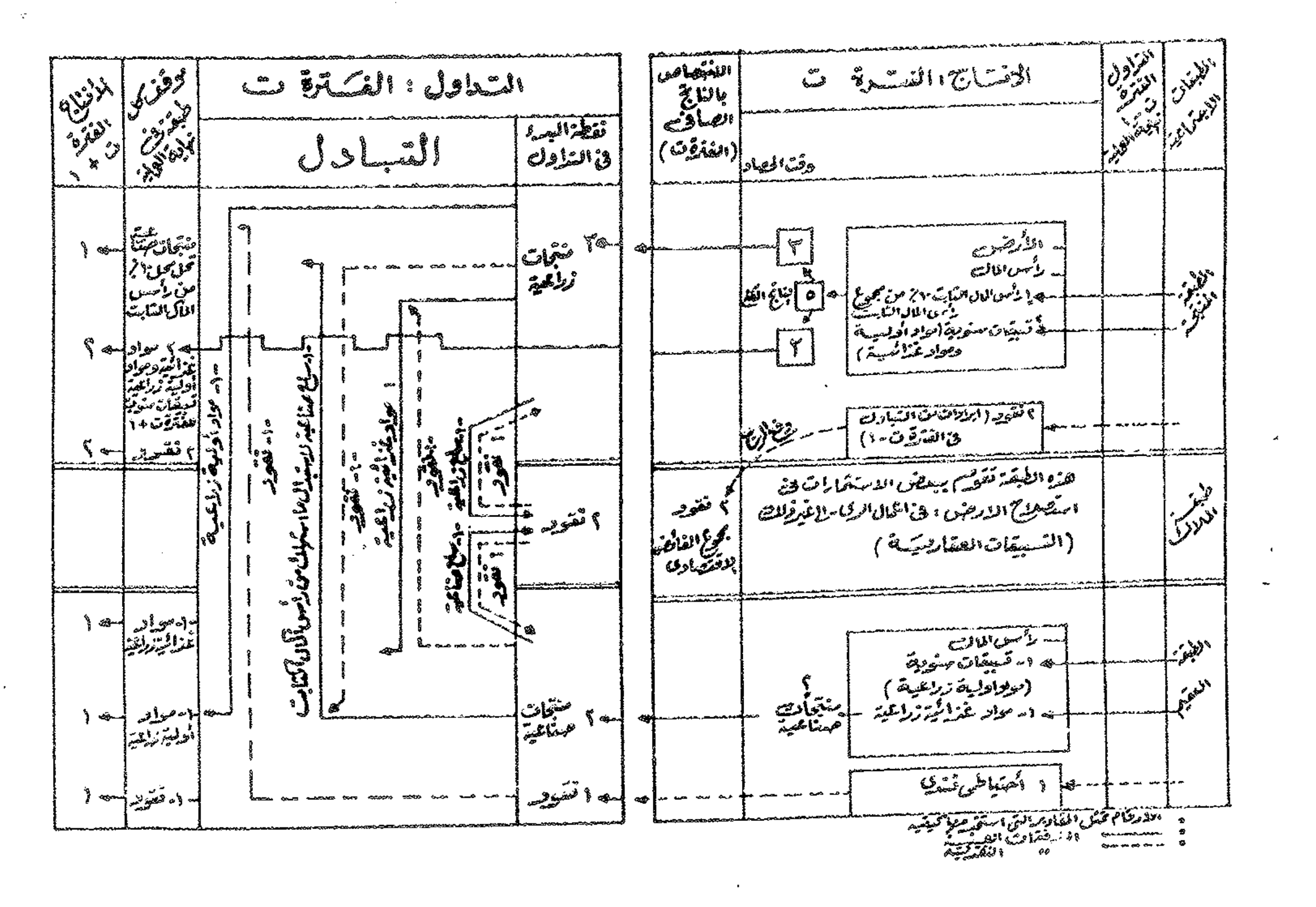
الثلاثة ، ويكتفى بالقول بأن كمية النقود يجب أن تكون متناسبة مع المدخول . وقد حدد كارل ماركس في دراسته لنموذج كينيه في تجدد الانتاج[٨٢] كمية النقود من ٢ الى ٣ مليار . كما حددها هـ . ووج في دراسة من أهم الدراسات للجدول الاقتصادى[٨٣] ، بـ ٣ مليار . والواقع أنه ما دام يتم استبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثابت في الزراعة (وقيمته ١ مليار) عن طريق التبادل بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيم يكون من المستساغ أن تتحدد كمية النقود اللازمة لتداول عناصر الناتج الاجتماعى بمقدار ٣ مليار (٢ مليار قيمة الصافي + ١ مليار للتسبيقات السنوية للطبقة العقيم) . في هذه الحالة يأخذ رأس المال المتداول للطبقة العقيم الشكل النقدى . على هذا النحو تكون كمية النقود المساوية لثلاثة مليارات وحدة نقدية في حوزة الطبقتين : الطبقة المنتجة تحوز ٢ مليار والطبقة العقيم تحوز ١ مليار .

الآن نستطيع أن نقدم بطريقة مبسطة تصوير كينيه لعملية الانتاج والتداول والشروط اللازم توفرها لتجدد الانتاج . في هذا التقديم نقسم العملية الانتاجية تقسيما تحكميا الى مراحل يقصد منها ايضاح الأفكار الخاصة بالشروط اللازم توفرها لكى يكون من الممكن تجدد الانتاج في الفترة التالية :

---

(٨٢) K. Marx, Theories of Surplus-Value, p. 67 et sqq.

(٨٣) H. Woog, The Tableau Economique of Francois Quesnay, A. Franke, Berne, 1950.


التداول : الفترة ت
التبادل
نقطة البدء في التداول
الإنتاج : الفترة ت
الطبقات الاجتماعية
الطبقة المنتجة
طبقة الملاك
الطبقة العقيمة
منتجات زراعية
منتجات صناعية
(السبقات العقارية)

يتبين من هذا التقديم لنموذج تجدد الانتاج عند كينيه أن الناتج الزراعى الذى تبلغ قيمته ٥ مليار لا يدخل كلية في التداول الذى يتم بين الطبقات . اذ لا يدخل في هذا التداول إلا منتجات زراعية قيمتها ٣ مليار وتستبقي الطبقة المنتجة ما قيمته ٢ مليار من المنتجات الزراعية داخل القطاع الزراعى لتقوم بدور رأس المال المتداول في أثناء الفترة القادمة ، الفترة + ١ ، وهي تأخذ الشكل العيني لمواد استهلاكية ضرورية لمعيشة من يشتغلون بالزراعة (١ مليار) ومواد أولية لازمة للانتاج الزراعى (١ مليار) . كما تدخل في التداول كذلك منتجات صناعية قيمتها ٢ مليار . وتكون كل السلع المعدة للتبادل (وقيمتها ٥ مليار : ٣ زراعية + ٢ صناعية) محلا للمبادلات الآتية :

١ - تبدأ طبقة الملاك في انفاق دخلها (وقدره ٢ مليار نقود) الذى حصلت عليه في شكل ريع الأرض تدفعه الطبقة المنتجة ، تبدأ هذه الطبقة في الانفاق بشراء مواد غذائية قيمتها ١ مليار تشتريها من الطبقة المنتجة وتخصصها لاستهلاكها النهائي .

٢ - تشترى طبقة الملاك ، استخداما للجزء المتبقي من دخلها النقدى ، من الطبقة العقيم سلعا صناعية قيمتها ١ مليار تقوم باستهلاكها .

٣ - تشترى الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد غذائية زراعية ضرورية لمعيشتها قيمتها ١ مليار .

٤ - لاستبدال الجزء المستهلك سنويا من راس المال الثابت (وهو يساوى ١٠ ٪ من التسبيقات الاولية ، اى ١ مليار) تشترى الطبقة المنتجة من الطبقة العقيم سلعا صناعية (تاخذ الشكل العيني لسلع انتاجية) قيمتها ١ مليار .

٥ - اخيرا ، تشترى الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد اولية زراعية قيمتها ١ مليار .

عن طريق العمليتين (١) ، (٢) تنفق طبقة الملاك كل دخلها كما تبين العمليتان (٢) ، (٤) كيف أن الناتج الصناعى ينتقل في مجموعه الى طبقة الملاك (للاستهلاك النهائي) والطبقة المنتجة (لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت) ، ومن ثم لا يبقى للطبقة العقيم شيء مما تنتجه ، اذ هي لا تستخدم ، وفقا لكينيه ، رأس مال ثابت كما أنها لا تستهلك منتجات صناعية في استهلاكها النهائي .

يتضح من ذلك أنه لكي يتمكن كل قطاع من الحصول على ما هو لازم لبدء الانتاج في الفترة القادمة ، اى لكي يمكن تجدد الانتاج في الفترة التالية ، يتعين :

أولا : أن يتم التداول كعملية تبدأ بانفاق الطبقة التي تحصل على الناتج الصافي في صورته النقدية لدخلها انفاقا يثير سلسلة من المبادلات تتحقق عن طريقها شروط تجدد الانتاج . على أن تحقق هذه الشروط رهين بما يرد في « ثانيا » ..

ثانيا : أي رهين بأن يتم التداول على نحو يحقق **توازن النظام** في نهاية المدة بحيث يتمكن المجتمع من أن يجد نفسه في بداية الفترة التالية وتحت تصرفه نفس كمية رأس المال (الثابت والمتداول) الذي بدأ به الفترة الحالية ، ومن ثم يجد لديه القوة العاملة اللازمة لتجدد الانتاج في الفترة التالية . فيما يتعلق بتوازن النظام يتعين أن نفرق بين **التوازن العام** بين الانتاج والاستهلاك ، أي بالعرض الكلي والطلب الكلي ، والتوازن على **مستوى القطاعات** أو الوحدات الكبرى التي ينقسم اليها الاقتصاد القومي :

* بالنسبة للتوازن العام يتبين من تحليل كينيه أن الطلب الكلي على الاستهلاك (المنتج وغير المنتج) يتكون من العناصر التالية :

— طلب طبقة الملاك على سلع استهلاك نهائي (استهلاك غير منتج) يأخذ شكل مواد غذائية زراعية وسلع صناعية مساو لـ ٢ مليار .

— طلب الطبقة المنتجة على السلع الزراعية (استهلاك منتج يأخذ شكل مواد أولية زراعية ومواد غذائية زراعية) مساو لـ ٢ مليار .

— طلب الطبقة المنتجة لسلع صناعية تأخذ شكل سلع انتاجية لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت خلال فترة الانتاج مساو لـ ١ مليار .

— طلب الطبقة العقيم على سلع زراعية تأخذ شكل مواد أولية ومواد غذائية قيمتها ٢ مليار .

على هذا النحو ، الطلب الكلي = ٢ + ٢ + ١ + ٢ = ٧

* أما العرض الكلي ، أي الناتج الكلي ، فيتكون من العناصر الآتية :

— الناتج الزراعي الكلي وقيمته ٥ مليار .
— الناتج الصناعي الكلي وقيمته ٢ مليار .

على هذا النحو ، العرض الكلي = ٥ + ٢ = ٧ ، وهو مساو للطلب الكلي .

وبالنسبة للتوازن على مستوى القطاعات ، والأمر يتعلق هنا بالقطاعين الزراعي

والصناعي ، فان هذا التوازن يتحقق عندما يتساوى الطلب على منتجات القطاع مع ما ينتجه القطاع : في حالة القطاع الزراعي نجد أن الطلب على منتجاته هو ٢ + ٢ + ١ = ٥ ، بينما عرض السلع الزراعية مساو لـ ٥ . وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذى يتساوى الطلب على منتجاته (قيمته ٢ مليار من طبقة الملاك والطبقة المنتجة) مع ما ينتجه وقيمته ٢ مليار .

يضاف الى ذلك أن التبادل بين هذه القطاعات يتعين أن يتم على نحو يمكن كل قطاع من أن يحصل من القطاع الآخر (أو القطاعات الأخرى) على ما هو لازم لتجدد الانتاج فيه في الفترة القادمة وذلك لاستبدال ما استهلك من رأس مال ثابت به وضمان الحصول على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية للقوة العاملة التي تعمل بالقطاع .

ذلك هو تحليل كينيه الخاص بالجدول الاقتصادى ، أى بنموذجه الخاص بتجدد الانتاج . من هذا التحليل نرى :

١ ـ **أن الناتج الاجتماعي ينتج في مجال الانتاج** ، التداول لا يضيف شيئا الى هذا الناتج .

٢ ـ **أن التداول** هو **وسيلة توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية** ، اذ بواسطته تحصل كل طبقة على نصيبها من هذا الناتج ، وهو نصيب يتحدد وفقا لنوع روابط الانتاج السائدة ، فطبقة الملاك هى التي تحصل على الفائض الذى ينتج في الزراعة .

٣ ـ **أن الانتاج في غير الزراعة يجد اساسه الطبيعي في الصفة المنتجة للعمل الزراعي** . فاذا لم يكن الانسان قادرا على ان ينتج في يوم من أيام العمل كمية من وسائل المعيشة تفوق ما يلزم للعامل لكي يجدد قواه الانتاجية فانه لا يمكن الكلام عن ناتج فائض يمكن استخدامه لاعاشة قوة عاملة تعمل في نواحي النشاط الأخرى . بمعني آخر ، يتمثل أساس كل المجتمعات في انتاجه للعمل الزراعي تفوق الاحتياجات الشخصية للعامل الزراعي . هذه الانتاجية المرتفعة للعمل الزراعي هي فوق كل شيء أساس الانتاج الرأسمالي الذى يسحب عددا متزايدا من الأيدى العاملة التي تعمل في إنتاج المواد الغذائية الأساسية ويحولها الى قوة عاملة في مجالات النشاط الأخرى وخاصة النشاط الصناعي .

٤ ـ أنه بينما تم تبادل سلع قيمتها ٥ مليار لم يستعمل المجتمع إلا ٣ مليار من النقود (**الأمر الذى يتضمن سرعة معينة لتداول النقود**) لكي يتم تبادل هذه السلع . على هذا النحو تتضح الطبيعة المزدوجة للمعاملات (عينية ونقدية ، حيث يتحدد تداول النقود

بتداول السلع) أو ، بلغة أدق ، بتداول رأس المال .

٥ - أنه بفضل التداول في أثناء الفترة تتحقق شروط تجدد الانتاج بالنسبة للفترة ن + ١ . في داخل التداول نلاحظ :

(أ) أن انفاق الدخل الممثل للفائض الاقتصادى هو القوة المحركة للتداول ، اذ هو الذى يثير مجموعة من المبادلات يتم عن طريقها تمكين القطاعات المنتجة من الحصول على اللازم من رأس المال (الثابت والمتداول) لكى تتمكن من البدء في الانتاج في الفترة القادمة . من هنا يأتي الدور الاستراتيجي الذى تلعبه الطبقة التي تختص نفسها بالفائض الاقتصادى في عملية تجدد الانتاج .

(ب) أن التبادل بين الطبقة الزراعية والطبقة الصناعية هو الوسيلة التي يتحقق بواسطتها رأس المال الاجتماعى اللازم لتجدد الانتاج ، اذ عن طريق التبادل تتمكن الطبقة المنتجة من تعويض ما استهلك من رأس المال الثابت . وعن طريق التبادل تستطيع الطبقة العقيم أن تحصل على المواد الأولية ستصنعها خلال الفترة القادمة .

كما أنه عن طريق التبادل تتمكن القوة العاملة في الصناعة من الحصول على المواد الغذائية اللازمة لمعيشتها .

٦ - أنه مع افتراض أن كل الفائض الاقتصادى يخصص للاستهلاك ، أى مع افتراض أن الطبقة التي تحصل عليه في النهاية انما تستعمله في أغراض استهلاكية تبدأ عملية الانتاج في الفترة القادمة بنفس الشروط التي بدأت بها في الفترة الحالية ، وعليه لا يتغير مستوى النشاط الانتاجى ، أى تنتهى في الفترة القادمة بانتاج نفس القدر من الناتج الاجتماعى . هذه هي حالة افتراضية لما يسمى بتجديد الانتاج البسيط . ابتداء من هذه الحالة نستطيع أن نرى أن تخصيص جزء من الفائض الاقتصادى ، لا للاستهلاك وانما لزيادة الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع (أى استثمار جزء من الفائض) يؤدى الى امكانية بدء الانتاج في الفترة القادمة بشروط أحسن تمكن من زيادة الناتج الاجتماعى في هذه الفترة . أى أن تجدد الانتاج يتم على نطاق متسع . ابتداء من تحليل كينيه الخاص بتجديد الانتاج البسيط يمكن بناء نموذج لتجدد الانتاج على نطاق متسع[٨٤] . وهو ما قام به كارل ماركس في مرحلة لاحقة ، وانما بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى وهو في أوج تطوره[٨٥] .

---

(٨٤) Extended reproduction: reproduction élargie

(٨٥) K. Marx. Capital, Vol. II cf. M. Dowidar, Les schémas de reproduction ... chs. III & IV.

من كل هذا يبين أن موضوع البحث الاقتصادى عند فرنسوا كينيه يتعلق بمجموعة الظواهر المكونة للكل العضوى المتمثل في العملية الانتاجية منظورا اليها كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج ، المكونة للنظام الاقتصادى . هذا النظام الاقتصادى يكون - في نظر كينيه الذى شارك فلاسفة العصر فكرتهم عن النظام الطبيعي - نظاما من الوقائع الخاضعة لقوانين فيزيقية مستمدة من طبيعة الأشياء . **الظواهر الاقتصادية تحكمها اذن قوانين موضوعية ، قوانين مادية هى من طبيعة هذه الظواهر . وهى قوانين أبدية خالدة .**

الكشف عن هذه القوانين ، وهو ما يمكن اذا استخدمنا نور العقل par les lumieres de la raison ، يعطينا نظاما من القوانين النظرية ، أى علما . ولكن أى منهج ينصحنا كينيه باستخدامه لاستخلاص هذه القوانين؟ منهجه هو المنهج التجريبي . فهو يقوم بتحليل الظواهر المشاهدة بقصد التعرف على القوانين الموضوعية التي تحكم هذه الظواهر والتي هى مستقلة عن ارادة الانسان . نقطة البدء هى الواقع في كله الشامل . ويتم التحليل عن طريق التجريد مما لا يعد من جوهر الظاهرة محل الدراسة . ولكي يتم ذلك لابد من اتباع قواعد يتعين ألا نحيد عنها : « أولا ، الا نفترض اطلاقا ما لا تعلمه التجربة ، ثانيا ، ألا نحاول التوصل الى الحقائق التي تكشفها لنا التجربة باستخدام منطق تسلسل الآثار ، (أى بمجرد الاستنباط م . د .) » .

على هذا النحو يتبلور فكر الرواد الذى يمثل جوهره في : طرح مشكلة القيمة كالمشكلة المحورية بواسطة ويليام بتي ، فكرة بواجلبير[٨٦] الأساسية المتعلقة بالاعتماد المتبادل بين النشاطات الاقتصادية للمجتمع ، الأفكار النافذة لكانتيون[٨٧] الخاصة بالمبادىء العامة التي

---

(٨٦) P. de Boisguillebert ، اقتصاد فرنسي عاش بين ١٦٤٦ - ١٧١٤ . بدأ في كتاباته بدراسة الأحوال الاقتصادية في فرنسا ، ثم كتب كتابا عن طبيعة الثروة والنقود Dissertation sur la Nature des richesses, de l'argent et des tributs أنظر نقديا حسنا لفكرة الاعتماد المتبادل بين مختلف اجزاء العملية الاقتصادية عند بواجلبير ، الباب الأول من كتاب :

J. Nagels, La reproduction du capital social selon Karl Marx, Boisguillebert, Quesnay, Leontiev, Université Libre de Bruxelles, 1970.

وقد جمعت كل كتاباته وكذلك عدد من المقالات عن هذه الكتابات في جزئين أصدرهما المعهد القومى للدراسات السكانية بباريس :

P. Boisguillebert, 2 tomes, I.N.E.D., Paris, 1966.

(٨٧) R. Cantillon (١٦٨٠ ؟ - ١٧٣٤) من أصل أسباني ، ايرلندى المولد ، فرنسي باقامته ومعيشته في المجتمع الفرنسي في مؤلفه

Essai sur la nature du Commerce en général

الذى ظهر في عام ١٧٥٥ بعد وفاته ، نجد أول تصوير للعملية الاقتصادية ككل . وهو يناقش في هذا الكتاب مشكلات الثروة ، القيمة والأثمان ، النقود والفائدة . كما يقدم نظرية في التوزيع مفرقا بين دخول متيقنة (كالريع والأجور) ودخول غير متيقنة ، كدخول المنظمين (وهو أول من استخدم اصطلاح « المنظم » l'entrepreneur . وكتاب كانتيون هذا خير تجسيم للطريقة الاستقرائية في البحث الاقتصادى . انظر طبعة I.N.E.D. باريس ١٩٥٢ .

تحكم العملية الاقتصادية ، ثم تحليل كينيه الخاص بعملية الانتاج الاجتماعي كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج (٨٨) .

هذا الفكر يعكس تركيزا ينتقل تدريجيا الى مجال الانتاج للبحث عن موضوع العلم الجديد ، البحث عنه في الظواهر المكونة للعملية الانتاجية ، منظورا اليها كعملية للانتاج وتجدد الانتاج ، ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان ، قوانين يعتبرونها خالدة وأبدية . هذه الظواهر تتعلق بانتاج المبادلة ، والمبادلة الرأسمالية . واستخداما لمنهج تجريبي تطرح مشكلة الثروة وتطرح مشكلة القيمة . البعض يخلط بينهما . والبعض يطرح على نفسه مشكله الثروة ثم يجد نفسه مواجها بمشكلة القيمة التي ما يلبث أن يضعها وضعها السليم ويحاول معالجتها . في هذا المجال يذهب بتي وأتباعه أبعد من فرنسوا كينيه وأتباعه ، اذ يعترفون للعمل على اطلاقه ، وليس للعمل الزراعي فقط ، بصفته كخالق للقيمة ، ولكنهم لا يتوصلون الى المقياس المشترك الحقيقي للقيمة ، اذ ما زال هذا المقياس يتردد بين العمل والطبيعة . الفكر هنا يعكس واقع الفترة التي يعيشها الرواد ، حيث طريقة الانتاج الرأسمالية بقيامها على الانتاج الصناعي ما زالت تشق طريقها في ظلال أنظمة الاقطاع بقيامه على الانتاج الزراعي .

ابتداء من هذه الأفكار ، واستخداما للجهاز الفكرى لفلاسفة القرن الثامن عشر Les Philosophes (وخاصة فكرة النظام الطبيعي) وبالاستفادة من التطورات النهجية في البحث العلمي بصفة عامة . يتحقق البناء الكلاسيكي (التقليدي) بفضل جهود آدم سميث ودافيد ريكاردو (٨٩) ومع هذا البناء الكلاسيكي يولد علم الاقتصاد السياسي .

---

(٨٨) يضاف الى ذلك المناقشات الخلافية المتعلقة بالنقود والفائدة (وهي مناقشات تثور ابتداء من ثورة الأثمان التي بدأت في القرن الخامس عشر واستمرت حتي القرن السابع عشر) وكذلك دفاع د. نورث عن حرية التجارة الخارجية .

(٨٩) Adam Smith (١٧٢٣ - ١٧٩٠) ، فيلسوف واقتصادي اسكتلندي الأصل ، عمل أستاذا للمنطق والاقتصاد السياسي بجامعة جلاسجو وشغل مناصب أخرى في حياته . هو أول الكلاسيك الانجليز . نشر في ١٧٧٦ مؤلفه الرئيسي بعنوان « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم » .
An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations

أما دافيد ريكاردو David Ricardo فكان رجل أعمال وسياسي وعضو بمجلس العموم في انجلترا . وقد بدأ في بناء نظرياته من نقد أفكار آدم سميث . وقد نشر في عام ١٨١٧ مؤلفه الرئيسي بعنوان « مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب »
Principles of Political Economy and Taxation

هذا ويضيف البعض عند الكلام عن الكلاسيك أسماء أخرى مثل روبيرت مالتس T.R. Malthus (١٧٧٧ - ١٨٤٣) الذى يسند اليه « مبدأ السكان » ، وجان باست ساى J. Baptiste Say (١٧٦٧ - ١٨٣٢) الذى أشاع أفكار آدم سميث على القارة الأوروبية . كما يوجد كذلك جون ستيورات ميل John Stuart Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣) ، الذى لم يسهم الا بقدر محدود في بناء النظرية الكلاسيكية وان كان يعد من أكبر مفكرى القرن التاسع عشر . فكتابه « مبادئ الاقتصاد السياسي » لا يعدو أن يمثل خير تجميع لأفكار المدرسة التقليدية . وعليه يمكن القول أن جوهر البناء النظرى التقليدى يتحقق على يد آدم سميث ودافيد ريكاردو .

ثانيا ـ المدرسة التقليدية [٩٠] :

لكي يتسنى لنا فهم ما حققه الكلاسيك بالنسبة لميلاد علم الاقتصاد السياسي يتعين علينا فهم الوسط التاريخي الذى نشأ فيه الفكر التقليدى ، سواء من حيث الواقع أو من حيث الفكر الاجتماعى بصفة عامة .

فمن وجهة نظر الوقائع الاقتصادية رأينا أن الأمر يتعلق بمرحلة تطور الرأسمالية الصناعية ، مرحلة التوسع الصناعي وانعكاساته في الزراعة . في هذه المرحلة يصل التوسع الى تحول كيفي ينعكس في الثورة الصناعية التي تحقق تصنيع الاقتصاد القومى ، أى بناء الأساس الصناعى (الذى يتمثل في الصناعات الانتاجية الأساسية) ليس فقط للقطاع الصناعى وانما للاقتصاد القومي بأكمله . الأمر هنا يتعلق بما يسمى « النمط التقليدى في التصنيع »[٩١] ، اذ تم بناء هذا الأساس الصناعى خلال فترة طويلة اتجه الأغلب من الجهد في بدايتها الى بناء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية التي خلق وجودها طلبا على منتجات الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، على نحو حقق للاقتصاد القومي تدريجيا وجود النوعين من الصناعات وكفل في النهاية للصناعات الانتاجية الوزن الأكبر في البناء الصناعى .

---

(٩٠) نقصد بالمدرسة التقليدية بجموعة المفكرين أصحاب ذلك الجسم من النظرية الاقتصادية الناتج عن محاولات دراسة العلاقات الحقيقية للانتاج الرأسمالى ، والذى تبلور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . هذا الجسم النظرى يجد خير ممثليه في آدم سميث ودافيد ريكاردو في عملها الفكرى الخلاق . على هذا النحو لا نعني بالفكر التقليدى المعني الذى يعطيه له كينز في كتابه « النظرية العامة في العمالة »

The General Theory of Employment, Interest & Money, London, 1954, p. 3.

والذى يكاد يجعله مغطيا لكل فكر سابق عليه (أى على كينز) . استخدام الاصطلاح بالمعني الذى أعطاه له كينز غير سليم لا في مجال نظرية العمالة والدورات الاقتصادية ولا في مجال النظرية الاقتصادية بصفة عامة :

أولا : لأن موقف الفكر الاقتصادى السابق على كينز من التقلبات الاقتصادية ومستوى العمالة ليس واحدا ، فاذا كان من رأى المدرسة التقليدية أن الاقتصاد الرأسمالى يتطور على نحو متوازن وأنه يميل ـ في غياب القوى التي تحول دون تحقيق المنافسة ـ عند مستوى التشغيل الكامل للموارد البشرية وغير البشرية التي تحت تصرف الجماعة فان ماركس درس (كما فعل سيسموندى من قبله) الأزمة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالى ولاحظ اختلاف طبيعتها عن الأزمات السابقة عليه ، كما أدرك أن من طبيعة الاقتصاد الرأسمالى أن ينمو من خلال الأزمات ، اذ تطوره غير المتوازن عبر الزمن قانونا من قوانين التطور الرأسمالى . كما سنرى فيما بعد . أنظر في ذلك تحليله في كتابة رأس المال ، وكذلك :

H. Bartoli, Les théories marxistes, in, Fluctuations économiques, Editions Montchretien, tome II, 1954, p. 261 – 336.

ثانيا : أنه يتعين التفرقة بين تحليل المدرسة التقليدية الذى يقوم على نظرية موضوعية في القيمة (نظرية العمل في القيمة) ، وهو تحليل عني بسير العملية الاقتصادية في مجموعها وبالعلاقات بين أجزائها المختلفة وتحليل المدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية) الذى يقوم على نظرية « ذاتية » تحاول أن تفسر القيمة (نظرية المنفعة) وهو تحليل يغلب عليه طابع التحليل الوحدى الذى يعني بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (مستهلك أو منظم) على افتراض انعزالها عن بقية الاقتصاد . من الطبيعى الا تحظى الدورات الاقتصادية ـ وهي ظاهرة تخص سير العملية الاقتصادية بأكملها ـ الا بعناية قليلة من مفكرى المدرسة النيوكلاسيكية ، وذلك على النحو الذى سنراه فيما بعد .

أما من ناحية الفكر الاجتماعي بصفة عامة ، فيمكن القول أن الموقف كان يتميز ، في مرحلة تكوين البناء النظرى للمدرسة التقليدية ، بالخصائص الآتية :

١ - انتصار النظرة العلمية للأمور وحلولها محل النظرة الدينية حلولا تم تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - كان الموقف يتميز في هذه الفترة بسيادة المناخ الفكرى الذى تكون فيه العلوم الاجتماعية وخاصة النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية .

٣ - يتميز الموقف كذلك بتحطيم الأساس الفكرى والأخلاقي لصورة المجتمع القديم . لكي يتم هذا التحطيم استخدمت وسائل عدة :

(أ) النقد الفلسفي (وخاصة من جانب هيوم Hume ، ١٧١١ - ١٧٧٦ ، بايل Bayle ، ١٦٤٧ - ١٧٠٦) الذى تطورت ابتداء من النظرة المادية للكون على نحو جعل من المادية أساس فلسفة الكون والفلسفة الاجتماعية . ففيا يخص العلاقة بين المادة والفكر تسود النظرة المادية خلال القرن الثامن عشر ، وعلى الأخص في فرنسا بفضل تعاليم أصحاب الموسوعة Les Encyclopédistes ديدرو Diderot ، المبير Alembert ، هولباك Holbach وهلفتيس Helvétius (وقد نتجت هذه النظرة عن تلاقي التيار المادى في فكر ديكارت Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠) ، وهو تيار طوره لامترى La Mettrie (١٧٠٩ - ١٧٥١) ، مع التيار المادى الانجليزى الذى تطور على يد فرنسيس بيكون F. Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك . وفقا لهذه النظرة لا توجد الفكرة إلا نتيجة للوجود السابق للمادة . ومن ثم يكون للمعرفة أساس مادى . وهى معرفة لا يمكن استخلاصها إلا استخداما للمنهج التجريبي[٩٢] .

(ب) فكرة النظام الطبيعى l'ordre naturel التي خلفها الفكر المدرسي واحتفظ بها فلاسفة القرن الثامن عشر . وطبقا لهذه الفكرة تحدد الطبيعة نظاما كونيا (شاملا) خالدا من صنع الذات العلية . في داخل هذا النظام يتم التفاعل بين العالم الفيزيقي والعالم المعنوى بفضل التدخل السماوى . لهذا النظام الطبيعى قوانين موضوعية

---

(٩١) The classical pattern of industrialisation ، ويسمى كذلك تفرقة له عن النمط السوفيتي في التصنيع حيث يتم التصنيع بطريقة مخططة تضمن اعطاء الأولوية للصناعات الأساسية في علاقتها بالصناعات الاستهلاكية في خلال مرحلة بناء الأساس الصناعى للاقتصاد القومى .

(٩٢) cf. A. Wolf. A Philosophic and Scientific Retrospect, op. cit., p. 26 – 34.

(يقابلها قوانين وضعية) يمكن لنور العقل اكتشافها[٩٣] .

٤ - يتميز الموقف أخيرا بقيام الفردية[٩٤] كفلسفة تهتم بالفرد (بالانسان) ، وانما ليس الفرد بصفة عامة ، وانما بالفرد الذي ينتمي الى طائفة معينة من الأفراد ، الفرد الناجح . كانت صورة هذا الفرد الناجح تتمثل في هذه الآونة في رجل الأعمال ، في الرأسمالي . ثم تحلل الفردية بعد ذلك الطبيعة الانسانية وتجد جذورها في الأنانية والمصلحة الشخصية . الأمر هنا يتعلق بالمفهوم النفعي[٩٥] للفلسفة الفردية وأخيرا تقول الفلسفة الفردية بالانسجام بين الفرد (كما تتصوره) وبين المجتمع[٩٦] .

في هذا الوسط التاريخي يدخل التقليديون النظام على حالة البحث الاقتصادي :

فبالنسبة لهم يتعلق موضوع العلم الجديد[٩٧] بالعملية الاقتصادية : الظواهر الخاصة بالانتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي . هذا التوزيع تحدده شروط الانتاج . في مجال الانتاج يتعين البحث عن مصدر ثروة الأمة ، وهي ثروة يتعين زيادتها ، كما يتعين البحث عن مصدر ومقياس القيمة ابتداء من العمل . ومن ثم كانت دراسة دور العمل وتقسيم العمل وأثر هذا الأخير على انتاجية العمل ، ورأس المال والأرض . من القيمة تدرس ظاهرة الأثمان ، ثم يدرس توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع بما تحصل عليه من دخول نقدية (الربح والفائدة ، الأجور ، الريع) . ثم تدرس الظاهرة النقدية ، وظاهرة التبادل مع الخارج وما تتضمنه من تقسيم دولي للعمل . كما يكون تطور العملية الاقتصادية في مجموعها ، وهو تطور يجد محوره في تراكم رأس المال ، محلا للدراسة .

هذه الظواهر الاقتصادية التي يدرسها التقليديون تحكمها ، في نظرهم ، قوانين موضوعية . وهم يتأثرون في ذلك بالفكرتين اللتين ميزتا كل الفكر الاجتماعي للقرن الثامن

(٩٣) cf. M de Wulf, op. cit . M. dowidar, op. cit., p. 31 -32.

(٩٤) Individualism: individualisme.

(٩٥) Utilitarian: tilitariste.

(٩٦) cf. J.S. Mill, Utilitarianism, Liberty, and Representative government. Everyman's Liberary, London, 1944—B. Russel, op. cit., ch. XXVI, p. 740 &. sqq.

(٩٧ تحديد موضوع العلم الجديد عند الكلاسيك انما نستخلصه من كتاباتهم في مجموعها دون أن نقتصر على ما يعلنه الكتاب صراحة بالنسبة لموضوع العلم . فدافيد ريكاردو يقول لنا في مقدمة كتابه « المشكلة الرئيسية للاقتصاد السياسي هي مشكلة تحديد القوانين التي تنظم توزيع الناتج بين الطبقات الثلاثة التي يتكون منها المجتمع : طبقة العمال ، وطبقة الرأسماليين وطبقة ملاك الأراضي .. الذين يحصلون على الأجور والربح وريع الأراضي » ص ١ من كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب Everyman's Liberary, London, 1957

ولكنه لا يتوصل الى هذه القوانين التي تحكم توزيع الناتج الاجتماعي الا على أساس دراسة للانتاج حيث يبدأ بالقيمة ومنها الى الربح والأجور ، لينتقل في مرحلة تالية الى النقود والتجارة الخارجية وتراكم رأس المال .

عشر : فكرة النظام الطبيعي والنظرة المادية للكون . فالظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين موضوعية ، حقيقية ، مادية ، هي من طبيعة هذه الظواهر . ولكن التقليديون ، تحت تأثير نفس المفكرين ، يعتبرون هذه القوانين خالدة لا تتغير . وذلك لأن النظام الطبيعي نظام مطلق وشامل وأبدي (ومن ثم تكتسب قوانينه نفس صفاته) ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى لأن الأمر يتعلق بمادية ميكانيكية اذ لا تؤدي الحركة وفقا لهذه النظرة الى تغييرات كيفية : فكل حركة تعود بنا ، في نهاية الأمر ، الى نفس مستوى نقطة البدء . عليه تكون الظواهر الاقتصادية في نظر التقليديين نظاما اقتصاديا أبديا[٩٨] .

يضاف الى ذلك أن **هذه الظواهر ترد ، تحت تأثير الفلسفة الفردية** ، الى أفراد اقتصاديون من نوع « الرجل الاقتصادي homo oeconomicus » هذا الرجل الاقتصادي يعبر في نظرهم عن الطبيعة الانسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادي . وهو يتصف بسعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ، لتحقيق أقصى استمتاع بأقل ألم[٩٩] . وهو في سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي يمكن أن يتحصل عليها والجهد الذي يبذله في سبيلها . وقيامه بهذا الحساب الرشيد يستلزم معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة دقيقة .

تلك هي نظرة التقليديين للظواهر الاقتصادية من حيث حدودها وطبيعتها . وهم يقومون بدراسة هذه الظواهر في الاطار التحليلي :

- **المجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقا لوظائفها الاقتصادية** : الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الانتاج ، الطبقة الأرستقراطية المتملكة للأرض ، والطبقة العاملة التي تعطي العمل . هذه الطبقات الاجتماعية مرتبطة احداها بالأخرى في عملية الانتاج ، هنا **نجدنا بصدد نقطة بدء في غاية الأهمية في تحليل الكلاسيك ، لأنهم يفترضون بوعي أو بلا وعي ، أن الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد في عملية الانتاج انما تمثل العامل الرئيسي المحدد للعلاقات القيمية** (الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج) **التي يتوقف عليها نمط وحركة النظام في مجموعة** .

---

(٩٨) تحت تأثير التفوق الساحق لطريقة الانتاج الرأسمالية (بالنسبة لطرق الانتاج السابقة عليها) رأى التقليديون في هذه الطريقة نظاما أبديا وخالدا . وقد بهرتهم انجازاتها السريعة الى حد لم يمكنهم من رؤية جوانبها السلبية رغم أن هذه كانت قد بدأت تكشف عن نفسها فعلا وعلى الأخص في صورة الأزمة الاقتصادية .

(٩٩) هذا القول يمكن اسناده الى آدم سميث وليس الى ريكاردو . بالنسبة لهذا الأخير يقول شومبيتر « يعتبر ريكاردو عادة من معتنقي مبدأ النفعية . والواقع أنه ليس كذلك . لا لأنه كان ذي فلسفة أخرى ، ولكن لأنه لم يكن ذي فلسفة على الاطلاق » تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٤٧١ .

- مجتمع يرتكز فيه النشاط الاقتصادى على المبادلة (نشاط موجه للسوق) التي تقوم بين أفراد من نوع « الرجل الاقتصادى » . هؤلاء الأفراد يحققون ، وهم يسعون وراء مصالحهم الشخصية التي تمثل محرك النشاط الاقتصادى ، مصلحة المجتمع من خلال ما يسميه آدم سميث « باليد الخفية » ، التي هي في الواقع القوى التلقائية للسوق . في هذا الصدد يتعين أن يستثني ريكاردو الذى يقوم تحليله على التناقض ، ولا التجانس ، بين الطبقات الاجتماعية .

- مجتمع تسود فيه المنافسة ، ليس فقط في داخل البلد الواحد وإنما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولى . في هذا المجتمع لا تقوم الدولة الا بدور الدولة الحارسة التي تقتصر وظيفتها على الحفاظ على النظام العام (من خلال حماية الملكية الفردية ضد كل عدوان داخلي أو خارجي[100] دون التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع الا في المجالات التي يحجم عنها رأس المال الفردى .

ذلك هو تصور التقليديين لموضوع العلم الجديد ، وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصادية . في تحليلهم لهذه الظواهر يهدف التقليديون الى الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكمها . وعليه يكون هدفهم علمي ، موضوعي . وفي هذا التحليل يركز التقليديون على المظهر الكمي للظواهر مستخدمين بصفة عامة طريقة التجريد ذات الطبيعة الاستقرائية ـ الاستنتاجية . في اطار هذا القول العام تحسن التفرقة بين آدم سميث ودافيد ريكاردو .

طريقة سميث في التحليل هي طريقة إسحاق نيوتن : التوصل الى حقائق بسيطة عن طريق التعميم الذى يؤدى به الى الفكرة المركبة the synthesis, la synthèse بعد ذلك يتوجه الى الأحداث الحقيقية للتاريخ في فترات مختلفة ويضع في مقابلها ما توصل اليه من أفكار ليستخلص من هذه الأحداث البرهان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . باختصار ، سميث يستخدم الطريقة الاستقرائية .

أما ريكاردو ، فهو « رجل المنطق والمفكر النظرى الذى يجرد من كل العوامل الثانوية التي تنحرف بالذهن عما هو جوهرى في الظاهرة ، وذلك بقصد التوصل الى الأفكار الرئيسية »[101] مستخدما أساسا الاستنباط كطريقة للاستخلاص المنطقي . فهو يبدأ من فروض تطابق في نظره الحالة الاقتصادية في وقته ، ومن هذه الفروض يقوم باستنباط الأفكار التي تمثل المعرفة الخاصة بالظواهر التي يدرسها .

---

(١٠٠) Cf. A. Smith, Wealth of Nations, Ward Lock & co., London, 1883 p. 561 – 564.

(١٠١) H. Barton, Histoire de la Pensée, op. cit. p. 224.

بفضل هذا المنهج واستخدام هذه الطريقة في التحليل يتوصل التقليديون ، في دراستهم للظواهر التي يتعلق بها موضوع العلم الجديد ، الى بناء مجموعة من النظريات تمثل الجسم النظرى لهذا العلم :

- فهناك أولا نظرية للانتاج ترتكز على **نظرية العمل في القيمة**(١٠٢) . جوهر هذه النظرية أن المنفعة شرط القيمة ، اذ لكى تكون للسلعة قيمة لابد أن تكون نافعة اجتماعيا ، أى صالحة لاشباع حاجة ما . ولكن القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها(١٠٣) . وذلك على تفصيل كبير فيما يتعلق بفكر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان . ليس هذا بطبيعة الحال مجال التعرض لنظرية القيمة عند الكلاسيك . وانما نكتفي بأن نقول ، من وجهة نظر موضوع علم الاقتصاد السياسي ، أنهم اقتصروا على المظهر الكمى لظاهرة القيمة وان نظريتهم في القيمة هى الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظرى للمدرسة التقليدية .

- فعلى أساس القيمة تقوم نظريتهم في **توزيع الدخل القومى**(١٠٤) بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة ، وهى نظرية تحتوى نظرية في الربح والفائدة(١٠٥) يرتبط بها نظرية رأس المال(١٠٦) ونظرية في الأجور(١٠٧) ونظرية في الريع(١٠٨) .

- وابتداء من القيمة توجد **نظريتهم النقدية**(١٠٩) تبحث في طبيعة النقود ووظائفها وقيمتها وأثرها في التداول .

- وابتداء من القيمة يبنون **نظريتهم في التجارة الخارجية**(١١٠) (التي تقوم على التقسيم الدولى للعمل) ، في أسباب قيامها ، في مزاياها ، وفي كيفية توزيع مزاياها بين الدول المتبادلة .

---

(١٠٢) The labour theory of value: theorie de la valeur travail.

(١٠٣) يهتم آدم سميث كثيرا بدراسة تقسيم العمل وعلى الأخص ما يسمى بالتقسيم الفني للعمل ، أى تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالى . وقد رأينا كيف أن وليام بتي درس الظاهرة من قبل سميث ويخبرنا البعض (أنظر جلال أمين ، مبادئ التحليل الاقتصادى ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ١٩٣) ان ابن خلدون قد سبق آدم سميث في دراسته لظاهرة تقسيم العمل . ولكن هذا القول تعوزه الدقة . اذ الواقع أن كل منهما درس مظهرا مختلفا لتقسيم العمل . فقد رأينا ان ابن خلدون يدرس في القرن الرابع عشر التقسيم المهني (أو الحرفي) للعمل ، بينما يهتم آدم سميث ، مقتفيا في ذلك أثر وليام بتي ، بظاهرة تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية الرأسمالية ، وهى ظاهرة تصبح سائدة ابتداء من القرن الثامن عشر .

(١٠٤) The theory of income distribution. théorie de la répartition

(١٠٥) Theory of profit and interest; théorie de profit et dintérêt

(١٠٦) Theory of capital. théorie de capital.

(١٠٧) Theory of wages: théorie des salaires

(١٠٨) Theory of rent; théorie de la rente

(١٠٩) Monetary theory: théorie monétaire

(١١٠) Theory of foreign (or international) trade, théorie de commerce extérieur (ou international).

- وعلى أساس القيمة تقوم أخيرا نظريتهم في التطور الاقتصادى[١١١] الذى يجد في تراكم رأس المال[١١٢] (القيام بالادخار[١١٣] واستخدامه في بناء طاقة انتاجية جديدة ، أى الاستثمار)[١١٤] المحرك الأساسي . وبما أن الربح هو مصدر التراكم لزمت دراسة ما يحدث للنصيب النسبي للربح في الدخل القومى في خلال عملية التطور . في تحديد هذا النصيب النسبي تلعب الأجور الدور النشط نظرا لما بينها وبين الربح من تناقض . فزيادة تراكم رأس المال تنعكس في زيادة في الطلب على القوة العاملة ، وهو ما قد يؤدى الى ارتفاع الأجور النقدية ، في الزمن القصير ، هذا الارتفاع في الأجور النقدية يعبر عن نفسه في زيادة الطلب على سلع الأجور ، أى السلع التي تستهلكها الطبقة العامة وخاصة المواد الغذائية . ترتفع أثمان هذه المواد فيثير هذا الارتفاع الأخير ضرورة استغلال أراضي أقل خصوبة أو أبعد عن السوق ، فيزيد ريع الأرض . زيادة النصيب النسبي للريع في الدخل القومى تعني نقصان أنصبة الربح ، والأجور . ويؤدى انحدار معدل الربح الى الانكماش المستمر في تراكم رأس المال . فلا توسع في النشاط الاقتصادى . الأمر الذى ينتهى بالاقتصاد القومى ، في الزمن الطويل جدا ، الى الحالة الساكنة[١١٥] .

* * *

تلك هى النظريات التي تتعلق بالظواهر الاقتصادية ، وتتضمن بالنسبة للكلاسيك ، القوانين النظرية للاقتصاد السياسي . ولكن اذا ما كان تصورهم لموضوع العلم على النحو الذى رأيناه ، أى متعلقا بظواهر خالدة أبدية ، يكون من الطبيعى أن تكتسب قوانين الاقتصاد السياسي ، القوانين النظرية ، صفة الأبدية في نظر الكلاسيك . أى أنهم يعتبرون هذه القوانين صالحة لكل زمان ومكان .

على هذا النحو تتحدد ، بفضل الجهود الفكرية للتقليديين ، معالم الاقتصاد السياسي . ويمثل ما حققه هؤلاء الكتاب فيما يتعلق بتحديد موضوعه وبلورة منهجه كسبا كبيرا للعلم الذى نعني بدراسته ، اذ هو يعني مولده . ولكن تصور التقليديين لموضوع الاقتصاد السياسي يغفل الحركة التاريخية للظواهر الاقتصادية ، حركتها من خلال التناقضات ، التناقضات التي تعكس الفكر الاقتصادى اللاحق على التقليديين . اذ ما يلبث فكرهم أن يصبح محلا لدراسات ناقدة وخلافية ، الأمر الذى يعلن تطور علم الاقتصاد السياسي .

---

(١١١) Theory of economic development, théorie de développement économique

(١١٢) Accumulation of capital, l'accumulation de capital

(١١٣) Saving, épargne

(١١٤) Investment, investissement.

(١١٥) The stationary state, l'état stationnaire

